بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

" التعليل بالفرق في النحو العربي "

Allegation by Distinction in Arabic Grammar

إعداد الطالب :

حسين علي هلال الشرفات

الرقم الجامعي ٠٩٢٠٣٠١٠١٣

إشراف :

أ.د حسن خميس الملخ

قُدِّمتْ هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها – قسم اللغة العربية – جامعة آل البيت

العام الدراسي

٢٠١٤ / ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة ماجستير بعنوان :

التعليل بالفرق في النحو العربي

Allegation by Distinction in Arabic Grammar

إعداد الطالب :

حسين علي هلال الشرفات

الرقم الجامعي : ٠٩٢٠٣٠١٠١٣

إشراف

الأستـــــاذ الدكتور

حســـن خميس الملخ

أعضاء لجنة المناقشة:	التوقيع
أ.د. حسن خميس الملخ (مشرفاً ورئيساً)	....
أ.د. علي حسين البواب (عضواً)	....
أ.د. زيد خليل القرالة (عضواً)	....
أ.د. منير تيسير الشطناوي(عضواً)	....

قُدِمَتْ هذه الرِّســــــــــــــالة استكمالاً لمتطلبات الحصــــــول على درجة المــــــــــاجستير في اللغة العربية وآدابها في كلية الآداب – جامعة آل البيت

نوقِشَت الرسالة وأوصي بإجازتها بتاريخ ٣٠ / ٧ / ٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صدري ۝ وَيَسِّرْ لِي أمري ۝ واحلل عقدة من لساني ۝ يفقهوا قولي ﴾

صدق الله العظيم

سورة طه ٢٥ — ٢٨

الإهداء

اليومْ

أيْقَنْتُ أنّي

صغيرٌ

وأنَّ عيونَ الحبيبة لم ترتوِ

من عيونِ الحبيبِ

وأنّي يتيمٌ

وأنّي

وأنّي

وأنَّ الطفولةَ لا تنتهي.

إلى روح أمي أهدي ثمرة جهدي

شكر وتقدير

كيف للفرع أنْ يرقى إلى الأصل ! أتقدم لأستاذي الدكتور حسن خميس الملخ بالشكر والعرفان والتقدير على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، ومتابعتها خطوة بخطوة منذ أنْ اختير العنوان إلى أنْ ظهرت الرسالة بصورتها النهائية.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة بتفضلهم قراءة هذه الرسالة، ومناقشتها في سبيل الوصول بها إلى مكانتها العلمية والأكاديمية المرجوة.

والله ولي التوفيق

الباحث

فهرس المحتويات

الملخص

تسعى هذه الدراسة للبحث في ظاهرة من ظواهر أصول النحو العربي، وهي ظاهرة التعليل بالفرق في النحو العربي، وقد فرضت طبيعة الدراسة تقسيم البحث إلى مقدمة، وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، وقد تبع التمهيد تعريفٌ بمفهوم الفرق في النحو العربي لغةً واصطلاحاً.

وجاء الفصل الأول: الممارسة التاريخية عند أئمة النحاة ضمن مراحل قسمت على النحو الآتي:

أولاً: مرحلة النشوء والتكوين، وشملت:

- التعليل بالفرق في كتاب سيبويه
- التعليل بالفرق عند الفراء
- التعليل بالفرق عند المبرد، وتبع ذلك توضيح بعض سمات التعليل بالفرق في هذه المرحلة

ثانياً: مرحلة النضج والازدهار، وبُحِثَ فيها:

- التعليل بالفرق عند ابن السراج
- التعليل بالفرق عند الزجّاجي
- التعليل بالفرق عند الفارسي
- التعليل بالفرق عند ابن جني
- التعليل بالفرق عند عبد القاهر الجرجاني
- التعليل بالفرق عند أبي البركات الأنباري، وذُيِّلَت بسمات التعليل بالفرق في هذه المرحلة

ثالثاً: مرحلة المراجعة والاستقرار، وفي هذه المرحلة تم اختيار:

- التعليل بالفرق عند أبي البقاء العُكْبَري
- التعليل بالفرق عند الرضي الأستراباذي

- التعليل بالفرق عند أبي حيان الأندلسي

- التعليل بالفرق عند السيوطي، و بعد ذلك عُدِّدَتْ أهم سمات التعليل بالفرق في هذه المرحلة.

وجاء الفصل الثاني تحت عنوان: تجليات التعليل بالفرق في النحو العربي، وتناول هذا الفصل تجليات التعليل بالفرق في أقسام الكلام وفي الجملة الاسمية ونواسخها وفي المفعولات وأشباهها وفي المجزومات وأخيراً تجليات التعليل بالفرق في التوابع.

وتناول الفصل الثالث دراسة أثر التعليل بالفرق في النحو العربي موضحاً الآثار الإيجابية كتعليم النحو وطرد القواعد، والآثار السلبية وتمثلت في المبالغة في التعليل، والخلاف النحوي. وفي هذا الفصل أيضاً تناولت الدراسة بعض القضايا المتصلة بأصول النحو كالتعليل بالفرق والسماع والتعليل بالفرق والقياس، والعامل وتجليات الاتفاق والاقتران.

أما الخاتمة فجاءت مجملة لأهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة.

المقدمة

التعليل بالفرق أحد أركان القياس، استعمله نحاة العربية في تقنين قواعدها وضبطها ، فكان مجال اجتهادهم، ومحط أُنْسِ المعلمين المتعلمين على السواء؛ إذ تُرْبَطُ الأسباب بالمسببات ربطاً منطقياً لإنتاج هذا النسيج الرائع من الأنظمة والقوانين التي تنساق تحت لوائها اللغة العربية.

وعلة الفرق علة دوارة في أعمال نحاة العربية ، إذ تمتاز عن نقيضتها علة الشبه في أنها لا توصلنا إلى التكلف ، والإيغال في الجدل ، والبعد في القياس ، وتحميل اللغة ما لا يجب أن تتحمله؛ إذ تقوم على تحقيق المفارقة بين وصفين أو قاعدتين أو ظاهرتين أو بابين. لكن، هذا لا يلغي بعض التكلف والدخول في الخلاف والجدل والبعد عن القياس تبعاً لقوة العلة وضعفها.

والناظر في أحكام اللغة المتعددة لا بد له من السؤال بـ لِمَ؟

لِمَ تُبْنى هذه الكلمة وتُعرب تلكَ؟

لِمَ تعمل هذه الأداة وتهمل تلك؟

لِمَ يُبْنى هذا الحرفُ على السكون ويبنى ذاك على الفتح؟

والفرق علة من عديد علل تفسر بعض الظواهر التي يحتاج المتعلم لمعرفتها.

والتعليل بالفرق لم يحظَ بدراسة مستقلة – حسب علمي واطلاعي – غير أن ثمة دراسة للدكتور حسن خميس الملخ بعنوان : تعليل عمل الحروف المختصة بين التشبيه والاقتران

منشورة في مجلة دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد ٣٧ ، العدد ٣ ، ٢٠١٠ أضاءت لي الطريق ؛ فقد هدف الباحث فيها إلى تعليل عمل الحروف المختصة ، فاقترح الأخذ بمبدأ المخالفة اللغوية لتحقيق الفصل والفرق بين العوامل المقترنة بالاسم ، أو بالفعل المضارع ، أو بالجملة الاسمية ؛ ليكون الاقتران بديلا عن الاختصاص ، ويكون تحقيق الفرق بالمخالفة بديلا عن التشبيه . لكن البحث لم يقصد إلى دراسة تطور القول بالفرق وآلياته وتجلياته في ظواهر العربية التركيبية كافة ، لأنه اكتفى بمثال من باب عمل الحروف المختصة ؛ لذا ستسعى الدراسة لتحقيق ذلك بعون الله تعالى .

وقد نال الباحث من العناية ما يوجب عليه تقديم الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور حسن خميس الملخ، والشكر الموصول لأساتذة قسم اللغة العربية في جامعة آل البيت لما أبدوه من اهتمام بالغ لإنهاء هذه الدراسة لتكون لبنة في بناء البحث اللغوي.

وفي الختام أسأل المولى عز وجلَّ أنْ تكون هذه الدراسة جهداً في مسيرة البحث العلمي في مجال اللغة، فإن كنت أصبت فالله هو الموفِّق للصواب، وإنْ أخطأت فمن نفسي وتقصيري من عدم الأخذ بتوجيهات أستاذي.

حسين علي الشرفات

١٤٣٥هـ / ٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

التمهيد

الفرق أســاس للتفريق بين المتشابهات قديماً وحديثاً، استعـان به نحاة العربية في تقنين بعض الظواهر النحوية والصرفية والصوتية وتفسيرها، وعلة الفرق واحدة من علل كثيرة ذكرها النحويون، لكن ذلك لا يعني الوقوفَ عند هذه العلل فقط؛ فقد روي عن الخليـــل . رَحِمَهُ الله . (ت ١٧٥هـ) أنَّه قال:" ... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلـــول فليأت بها. "[١]

فينبغي تدقيق العلة وتنقيح مناطها ومستندها النقلي والعقلي، فإن وُضِّحَتْ بالحجة المقنعة التي لا توصل إلى التكلف والمبالغة أُخِذَ بها، لأن التكلف والمبــالغة في التعليل يؤديان إلى شذوذ القواعد، والحاجة تدعو إلى طرد علل القواعد ليسهل تعلم النحـو، وفهم النصوص العربية ومنها القرآن الكريــم وغيره من النصوص.

وعلة الفرق تقابل علة التشبيه، فكلتاهما تقوم على مبدأ التشابه بين طرفين فأكثر، غير أن علة الفرق بمقابلتها بأختها تقوم على مبدأ آخر ميّزها وهو الافتراق والمخالفة؛ فإن ظهر الافتراق جلياً بين الطرفين فالتعليل يكون بعلة الفرق، وإن كان الشبه هو الذي يبدو واضحاً ولا يكون ثمة فرق مؤثر فالتعليل يكون بعلة التشبيه.

---

١ – الزجاجي عبد الرحمن بن إسحق، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ١٩٧٩م، ص٦٦

فالضمائر أشبهت الحروف مشابهة معنوية و افتقاريه ووضعية [١] و جموديه [٢] لذا استحقت البناء[٣] مع أن حقها الإعراب كسائر الأسماء، وقوة الشبه بين الضمائر والحروف جعلت الضمائر تأخذ حكم الحروف في البناء، إذ كلما ازداد وقَويَ الشبهُ بين الأصل والفرع أوجبَ الحُكْمَ[٤].

وعلة الشبه لا تعني التطابق الكامل في السمات، بل لا بُدَّ من فرق بين الطرفين المتقابلين غير أن هذا الفرق لا يشكل علة، فالفعل المضارع أُعرِبَ مع وضوح الفرق بينه وبين الاسم في الاقتران بالزمن، لكن الشبه بينهما كان قوياً، فالفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصص كالاسم، وتدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم، كما أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه.[٥]

١- الشبه المعنوي: أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، وإن لم يوضع لذلك حرف. والشبه الافتقاري: أن يكون الاسم لازم الافتقار إلى جملة يتم بها معناه. والشبه الوضعي:أن يكون الاسم موضوعاً في الأصل على حرف أو حرفين. الفاكهي، عبد الله بن أحمد (ت٩٧٢هـ) **شرح الحدود في النحو**، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م، ص١٦٥-,١٧٠

٢- المراد بالجمود: عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير، وبأن يوصف أو يوصف به كما فُعِلَ بالمبهمات، وبأن يُبْنى منه مَفْعَلَة دالاً على الكثرة كما فُعِلَ بالمتمكن من الأسماء، وإن لم يكن مشتقاً، كمَسْبعة لموضع كثرة السباع، ومَذْأبة لوضع كثرة الذئاب. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م،ج١،ص١٦٧

٣- السيوطي، عبد الرحمن بن محمد ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤١٣،١هـ١٩٩٢م، ج١، ص٥٢

٤- ينظر: عبد الرحمن بن محمد السيوطي، **الأشباه والنظائر** ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ،١٩٨٥م، ج٢،ص,١٨١

٥- ينظر: الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق ومراجعة: جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م، ص٤٣٤- ٤٣٥

ومع قوة الشبه هذه إلَّا أنه لم يُعطَ كل صفات الاسم، " فالأسماء فيها ثلاث حركات وتنوين، فإن ضارعها الفعل أعطي بحق المضارعة بعض ما في الاسم، ولم يبلغ قوته ـ وهو فرع على الاسم ومشبه به ـ في أن يكون مثله في جميع أحواله، وقد أمكن أن يُعطى بعض ما فيه ليدل على موضع المشابهة."(١) لذا فإن الفعل المضارع يُبْنى أحياناً " لأن البناء أصل الفعل فأدنى شيء يرده إليه، والإعراب فيه خروج عن الأصل."(٢) " فأن يرجع إلى أصله من البناء أيسر وأقرب."(٣)

وأما في علة الفرق فإن الشبه يظهر أيضاً بين الطرفين المراد التفريق بينهما، لكن لا بد من التعليل بالفرق لإزالة اللبس بينهما، فالتاء (ت) إحدى الضمائر التي تلحق الأفعال، نقول:

– دَرَسْتُ، درستَ، درستِ

فهي إن حُرِّكت بالضم ضمير، وإن حُركت بالفتح ضمير، وكذلك هي إن حُرِّكت بالكسر، لكن الفرق بين هذه الحركات ميَّزَ لنا ضمير المتكلم من ضمير المُخاطَب أو المخاطبة فأُزيل اللبس بتنوع الحركات الثلاث: الضمة والفتحة والكسرة.

وفي قولنا:

– هنَّأَ محمدٌ علياً.

١- السيرافي، الحسن بن عبد الله، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م،ج١، ص٧٦

٢- الأندلسي، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٧هـ١٩٩٦م، ج١، ص١٢٩

٣- الأشبيلي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: عيَاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ١٩٨٦م، ج١، ص٢٠٦

لا نعرف مَنْ هنَّأَ الآخر إلّا إذا رفعنا الفاعل ونصبنا المفعول، مع الشبه الواضح بين الطرفين، فمحمد اسمٌ وعلي اسم، لذا احتجنا للتعليل بالفرق لإزالة اللبس بينهما، فاكتسب كل طرف سماتٍ جديدةً.

" فعلة الفرق بمنزلة الأداة التي يُؤْمَنُ اللبسُ بها، ويتضح المعنى المراد، فيُلجأُ إليها للفصل بين المتشابهات، والفروق إنما تتحقق بالقرائن أيَاً كان نوعها."[١] وقد اتضح المعنى المراد من الجملة السابقة، فأدركنا من الذي قام بالتهنئة، ومن وقع عليه فعل التهنئة بوضع ضمة على آخر الاسم الأول: (محمد)، وتنوينِ فتحٍ على آخر الاسم الثاني:(علي).

١- حامد عبد الحسين كاظم و إدريس حمد هادي، **العلل الصرفية الدلالية في كتاب سيبويه**، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العددان(٣. ٤) المجلد (٧) ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م، ص٦٧

مفهوم علة الفرق

يدور مدلـول الفرْقِ: بفتح الفاء وتسكين الراء علـى التميز والفصـل والتحديد [١]. وهذه المعاني تدل على الوضـوح والمباينة؛ إذ يقـوم على طرفين فأكثر بينهما تشابه واختلاف. قال ابن الطيب الفاسي(ت ١١٧٠ هـ) في فيض نشر الانشراح: " قولـــه – يعني السيوطي– : (وعلة فرق): كتجرد خبر أفعال الشروع من (أنْ) وكثرة لحاقها لخبر أفعال الرجاء، فإن الشروع لا يجامـع الاستقبال، لما بينهما من المنافاة، فإن الشروع حاليٌ لا يجامع الاستقبال، ولا كذلك الرجاء "[٢].

وأفعال الشروع والرجاء تتصف بصفات متشابهة: فهي من نواسـخ الابتداء؛ أي أنها تدخل على الجملة الاسمية " فترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها "[٣] كمـا أن هذه الأفعال تشترك " بالتزام مجيء خبرها مضارعاً "[٤] ولكـنْ ثمـة فـرق بينهما فأفعـال الشروع تتجـرد أخبارها من (أنْ). وأفعـال الرجـاء يكثـر اقترانها بأنْ، فالتعليل بالفرق أكسب كل نوع من الأفعال الآنفة الذكر ميزة تختلف عن الأخرى.

---

١. ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **معجم العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي: مادة (فرق). وابن منظور محمد بن مكرم، **لســان العرب**، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار صادر، بيروت: مادة (فرق). والجوهري، إسماعيل بن حماد: **الصحاح، تاج اللغة، وصحاح العربية** تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت،ط٤ ،١٤١٠هـ ١٩٩٠م، مادة (فرق). والتهانوي، محمد علي: **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم،تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، ص ١٢٦٩– ١٢٧٠

٢– ابن الطيب الفاسي، محمد بن الطيب، **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح**، تحقيق: محمود فجال يوسف، ط٢، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ج١، ص ٨٦١ .

٣– السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج٢، ص ١٣٨ .

٤– المصدر السابق، ج٢، ص ١٣٨ .

ويبدو التعليل[١] بالفرق في الفكر النحوي علة قائمة على التصور اللغوي الدلالي والأثر النحويّ فهو: تفسير اقتراني يقوم على المباينة والوضوح بين ظاهرتين نحويتين وقع بينهما اشتراك ما. والمباينة والوضوح سمتان يبرزهما هذا التصور، فكأن الفرق تعبير عن فقدان الشبه من وجهٍ ما بين اثنين فأكثر، مثل تعليل رفع اسم كان ونصب اسم إن بالفرق، فهما في أصل التحويل مبتدأ.

ومصطلح (الفرق) مستعمل في أعمال نحاة العربية صراحة، فقد ورد في كتاب سيبويه(ت ١٨٠ هـ) في باب (مجاري أواخر الكلم من العربية) عند قوله: " وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية النون. وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب، حال الأولى في التثنية، إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها، ونونها مفتوحة، فرَّقوا بينها وبين نون الاثنين كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما. وذلك قولك: المسلمونَ، ورأيتُ المسلمينَ، ومررتُ بالمسلمينَ"[٢]. وفي التثنية يُقال: رأيتُ المسلمَيْنِ، ومررتُ بالمسلمَيْنِ.

وسيبويه في أمثلته " يقدم الأنموذج الموثوق به في عصره وفي المنطقة المحيطة ببلدته (البصرة)، ومنها ما سمعه بنفسه، ولقد روى أكثرها عن أستاذه الخليل "[٣]، " وقد مال للغة التي يتكلم بها الناس، "[٤] وتعبيره عن التعليل بالفرق يبين ميله لوصف ما يأخذه عن الناس،

١- التعليل في النحو: تفسير اقتراني يبن علة الإعراب أو البناء على العموم وعلى الخصوص وفق أصوله العامة. حسن الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، ص٢٩

٢-سيبويه، عمرو بن عثمان، **الكتاب** ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م ، ج١ ، ص١٨

٣- محمد المختار ولد اباه، **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩هـ٢٠٠٨م، ص٨٥.

٤- المرجع السابق، ص٩٩.

بدليل إسناده التعليل بالفرق للعرب المتكلمين في عصره، فهو يقول: فرَّقوا،[١] ويفرقون،[٢] وليفرقوا.[٣] .

وفي الأصول لابن السراج (ت٣١٦هـ): " فإن كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنياً، فإن كان مضموماً نحو (مُنذُ) قيل: مضمومٌ، ولم يُقَلْ: مرفوعٌ ليَفْرُقَ بينه وبين المعرب، وإن كان مفتوحاً نحو: أين قيل: مفتوحٌ، ولم يُقَلْ: منصوبٌ، وإن كــــــان مكسوراً نحو: أمس وحذامِ قيل: مكسورٌ، ولم يُقَلْ: مجرورٌ."[٤] ويبدو أن المعنى المراد من قـــول ابن الســـــراج: (مضـــمومٌ و مفتوحٌ و مكسورٌ) مبني على الضم أو الفتح أو الكسر، وقد بين سيبويه من قبل هذا الفرق في أول كتابه.[٥]

وقال الزجاجي (ت٣٣٧هـ): " ... فهـلا جُعِلَ رفع الاثنين بالـــواو، ورفع الجميع أيضاً بالواو، وكان كسر نون الاثنين وانفتاح ما قبل الواو في قولك: جاءني الزيدَونِ والعمرَونِ، يَفْرُقُ في التثنية والجمع في قولك: جاءني الزيدونَ والعمرونَ، لانضمـــام ما قبل الواو في الجمع وانفتاح نونه. الجواب أن يُقال: لو كان ما ذكرت من الفرق ثابتاً، لكان لعمري لازماً، والاقتصار عليه واجباً ..."[٦].

١- سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص١٠٣

٢-المصدر السابق، ج٢، ص٢١

٣- المصدر السابق، ج٣، ص٣٥٣

٤- ابن السراج، **الأصول في النحو** ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م ، ط٣ ، ج١ ، ص٤٥

٥-ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٣-١٧

٦- الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو** ، ص١٢٤

ففي اللفظ يظهر الفرق بكسر النون وفتح ما قبل الواو، أو بفتح النون وضم ما قبل الواو ـ على اعتبار أن الواو صامتٌ وليس صائتاً، وهذا قد لا يُسَلِّمُ به العلماء في العصر الحديث ـ[١] ولأن اعتياد الناس على الكتابة دون حركات قد يسبب لبساً؛ فالحاجة لإظهار الفرق تجبر على رفع المثنى بالألف ورفع جمع المذكر السالم بالواو؛ لذا لم يكن الفرق ثابتاً كما قال الزجاجي، فلم يقتصر عليه، ولم يكن لازماً.

وقال ابن جني (ت٣٩٢هـ): " ... ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ونصب المفعول، إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول؛ وهذا الفرق أمر معنوي، أُصلِح اللفظ له وقيدَ مقاده الأوفق من أجله "[٢]. فلو لم يرفع الفاعل وينصب المفعول لكان المعنى في ذهن السامع أو القارئ غير واضح، وهذا ينطبق على الكلمات الصحيحة الآخر، أما في مثل:

– أَكْرَمَ عيسى موسى

ففي هذه الحالة، يكون الفاعل عيسى والمفعول موسى ما لم يكن في ذهن السامع معرفة مسبقة بأحد الركنين، وجهلٌ بالركن الآخر، فلو عرف أن المُكْرَمَ عيسى، لكان الفاعل الذي يجهله (موسى).

١– يسمي علماء العصر الحديث حروف المد: (الألف والواو والياء) الحركات الطويلة؛ فالألف فتحة طويلة، والواو ضمة طويلة، والياء كسرة طويلة. يقول سمير استيتية: إن التقابل بين الحركات الطويلة والقصيرة أمر وارد في العربية. ذلك أن إطالة الحركة القصيرة وهي الفتحة في: مؤمنا لتصبح ألفاً: مؤمنان قد غير المعنى من المفرد منصوباً إلى المثنى مرفوعاً، كما أن إطالة الضمة الثانية في: مؤمنٌ لتصبح واو مد قد غير المعنى من المفرد مرفوعاً إلى جمع المذكر السالم مرفوعاً: مؤمنون. وإطالة الكسرة الثانية في مؤمنٍ لتصبح ياء مد قد غير المعنى من المفرد مجروراً، إلى جمع المذكر السالم مجرورا أو منصوباً: مؤمنين... حتى أن تغيير الحركة من قصيرة إلى طويلة قد يغير الكلمة معنى ومبنى... . سمير استيتية، **الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية**، دار وائل للنشر، عمان، ط١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م،ص٢٦٤ـ٢٦٥

٢– أبو الفتح عثمان بن جني ، **الخصائص** ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٧١هـ ١٩٥٢م ، ج١ ، ص١٥٠

وقد ورد لفظ الفرق ومشتقاته في مؤلفات النحو المتعددة.(١)

ويبدو أن تعايشاً قد حصل بين مصطلح الفرق وبعض مرادفاته لقرب المورد، ولا سيَّما مصطلح الفَصْل، وهو: "بون ما بين الشيئين، وهو أيضا : الحاجز بين الشيئين" (٢).

ففي كتاب سيبـــويه: "هذا باب ما تقلب فيه الياء واواً ليُفْصَلَ بين الاسم والصفة، وذلك فَعْلى. إذا كانت اسماً، أبدلوا مكانها الواو، نحو: الشَّروى والتقوى والفتوى، وإذا كانت صفة تركوها على الأصل، وذلك نحو: صَدْيا، وخزيا، وريَّا، ولو كانت ريّا اسماً لقلت: روًّى، لأنك كنت تبدل واواً موضع اللام وتثبت الواو التي هي عين"(٣).

١-ينظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م، ج٤، ص٢٥٤.وينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ج١، ص١٠٠. وينظر: الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، العراق، ١٤٠٤هـ ١٩٨٢م، مجلد ١، ص١٢٧. وينظر: الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ط١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م، ص٥١٠. وينظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، و دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، ج١، ص٤٤. وينظر: الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، تحقيق: حسن بن محمد الحفظي، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م ،المجلد ١ ، ص٥٤٣. و ينظر: أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج٢ ص٦٦٧، و ينظر: جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، ج١ ص١٩٧

٢- ينظر، ابن منظور ، **لسان العرب** ، مادة (فصل)

٣- سيبويه، **الكتاب** ، ج٤ ، ص٣٨٩

وقال أبو علي الفارسـي (ت٣٧٧هـ): " قال أبو الحسن: زعم يونس أن ناساً من العرب يفتحون اللام التي في مكان (كَـيْ)، وزعم خلف الأحمر أنها لغة لبني العنبر ، وقد سمعت أنـا ذلك من العرب ، وكُسِرَتْ في الإضافة للفصل بينها وبين لام الابتداء"[١].

والمقصود هنا: لكي كما في قوله تعالى:

– ﴿ لِكيلا تأسوا على ما فاتكم ﴾ [٢]

قال ابن مالك في شرح التسهيل:" وإذا وليها فعل كسرها أيضاً كل العرب إلا (عُكْـلا وبنـي العنبر) فإنهم يفتحونها، وأنشدوا[٣] على ذلك:

وتأمُرُني ربيعةُ كلَّ يومٍ   لَأهلِكَها وأقتني الدجاجا[٤]

وقال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ):" فـإن قيل: ولِمَ لُقِّب هذا النوع فعلاً، وقد علمنا الأشياء كلَّها أفعـالَ الله تعالـى؟ قيـل: إنمـا لُقِّبَ هـذا القبيـل مـن الكَـلم بالفعل للفصـل بينـه وبـين الاسم والحـرف ... " [٥] وبـذلك يكـون الاسـم قـد لُقِّبَ هـذا اللقـب للفصـل بينـه وبـين الفعـل والحـرف، والحرف كذلك. وقد وردت أيضاً ألفاظ أخرى من مثل: فصْلاً [٦]،

١- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، **المسائل البصريات**، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، مصر، ط١، ١٤٠٥هـ١٩٨٥م، ج١، ص٥٥٠

٢- سورة الحديد، آية ٢٣

٣- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤١٠هـ١٩٩٠م، ج٣، ص١٤٩

٤- النمر بن تولب العكلي، **ديوانه**، جمع وشرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١،١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م، ص٥١ . والبيت من قصيدة من الوافر مطلعها:

أعذني ربِّ من حَصَرٍ وعَيٍّ   ومن نفسٍ أُعالِجُها علاجا

والرواية في الديوان: ... لأشريَها وأقتني الدجاجا. وقد أشار المحقق لرواية خزانة الأدب : لأهلكها... والشاهد فيه: فتح اللام التي وليها الفعل: أهلك، وهي لغة عكل.

٥- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، **شرح المفصل**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، ج٤، ص٢٠٦

٦- ينظر: المصدر السابق، ج٤، ص٢٠٦

وفصـــلوا [١]، وليفصلوا [٢]، ولتفصل [٣]، وفصلت [٤].

وقد استعمل بعض النحـــاة مصطلح التَّمييز مرادفاً للفرق، وهو من: " مِـزْتُ الشيء أميـزه ميزاً : عزلته وفرزته، يقال: مزت الشيء من الشــيء: إذا فرقت بينهما فانماز وامتاز وميزته فتميز "[٥].

ففي باب ما يكون النداء فيه مضافاً إلى المنادى بحرف الإضافة، ورد في كتاب سيبويه: " ولم يلزم في هذا الباب إلّا يا للتنبيه؛ لئلا تلتبس هذه اللام بلام التوكيد كقولك: لَعَمْرٌ خيرٌ منكَ. ولا يكون مكان يا سواها للتنبيه نحو: أيْ وهَيا وأَيا؛ لأنهم أرادوا أن يميزوا هذا من ذاك الباب الذي ليس فيه معنى استغاثة ولا تعجب."[٦]

وقال الرضي (٦٨٦هـ) في شرح كافية ابن الحاجب: " وجُعِلَ النصب للفضلات، سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل، وكالحال والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والأسماء التي تلي حروف الإضافة ـ أعني حروف الجر ـ .وإنما جعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها لكون الفضلات أضعف من العمد وأكثر منها، ثم أُريدَ أن يُمَيَّزَ بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف، ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر، فمُيِّزَ به مع كونه منصوب المحل، لأنه فضلة ... "[٧]

١- ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢ ،ص٢٥٥

٢- ينظر: ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص١١٢

٣- ينظر: أبو علي الفارسي، **المسائل العضديات**، تحقيق: علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط١ ، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، ص٦٩

٤- المصدر السابق، ص٣

٥- لسان العرب ، مادة (ميز)

٦- سيبويه، **الكتاب**، ج٢،ص٢١٨

٧- الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، ج١، ص٥١

وقـال السيـوطي فـي همـع الهوامـع: " وعلـة الإسكــان عند الأكثر كراهة تـوالي أربـع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفـاعل كجزءٍ من فعلـه، وحمل المضـارع علـى الماضـي، وأما الأمر فيسكن استصحاباً. وضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قـاصرة إذ لا يوجد التوالي إلا في الثـلاثي الصحيح، وبعض الخماسي ... قال: وإنما سببه تمييز الفـاعل من المفعول فـي نحو : أكرَمْنا ، أكرَمَنا ... "[١]

ويرى الباحث أن التعبير بعلة خوف اللبس أو كراهيته – أحياناً – ما هي إلا تعليل بالفرق، وبذلك يكون هذا المصطلح من مرادفات الفرق إذ المعنى لا يتغير. ففي كتاب سيبويه: " اعلم أنهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهب، وإنْ عَمْرٌ لخيرٌ منك، لمّا خففها ـ يقصد إنَّ ـ جعلها بمنزلة (لكنْ) حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإنْ التي هي بمنزلة ما التي تَنْفي بها."[٢]

وقد عَدَّ بعض الباحثين علة خوف اللبس أو علة الفصل علتين منفصلتين عن الفرق، والرأي أنهما مصطلحان مرادفان لمصطلح الفرق، فلا فرق بين أن نعلل ظاهرة ما بالفرق أو الفصل أو خوف اللبس وأمنه.[٣]

وعلة الفرق قد تطبق على علوم العربية الأخرى؛ فالتغيير في مباني الكلمات ما هو إلا للفرق بين المعاني المختلفة باختلافها: فسَبَحَ وحَبَسَ وحَسَبَ كلمات تتكون من الحروف نفسِها، غير أن لكل كلمة من هذه الكلمات معنى يغاير الآخر تبعاً لترتيب الحروف فيها. وكذلك التغيير الصرفي من فعل إلى اسم فاعل إلى اسم مفعول. مثال ذلك:

- ضرب، ضارب، مضروب.

١- السيوطي، **همع الهوامع** ، ج١ ، ص١٩٧

٢- سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص١٣٩

٣- ينظر: الورّاق، محمد بن عبد الله، **علل النحو**، تحقيق: محمود محمد محمود نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، ص٨٢ و ص٨٧ من المقدمة.

فسبب اختلاف الأبنية السعي إلى تحقيق الفرق بينهما في الشكل، ثم في الدلالة.

وبما أن حركات الإعراب على أواخر الكلمات إنما وضعت للفروق النحوية، فإن التغير في حركات مباني الكلمات يؤدي إلى الفرق بين المعاني المختلفة.

قال تعالى:

- ﴿ وكان وراءهم مَلِكٌ يأخذ كل سفينة غصبا ﴾[١]

فلو غَيَّرَ قارئ هذه الآية حركة اللام في كلمة (ملك) من الكسرة إلى الفتحة لأخَلَّ بالمعنى، فالمَلِكُ غيرُ المَلَكِ.

قال تعالى:

﴿ قُلْ يَتَوفّاكم مَلَكُ الموت الذي وُكِّلَ بكم ثم إلى ربكم تُرْجَعون ﴾[٢]

ومثل ذلك كثير؛ فقد تتشابه الكلمات في مبناها وترتيب حروفها ونحتاج إلى الحركات للفصل بين المعاني المختلفة.

قال تعالى:

﴿ ومن آياته خَلْقُ السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآياتٍ للعالِمين ﴾[٣]

فاللام في كلمة (العالِمين) حُرِّكَتْ بالكسر للفرق بينها وبين كلمة أخرى كالتي وردت في قوله تعالى:

﴿ الحمد لله رب العالَمين﴾[٤]

---

[١] سورة الكهف، آية ٧٩

[٢] سورة السجدة، آية ١١

[٣] سورة الروم، آية ٢٢

[٤] سورة الفاتحة، آية ٢

أما في كتابة الحروف التي هي رموز للأصوات المنطوقة فإنَّ لكُلِّ صوت رمزَهُ، وكلُّ رمز يختلف عن الآخر، وما ذلك إلا للفرق بين هذه الرموز، كما أن نقط الإعجام للتمييز بين المتشابهات من رموز الأصوات، فالباء والتاء والثاء والنون والياء ـ إذا وردت في بداية الكلمة ووسطها ـ متشابهة والنقط يميز بينها. فالتفريق هو علة نقط هذه الحروف نقطاً يختلف عن الآخر.

وفي موسيقا الشعر نحتاج للفرق للفصل بين بعض البحور الشعرية التي يقع بينها اشتباه، ومن هذه البحور: بحر الهزج ومجزوء الوافر.

ففي البحر الوافر ومجزوئه يدخل (مفاعَلَتُن) زحاف العَصْبِ[١] لتصبح (مفاعَلْتن) فتتساوى في عدد مقاطع تفعيلة بحر الهزج (مفاعيلن) وترتيبها، وتحريك الحرف الخامس من (مفاعَلَتن) يكون للفرق بين بحر الهزج ومجزوء البحر الوافر، فإذا وجدت (مفاعَلَتن) في أبيات القصيدة المراد معرفة بحرها، نجزم بأنها لمجزوء الوافر وإلا فهي من بحر الهزج.[٢]

ومثل ذلك أيضاً التفريق بين البحر الكامل وبحر الرجز[٣]، فإذا دخل زحاف الإضمار[٤] تفعيلة البحر الكامل (مُتَفاعِلُن) تصبح (مُتْفاعِلُن) فتشبه بذلك تفعيلة بحر الرجز(مُسْتَفْعِلُن)

١- الجزء الذي يصيبه العَصْب يسمى معصوباً، وقيل إنما سمي العصب بهذا الاسم لأنه عُصِبَ أن يتحرك، أي قُبِضَ. إميل بديع يعقوب، **المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ ١٩٩١م، ط١، ص٣٣٤ وينظر: **لسان العرب**، مادة: عَصَبَ.

٢- ينظر، عبد العزيز عتيق، **علم العروض والقافية**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، ط١، ص٦٩

٣- ينظر، المرجع السابق، ص٧٥

٤-الجزء الذي يدخله الإضمار يسمى مضمراً وقيل سمي المضمر بذلك لأن حركته كالمضمر إن شئت جئت بها وإن شئت سكنته، كما أن أكثر المضمر في العربية إن شئت جئت به وإن شئت لم تأت به. اميل بديع يعقوب، **المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر**، ص٥٦. وينظر، **لسان العرب**، ابن منظور، مادة ضمر.

في عدد مقاطعها وترتيب هذه المقاطع ونوعها، وحركة الحرف الثاني من تفعيلة البحر الكامل (مُتَفاعلن) للفرق بين وزن البحرين الشعريين.

الفصل الأول

الممارسة التاريخية عند أئمة النحاة

لكل دراسة من الدراسات خصوصيتها في تقسيم المراحل الزمنية التي يمر بها الموضوع المراد دراسته، لكن ذلك لا يعني أن هذه الحدود بين المراحل المتعددة هي حدود مانعة لتداخل السمات المميزة لكل مرحلة بالأخرى،" فالانتقال من مرحلة إلى مرحلة انتقال متداخل، فهناك مدة انتقالية بين كل مرحلتين، كما أن الحكم على المراحل على سبيل الإجمال لا التفصيل". [١]

ومن الطبيعي أن تقسم المراحل التي مرّ بها مصطلح التعليل بالفرق عند أئمة النحاة إلى ثلاث مراحل:

- مرحلة النشوء والتكوين:

تنتهي هذه المرحلة بنهاية القرن الثالث الهجري وهو الزمن الذي وصل إلينا منه أقدم المدونات النحوية البصرية والكوفية.

- مرحلة النضج والازدهار:

تمتد هذه المرحلة منذ بداية القرن الرابع وحتى نهاية القرن السادس الهجريين.

- مرحلة المراجعة والاستقرار:

وتمتد هذه المرحلة حتى بداية العصر الحديث.

لكن لا بد من الإشارة إلى أسبقية الخليل في التعليل بالفرق، ففي الكتاب:" هذا باب تحقير المؤنث: اعلم أن كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء، وذلك قولك في قَدَمٍ: قُدَيْمَةٌ، وفي يَدٍ: يُدَيَّةٌ. وزعم الخليل أنهم أدخلوا الهاء ليفرّقوا بين المؤنث والمذكر..."[٢]

١- حسن الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، ص٣٥

٢ – سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٤٨١

وقد ورد في الكتاب أيضاً: فرَّقوا[١] وفُرِقَ[٢] على لسان الخليل.

وفي باب ما يُضَمُّ من السواكن إذا حذفت بعد ألف الوصل:" وذلك الحرف الواو التي هي علامة الإضمار إذا كان ما قبلها مفتوحاً وذلك قوله عز وجل:﴿ ولا تنسَوُا الفضل بينكم ﴾[٣]، ورَمَوُا ابنك، واخْشَوُا الله، وزعم الخليل أنهم جعلوا حركة الواو منها ليُفْصَلَ بينها وبين الواو التي من نفس الحرف نحو: واو لَوْ و أَوْ."[٤]. وورد أيضاً: يفْصِلوا[٥]

وفي الكتاب" وسألته – يقصد الخليل – لِمَ لَمْ يَجُزْ والله تفعلُ يريدون بها ستفعَلُ؟ فقال: من قِبَلْ أنهم وضعوا (تفعلُ) ها هنا محذوفةً منها لا، وإنما تجيء في معنى لا أفعلُ، فكرهوا أن تلتبس إحداهما بالأخرى. قلت فلِمَ ألزَمْتَ النون آخر الكلمة فقال: لكي لا يشبه قوله: إنه ليفعلُ لأن الرجل إذا قال هذا فإنما يخبِرُ بفعل واقع فيه الفاعل، كما ألزموا اللام إن كان ليقول مخافة أن تلتبس بما كان يقول، ذاك لأنَّ أنْ تكون بمنزلة ما."[٦]، وقد وردت أيضاً:"مخافة الالتباس"[٧]، و" لكراهية الالتباس"[٨]

والمراحل التي مر بها التعليل بشكل عام بحسب تقسيم الدارسين قد تختلف، بل لا بد لها أن تختلف عن المراحل التي مر بها التعليل بالفرق، ففي مرحلة نشأة النحو الذي ارتبط بالتعليل قد لا نجد إلا نتفاً قليلة مبثوثة في المؤلفات المختلفة عن التعليل بشكل عام مع ذكر بعض العلل كعلة الفرق.

١- سيبويه، **الكتاب**،ج٢،ص١٣١
٢- المصدر السابق، ج٤، ص١٤٨
٣- سورة البقرة، آية ٣٣٧
٤- سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص١٥٥
٥- المصدر السابق، الصفحة نفسها
٦-المصدر السابق، ج٣، ص١٠٦-١٠٧
٧-المصدر السابق، ج٣، ص٣٧٦
٨- المصدر السابق، الصفحة نفسها

أما الأسباب التي دعت الباحث إلى إغفال دور الرواد الأوائل من علماء النحو في التعليل بالفرق، وتقسيم المراحل التي مر بها التعليل بالفرق على هذا النحو، فهي:

- عدم وصول بعض المؤلفات التي ذُكِرَت للرواد الأوائل من علماء النحو[١]
- الاهتمام بالتقعيد النحوي في هذه المرحلة بعد الإحساس بخطر اللحن الذي تسرب إلى ألسنة العرب بفعل العوامل المتعددة.
- اختلاف مناهج التأليف النحوي بين الاختصار والتطويل.

المراحل التي مر بها مصطلح التعليل بالفرق

أولاً: مرحلة النشوء والتكوين

وتمتد هذه المرحلة حتى نهاية القرن الثالث الهجري وسيتناول الباحث المؤلفات التي ينتمي مصنفوها لمدرستي البصرة والكوفة:

- كتاب سيبويه.
- معاني القرآن للفراء.
- المقتضب للمبرد.

التعليل بالفرق في كتاب سيبويه

يُعَدُّ كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه (ت١٨٠هـ) اللبنة الناضجة الأولى التي اعتمدها النحاة من بعد، والعلل التي يزخر بها الكتاب تبدأ بالفرق، ففي باب مجاري أواخر الكلم من العربية: " وإنما ذكرت لك ثمانية – يقصد النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم

١– من هذه الكتب: **الجامع والإكمال** لعيسى بن عمر، **الجمل في النحو** للخليل بن أحمد، **الفيصل** لمحمد بن الحسن الرؤاسي، **مقدمة في النحو** لخلف الأحمر.

والكسر والوقف – لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب".[١]

وفي هذه الفقرة التي استهل بها سيبويه الكتاب تظهر شمولية النظرة إلى اللغة العربية؛ " إذ لا يخرج اللفظ في العربية عن أن يكون معرباً أو مبنياً."[٢] وفي هذا التعليل توضيح وإبانة لظاهرة الإعراب التي تُعَدُّ من أخَصّ خصائص اللغة العربية.[٣]

ويوضح سيبويه بعد ذلك: " فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة... وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غيرُ، نحو: سوف وقَدْ، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال، ولم تجئ إلّا لمعنى."[٤] فلكلٍّ من المعرب والمبني سماته الخاصة التي يُعْرَفُ بها وإن كانا يشتركان في أنّ كلاً منهما لفظٌ.

وسيبويه يستخدم لفظ (أفرّق) فأسند الفعل إليه، فهو في سائر تعليلاته يسند الفعل إلى العرب، فيقول: فرقوا[٥] وليفرقوا[٦] ففي سبع وأربعين مرة يستخدم مصطلح الفرق في الكتاب،

١- سيبويه، **الكتاب**،ج١، ص١٣

٢-حسن الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، ص٣٠

٣- ينظر، فضل الله النور علي، **الإعراب وأثره في المعنى**، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد الأول، يوليو، ٢٠١٢م

٤- سيبويه، **الكتاب**،ج١،ص١٣-١٥

٥- سيبويه، **الكتاب**، ج١،ص١٨

٦- المصدر السابق،ج٢،ص٢٢٤

يُنْسَبُ الفرق إلى واو الجماعة في خمسة وعشرين موقعاً؛ وهذا يدل على " الواقعية المتصلة اتصالاً مباشراً بكلام العرب، ومتابعة الظواهر اللغوية الجارية على ألسنتهم."(١)

وفي الكتاب تُسْتَخدمُ علة الفرق لتوضيح الفكرة وشرحها عن طريق التشبيه، ففي باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها بعمل الفعل فيما بعده " وزعم الخليل أنها– يقصد إنّ وأخواتها– عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيدٌ. إلّا أنه ليس لك أن تقول: كأنّ أخوك عبد الله، تريد: كأن عبد الله أخوك، لأنها لا تَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأفعال، ولا يُضمرُ فيها المرفوع كما يُضْمَرُ في كانَ. فمن ثم فَرَّقوا بينهما كما فرَّقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال."(٢)

وفي النص السابق يظهر استخدام الفرق عند الخليل مقروناً بالتشبيه، وهذا الأسلوب في التعليل يستخدمه سيبويه أيضا في غير ما موضع "(٣) ولا عجب في ذلك فسيبويه إنما كان تلميذاً للخليل، وإذا كان لسيبويه فضل – وله فضلٌ – في حركة التعليل فهو فضل في التوسع والإكثار مما كان نزراً قليلاً عند شيوخه المتقدمين، وهو فضلٌ في دقة السير على منهجهم في الاستنتاج والقياس ، حتى بات كتابه يعلّمِ النظر والقياس كما يعلم النحو سواء بسواء... ."(٤)

وقد استُخْدِمَ مصطلح الفصل مرادفاً للفرق في الكتاب في اثني عشر موقعاً، كان أحدها عنواناً لأحد الأبواب" هذه باب ما تقلب فيه الياء واواً ليُفْصَلَ بين الصفة والاسم."(٥) وجاء

١- نوزاد حسن أحمد، **المنهج الوصفي في الكتاب** ، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م، ص٧٢

٢- سيبويه، **الكتاب**،ج٢،ص١٣١

٣- ينظر: المصدر السابق،ج٢،ص١٠٢،ج٣،ص٤١١–٤١٢،ج٤،ص٤٢١

٤- مازن المبارك، **النحو العربي، العلة النحوية**، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٣٩٥هـ ١٩٧٤م، ص٦٣–٦٤

٥- سيبويه، **الكتاب**، ج٤ ، ٣٨٩

المصطلح بصيغة الفعل المضارع [١] والماضي[٢] المسندين إلى واو الجماعة، أو بصيغة البناء للمجهول،[٣] كما استُخْدِمَ مصطلح المَيْزُ[٤] في صيغة الفعل المضارع المسند إلى واو الجماعة في موقعين ارتبطا بمصطلح اللَّبْسِ.

كما ارتبط مصطلح الفصل في كتاب سيبويه باللبس[٥]، مما يدلُّ على أن مصطلح اللبس – أحياناً – يكون مرادفاً للفرق، ففي باب الحروف الخمسة – يقصد إن وأخواتها – التي تعمل فيما بعدها بعمل الفعل فيما بعده :" واعلم أنهم يقولون: إنْ زيدٌ لَذاهبٌ، وإنْ عَمْرٌ لَخيرٌ منكَ، لَمَّا خفَّفها– يقصد إنَّ – جعلها بمنزلة لكنْ حين خفَّفها، وألزمها اللام لئلّا تلتبس بإنْ التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها."[٦]

ومن الجدير ذكره أن سيبويه – حسب ظن الباحث – لم يذكر أي تعليل بالفرق لأحد من العلماء الذين بيَّنَ بعض آرائهم في الكتاب إلا لأستاذه الخليل الذي كما يبدو أنَّ له فضل السبق في التعليل بالفرق. كما أن سيبويه لم يستخدم مصطلح الفرق أو أي من مرادفاته بصيغة المصدر، بينما كان غالباً يصف ما يقوله العرب نتيجة استقرائه الناقص لكلامهم.

وسيبويه في أغلب تعليلاته" يذكر العلل التي يختارها من غير أن يشير إلى أنّه يعلل، ومن غير أن يقول– كما صار النحاة من بعده يقولون– والعلة في ذلك كذا... وذلك لأن سيبويه يوجه

١– سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص٣٧، ج٣، ص٥٩٠، ص٥٠٦، ج٤، ص١٤٨، ص٣٥٠

٢– المصدر السابق، ج٢، ص٣٨

٣– المصدر السابق، ج١، ص١٧، ج٢، ص٢٠٩، ج٤، ص١٥٥

٤– المصدر السابق، ج٢، ص٢١٨، ص٣٧٦

٥– المصدر السابق، ج٣، ص٥٩٠

٦– المصدر السابق، ج٢، ص١٣٩، وينظر، المصدر نفسه،ج٣، ص١٠٦–١٠٧

عنايته إلى النحو نفسه، فإذا لجأ إلى التعليل فلتثبيت الحكم النحوي وتأييده ولم يكن مفتوناً بإثبات براعته، وتوجيه عنايته إلى العلة من حيث هي كما هو الشأن عند النحويين من بعده."[١]

التعليل بالفرق عند الفراء

يُعَدُّ أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ) رأس الطبقة الثالثة من علماء الكوفة[٢]. صنَّفَ كتابَ معاني القرآن وهو في قمة نضجه الفكري والعقلي، عرضه بأسلوب سهل، يكاد يخلو من التعقيد، وقد ظهر فيه منهجه النحوي [٣]. كما يُعَدُّ معاني القرآن من أقدم المؤلفات التي وصلت إلينا من مؤلفات الكوفيين، يُظهر فيه بعض أقيسة الكوفيين وتعليلاتهم.

و علة الفرق واحدة من العلل التي اعتمدها الفراء في بيان بعض الأحكام النحوية التي جاءت في كتابه؛ وقد تكررت سبع مرات فقط. ففي تفسير قول الله تبارك وتعالى:

– ﴿ قل أرأيتكم إنْ أتاكم عذابُ اللهِ أو أتَتْكم الساعةُ أغيْرَ الله تَدْعون إنْ كنتم صادقين ﴾[٤]

قال الفراء: " والعرب إذا أوقعت فعل شيء على نفسه قد كُنِيَ فيه عن الاسم قالوا في الأفعال التامة غير ما يقولون في الأفعال الناقصة. فيقال للرجل: قتلت نفسَك، وأحسنت إلى نفسك. ولا يقولون: قتلتَكَ ولا أحسنتَ إليك. كذلك قال الله تبارك وتعالى: ﴿ فاقتلوا أنفسكم ﴾[٥] في كثير من القرآن؛ كقوله: ﴿ وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم ﴾[٦] فإذا كان الفعل ناقصاً – مثل حسبت و ظننت – قالوا: أظننُي خارجاً، وأحسَبُني خارجاً، ومتى تراك خارجاً. ولم يقولوا: متى ترى نفسك،

١- مازن المبارك، **العلة النحوية**

٢- ينظر، الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٣٩٢هـ ١٩٧٣م، ط٢، ص١٣١

٣- ينظر، خديجة الحديثي، **المدارس النحوية**، دار الأمل ، إربد، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، ط٣، ص١٦٢

٤- سورة المائدة، آية٤٠

٥- سورة البقرة، آية ٥٤

٦- سورة هود، آية١٠١

ولا متى تظنُّ نفسكَ. وذلك أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الفعل الذي يجوز أن يُلْغى، وبين الفعل الذي لا يجوز إلغاؤه؛ ألا ترى أنك تقول: أنا – أظنُّ – خارجٌ. فتبطل أظن ويعمل في الاسم فعله. وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿ إنَّ الإنسان ليطغى أنْ رآه استغنى ﴾[١] ولم يقل: رأى نفسه.[٢] وقد ورد أيضاً:" فَرْقاً"[٣]، و" لِيُفْرَقَ "[٤]، " وتَفْرِقَةً "[٥].

ومن الملاحظ أن الفراء استخدم الألفاظ التي استخدمها سيبويه، فقال: (أرادوا أن يفرقوا)، و(لِيُفْرَقَ)، لكنه أيضاً استخدم الفرق بصيغتين أخريين فقال: فَرْقاً و تَفْرِقَةً. كما أنه – حسب اطلاع الباحث – لم يستخدم أياً من المصطلحات المرادفة لمصطلح الفرق وهي: الفصل والمَيْز وأمن اللبس كما ظهر عند سيبويه مثلاً.

والفراء علل بالفرق أحكاماً لم يذكرها سيبويه – حسب اطلاع الباحث – كما في تعليله كتابة الهمزة في كلمة: لَئِنْ كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿ لَئْنْ أُخْرِجوا لا يخرجون معهم ﴾[٦]. إذ جعل علة ذلك الفرق بينها وبين لأنْ.[٧] ولعل ذلك عائد إلى أنَّ هذه المسألة إملائية تتعلق بالرسم لا بأحكام النحو وضبط الكلام. أمّا سبب قلة التعليلات في كتاب معاني القرآن فَمَرَدُّهُ

---

[١] سورة العلق، آية٦-٧

[٢] الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م ج١، ص٣٣٣-٣٣٤،وينظر،ج٣، ص٢٣٧

[٣] المصدر السابق، ج٢، ص٣٥٤

[٤] المصدر السابق،ج١، ص٦٦، ص٤٢٦، ج٣، ص٨٥

[٥] المصدر السابق، ج١، ص٤١٤

[٦] سورة الحشر، آية١٢

[٧] الفراء، **معاني القرآن**،ج١، ص٦٦

الموضوعُ الذي يعالجه الفراء في كتابه، إذ لم يُخَصِّصْهُ لِجَمْعِ أبواب النحو كلها[١]، فالآيات القرآنية هي التي تملي عليه أن يذكر أحكاماً في غير النحو كالإملاء، ولا يذكر أخرى.

التعليل بالفرق عند المُبَرِّد

يُعَدُّ محمد بن يزيد المُبَرِّدُ (٢٨٥هـ) " شيخ أهل النحو والعربية "[٢] في زمانه، وكتابه المقتضب من أهم كتب النحو وأقدمها بعد كتاب سيبويه، تأثر به المُبَرِّدُ تأثراً كبيراً[٣]" وقد جاء كتابه مراجعة مقتضبة لكتاب سيبويه "[٤]

قال في باب لام المدعو المستغاث به ولام المدعو إليه : " وأما المفتوحة – يقصد اللام – التي للمستغاث فإنما فُتِحَتْ على الأصل لِيُفْرَقَ بينها وبين هذه التي وصفنا، وكان التغيير لها ألزم؛ لأن هذه الأخرى في موضعها الذي تلحق هذه اللام له. وتلك إنما هي بدل من قولك: يا زيداه إذا مددت الصوت تستغيث به، فيا لَزيدٌ بمنزلة يا زيداه إذا كان غير مندوب.[٥]

وفي المقتضب تردَّدَ مصطلح الفرق خمس مرات فقط، فبالإضافة إلى قوله: يُفْرَقَ في المثال السابق، قال المبرد: " والعلة الفرق "[٦] و " لتكونَ... وتكونَ فَرْقاً."[٧]

١- ينظر، المصدر السابق، ص١٢-١٣ وينظر، السيوطي، **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب**، تحقيق: حسن الملخ و سهى نعجة، عالم الكتب الجديد، إربد، ط٢، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م، ص٦٤٨-٦٤٩

٢- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط٣، ١٤٠٥هـ١٩٨٥م، ص١٦٤

٣- المبرد، **المقتضب**، مقدمة المحقق،ص٩٣، حرص المحقق على ذكر آراء سيبويه ليبين استقلاله بآرائه، ومدى تأثره بسيبويه.

٤- حسن الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي**، ص٤٤

٥- المبرد، **المقتضب** ج٤ص٢٥٤

٦- المصدر السابق،ج١ص ٢٢٣

٧- المصدر السابق ج٢ص١٨٦

و " فَرَّقَتْ "[١] و " للفرق "[٢].

وفي التعليلات السابقة يُلْحَظُ أن المُبَرِّدَ إما أنْ يقرن الفرق بلفظ العلة أو يقرنه بلام التعليل، فهو يقصد إلى التعليل؛ وهذا ربما يدل على الاهتمام بتعليم النحو، ففي كثير من أبواب المقتضب نجده يقول: (اعلم) أو (يا فتى)[٣] قال المُبَرِّدُ: " اعلم أنك إذا قلت: افْتَعَلَ ومُفْتَعَلٌ وما تصرف منه فإن الواو من هذا الباب تُقْلَبُ تاءً وذلك الاختيار والقول الصحيح."[٤] كما أنه لم يستخدم مصطلح الفرق بصيغة الجمع كما كان سيبويه يفعل في أكثر تعليلاته.

أما مصطلح الفصل فقد نال نصيباً أكبر، إذ تردد ذكره في المقتضب ست عشرة مرةً، نسب فيه الفصل للجماعة مرتين فقط. قال المبرد: " وقد قالوا في النسب إلى البصرة: بِصْري، فالكسر من أجل الياء، والوجه: بَصْري، لو سمَّيْتَ شيئاً البصرة ونسبت إليه لم تقل إلا بَصْري، وهو أجود القولين للنسب قبل التسمية، وكذلك قولهم في الذي قد أتى عليه الدهر: دُهْري؛ ليفصلوا بينه وبين من يرجو الدهر، ويخافه، والقياس: دَهْري في جميعها."[٥]

١- المبرد، **المقتضب**، ج٣، ص١٨٦

٢- المصدر السابق، ج٣، ص١٦٩

٣- نَبَّهَ المحقق إلى ذلك فقال: أكثَرَ المبرد في كتابيه: المقتضب والكامل من تكرير كلمتين هما: (فاعلم) و (يا فتى) ، ينظر، **مقدمة تحقيق المقتضب**، ص١٠٧

٤- المبرد، **المقتضب** ج١ ص٢٢٩ وينظر كذلك: ج١، ص١٩١، ٢١١، ٢٢٠،... ج٢، ص١، ص٥، ص٦، ص١٠،ص١١... ج٣، ص١، ص١١، ص١٧، ص١٩، ص٢٣... ج٤، ص١١، ص٢٠، ص٣٨، ص٤٢، ص٤٨....

٥- المصدر السابق، ج٣، ص١٤٦. وينظر: ج١، ص٣٠٤

وقد قرن المُبَرّدُ مصطلح الفصل بلام التعليل، فقد ورد: " للفصل "[١] و" لِتَفْصِلَ "[٢] و " ليُفْصَلَ "[٣] و" لتكونَ فَصْلاً "[٤].

ومما يعزز ترادف الفرق والفصل وأمن اللبس – أحياناً – وورود هذه المصطلحات في باب ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه واو أو ياء.

قال المُبَرّدُ: " فما بنيته من ذلك على فَعَلٍ، وجب في عينه الانقلاب وذلك قولك: دار، وباب، وساق، وما أشبهه. وإنما انقلبت؛ لأنها متحركة وقبلها فتحة، فصارت في الأسماء بمنزلة قال، وباع في الأفعال. فإن قال قائل: لِمَ لمْ تَجرِ على أصلها لتكون بينها وبين الفعل فرق، كما فُعِلَ ذلك فيما لحقته الزوائد؟ قيل له: الفصل بينهما أن الأفعال فيما لحقته الزوائد تلقى حركة عينها على ما قبله، وتسكن، وهذه لم تُلْقَ حركة عينها على غيره، واحتيج إلى الفرق مع الزوائد؛ لأن ما لحقته زائدة من الأسماء تبلغ به زنة الأفعال لم ينصرف، فيلتبس بالفعل؛ لأنه لا يدخله خفض ولا تنوين، وما كان على ثلاثة فالتنوين والخفض فَصْلٌ بينه وبين الفعل، فقد أُمِنَ اللبس."[٥]

كما علل المبرد الحكم نفسه مرة بالفرق والأخرى بالفصل. قال في باب الأسماء واختلاف مخارجها: " والمعرفة: ما وضِعَ على شيء دون ما كان مثله، نحو: زيد وعبد الله، فإن أشْكَلَ زيد من زيد فَرَّقَتْ بينها الصفةُ."[٦]

١- المبرد، **المقتضب**،ج١، ص٤٠٠، ج٢، ص١٢٥، ج٣، ص٥١
٢- المصدر السابق،ج٣، ص١٦٠، ج٤، ص١٧، ص١٦٦، ص٢٢٠
٣- المصدر السابق، ج١، ص٢٧١
٤- المصدر السابق ج٤، ص٢٧٩
٥- المصدر السابق،ج١، ص٢٤٩
٦-المصدر السابق، ج٣، ص١٨٦

وقد علل المبرد بعلة اللبس أو مخافة اللبس لأنها – أحيانا – من مرادفات الفرق، ففي باب ما جاء من الكلم على حرفين، قال المبرد: " وكذلك المكسورة – يقصد إنْ – تقع على أربعة أوجهٍ: ... وتكون مخففة من الثقيلة. فإذا كانت كذلك لزِمتها اللام في خبرها لئلا تلتبس بالنافية. وذلك قولك: إنْ زيدُ لَمُنطلقٌ "[١]

وكما فعل سيبويه في جَعْلِ علة الفصل عنواناً لأحد أبواب كتابه، كذلك فعل المبرد، لكنه هذه المرة عَنْوَنَ الباب بعلة الفرار من اللبس، قال: " هذا باب ما تكون ألف الندبة تابعة فيه لغيرها فرارا من اللبس بين المذكر والمؤنث، وبين الاثنين والجمع."[٢]

سمات التعليل بالفرق في مرحلة النشوء والتكوين

الانسجام والواقعية المتصلة بكلام العرب

فالتعليل بالفرق في هذه المرحلة ينسبه العلماء للعرب المتكلمين كما في قول سيبويه:" ... فرَّقوا بينها – يقصد نون جمع المذكر السالم – وبين نون الاثنين ..."[٣]، وقوله: ... أدخلوا التاء ليفصلوا بين التأنيث والتذكير."[٤] وكقول الفراء:" والعرب إذا أوقعت فعل شيء على نفسه ...

١– المبرد، **المقتضب**، ج١، ص١٨٨، وينظر، ص٢٤٧، ص٢٤٩، ص٢٧٠، ص٣٨٩، وج٢، ص٨٩، وج٣، ص١٣٣، ص١٧٤، وج٤، ص٢٧٨

٢–المصدر السابق، ج٤، ص٢٧٤

٣– سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٨

٤– المصدر السابق، ج٢، ص٣٧، وينظر، ج٢، ص٣٨، ص١٠٣، ص١٣١، ص١٩٤، ص٢١٨، ص٣٧٦، ص٤٠٠، وينظر، ج٣، ص٣٥٧ ص٤١٢، ص٤١٧، ص٤٨١، ص٥٢٣، ص٥٩٠، ص٦٠٥، ص٦١٧، ص٦٢٢، وينظر،ج٤، ص١٣٢، ص١٣٥، ص١٤٨، ص١٤٩، ص١٥٣، ص١٦٨، ص٣٥٠، ص٣٥١

أرادوا أنْ يفرقوا ..."[١] وكذلك قول الفراء:" ... فأحدثوا النون – يقصد العرب – ليعلم بها تفرقةً بينهما..."[٢].

ارتباط التعليل بالفرق بالتعليم

ارتبطت بعض تعليلات العلماء بالفرق في هذه المرحلة ببعض الألفاظ التي تدل على التعليم، فخطابهم كأنما يوجَّهُ إلى المتعلمين كما في قول سيبويه:" اعلم أنَّكَ ... ليُفْصَلَ ..."[٣] وقوله:" إذا جمعْتَ ... فرَّقوا..."[٤] وقوله:" واعلم أنه ليس كل موضع..."[٥] ومثل هذا يظهر عند المبرد في مواقع متعددة.[٦]

ثانياً: مرحلة النضج والازدهار

شهدت المرحلة السابقة تميُّز عدد من النحاة بالتعليل،[٧] فقد ذُكِرَتْ عدة المؤلفات تُعْنى بالعلل، ومن هذه الكتب:

- العلل في النحو لمحمد بن المستنير المعروف بقطرب ت ٢٠٦هـ.
- المقاييس لسعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط ت ٢١٠هـ.
- علل النحو لبكر بن محمد المازني ت٢٤٩هـ.
- اختلاف النحويين لأحمد بن يحيى ثعلب ت٢٩١هـ.

١- الفراء، **معاني القرآن**، ج١، ص٣٣٣– ٣٣٤

٢- المصدر السابق، ج١، ص٤١٤، وينظر، المبرد، المقتضب، ج١، ص٣٠٤، وينظر، ج٤، ص١٤٦

٣- سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٧

٤- المصدر السابق،ج١، ص١٨

٥- المصدر السابق، ج١، ص٤١٠، وينظر، صص٣٨، ص١٣٩، ص٢٠٩، وينظر، ج٣، ص٣٧٨، ص٤١١، ج٤، ص١٥٠،

٦- ينظر، المبرد، **المقتضب**، ج١، ص٢٤٩، ص٣٨٨، وينظر، ج٢، ص٢٨٧، وينظر، ج٣، ص٥٢، ص١٣٣، ص١٦٠، وينظر ج٤، ص٢٧٨، ص١٦٦

٧- ينظر، حسن الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي**، ص٤٩

- العلل في النحو لهارون بن الحائك ت٣٠٠هـ.

لكن هذه الكتب مفقودة.

أمّا سبب تأريخ هذه المرحلة ببداية القرن الرابع الهجري فيرجع إلى:

- وصول المؤلفات التي اهتم أصحابها بالتعليل إلينا كالأصول في النحو لابن السراج ت٣١٦هـ، والإيضاح في علل النحو للزجاجي ت٣٣٧هـ.
- التنظيم المنطقي والترتيب المنهجي الذي اتصفت به مؤلفات النحويين والتي اتخذت من أصول ابن السراج أنموذجاً لها.[١]

التعليل بالفرق عند ابن السراج

عَقَلَ محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ) النحو بأصوله، فقد كان قبله مجنوناً[٢] كما قيل، وبين أنَّ غرضه من تأليفه الأصول في النحو" ذكر العلة التي إذا اطردت وصل إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز."[٣]

وعلة الفرق من العلل الأوَل التي يتبناها ابن السراج في كتابه وهي المؤدية إلى كلام العرب، وأول تعليل في الأصول هو تعليل بالفرق، قال: "وإنما قلت: ما دلّ على معنى مفرد لأفرّقَ بينه – يقصد الاسم – وبين الفعل، إذا كان الفعل يدل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ وإما حاضر وإما مستقبل."[٤]

١- ينظر، محمد المختار ولد إباه، **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**، ص١٥٧

٢- ينظر، **معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ج٦، ص٢٥٣٥

٣- ابن السراج، **الأصول في النحو**،ج١، ص٣٦

٤- المصدر السابق، الصفحة نفسها.

فهو يبدأ بإسناد الفعل إليه؛ لأن حَدَّ الاسم بهذا الشكل من لفظه، ومثل ذلك قاله في تعليله سبب قوله عن الفاعل المسند إلى فعل مبني للمعلوم بأنه: الاسم الذي بنيته على الفعل الذي بُنِيَ للفاعل[١] ويعلل لتعليله هذا، فالعرب" كانوا قد فرّقوا بينهما فجعلوا (ضَرَبَ) للفاعل مفتوح الفاء، و(ضُرِبَ) للمفعول مضموم الفاء مكسور العين، وقد جُعِلَ بينهما في جميع تصاريف الأفعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها وما فيه زائد منها فروق في الأبنية."[٢] فكأنه أراد أنَّ (ضرب) للمعلوم يعادل الاسم (ضارب)، و(ضُرِبَ) المبني للمجهول يعادل الاسم (مضروب). فتكون ثمة مفارقة من حيث الحركة والإسناد والمعادل الصرفي.

والمتتبع لعلة الفرق عند ابن السراج يجده يستخدم صيغة المصدر في سبعة مواضع فقط: " " للفَرْق "[٣]، " فَرْقاً "[٤]، " وإنما هي فَرْقٌ "[٥]، بينما استخدم صيغة الفعل ثلاثة وثلاثين مرة، أسند فيها الفعل للعرب ست عشرة مرة.

وفي الأصول يقترن مصطلح الفرق بلام التعليل، قال: " وزعم الخليل: أن الذين يقولون: الحارث والحسن والعباس إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه، كأنه وَصْفٌ غلب عليه، ومن قال: حارث وعباس، فهو يجريه مجرى زيداً، وأما السّماك والدَّبِران والعَيّوق وهذا النحو فإنما يلزمه الألف واللام من قبل أنه الشيء بعينه كالصفات الغالبة وإنما أزيل عن لفظ السامك والدابر والعايق فقيل: سماك ودبِران وعيوق للفرق، كما فُصِلَ بين العِدْل والعديل وبناء حصين وامرأة حَصان."[٦] فكأنه يشير إلى تخصيص الشكل الصرفي بدلالةٍ ما عند التداخل.

١- ينظر، **الأصول في النحو**، ص٧٣

٢- المصدر السابق، الصفحة نفسها.

٣- ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج١، ص١٥٧، ج٢، ص٢٧٣، ج٣، ص١٤٢

٤- المصدر السابق، ج١، ص٢١٤، ص٢٣٠، ج٢، ص٤٠٧

٥- المصدر السابق، ج٢، ص١١١

٦- المصدر السابق،ج١، ص١٥٧

وفي الفقرة السابقة يرد مصطلح الفصل المرادف للفرق مقروناً بلام التعليل أيضاً، وابن السراج يستخدمه بصيغة الفعل فقط:" لِتَفْصِلَ "[١]،" فصلوا "[٢]،" ليُفْصَلَ "[٣]، " يفصلوا "[٤]،" يفصلون"[٥] ومصطلح الفصل عند ابن السراج يرد مقترناً بأمن اللبس، قال:" ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني زيدٌ فخفت أن يلتبس الزيدان على السامع أو الزيود قلت: الطويل وما أشبهه لِتفْصِلَ بينه وبين غيره ممن له مثل اسمه."[٦]

واللبس أمنُهُ أو مخافتُهُ أو الفِرارُ منه مصطلحٌ جاء مرادفاً للفرق عند ابن السراج، قال:" فإنَّ: توكيد الحديث وهي موصلة للقَسَمِ لأنَّك لا تقول: والله زيدٌ منطلِقٌ، فإن أدخلْتَ إنَّ اتصلت بالقسم فقلت: والله إنَّ زيداً منطلِقٌ، وإذا خفَّفْتَ فهي كذلك إلّا أنَّ لام التوكيد تلزمها عوضاً لما ذهب منها فتقول: إنْ زيداً لَقائمٌ ولا بد للّام إذا خففت كأنهم جعلوها عوضاً ولئلّا تلتبس بالنفي."[٧] وورد أيضاً: " فراراً من اللبس "[٨]، و" لالتَبَسَ"[٩] مسبوقاً بلو، وورد أيضاً: " إذا خافوا اللبس "[١٠]

١- ابن السراج، **الأصول في النحو** ، ج١، ص١٧٤، ص٣٥١، ٣٦٨، ج٢، ص٢٦٧

٢- المصدر السابق، ج١، ص٣٢٤، ص٣٨١

٣- المصدر السابق، ج١، ص٣٥١، ص٣٥٣

٤ المصدر السابق، ج١، ص٣٨١، ج٣، ص٣٣٤

٥- المصدر السابق، ج٢، ص٤٥٠

٦- المصدر السابق، ج١، ص٣٦٨

٧- المصدر السابق، ج١، ص٢٢٩، وينظر، المصدر نفسه، ج١، ص٧٧، ص٢٣٥، ج٢، ص١٢٤، ص٢١٧، ص٣٦٩، ص٣٧١،ج٣، ص٤٦، ص٣٤٦

٨- المصدر السابق، ج٢، ص٤٧

٩- المصدر السابق،ج٢، ص١١٥، ٤٠٨

١٠- المصدر السابق، ج٣، ص٦٩

التعليل بالفرق عند الزجّاجي

نَظَّرَ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي (٣٣٧هـ) لعلل النحو، إذ كانت قبله " تتشابك مع المادة النحوية "[١]، فقد كان" يُذْكَرُ في الكتب بعقب الأصول الشيء اليسير منها مع خلو أكثرها منها"[٢] فقسّمها إلى ثلاثة أنواع: علل تعليميةٍ وأخرى قياسيةٍ وثالثةٍ جدلية نظرية.[٣]

وعلة الفرق عند الزجاجي تدور غالباً في فَلَكِ النوعين الأولين، قال الزجاجي: " فأصل الأسماء التذكير، والتأنيث داخل عليها، ألا ترى أن الشيء مذكر؟ وقد يقع على كل ما أُخْبِرَ عنه، فتقول: قائمٌ وقائمةٌ، وذاهبٌ وذاهبةٌ، فتُدخِلُ التأنيث على التذكير."[٤]

والزجاجي وإنْ لم يصرِّحْ بلفظ الفرق أو أي من مرادفاته في الفقرة السابقة، إلّا أن كلامه يدلُّ على ذلك، فالتاء تدخل الأسماء للفرق بين المذكر والمؤنث. وإنْ كانت " العلل التعليمية تفسر الشبه في الباب النحوي الواحد كتفسير رفع كل فاعل، وإنْ لم يُسْمع كل فاعل"،[٥] فإنّ التاء فسَّرت الفرق في باب نحوي واحد هو التذكير والتأنيث، وإنْ لم يُسْمَعْ كُلَّ مذكر أو مؤنث.

" أما العلل القياسية فتفسر الشبه بين بابين نحويين أو أكثر"[٦]. ففي الجمل في النحو: قال الزجاجي في باب معرفة المبني والمعرب: " والأسماء تبنى على أربعة أوجه . . . لأنَّ المرفوع ما عمل فيه عامل، وكذلك المجرور والمنصوب، إنما يُقال لما عملت فيه العوامل، وأما ما لم تعمل فيه العوامل، وكان مبنياً، فإنما يقال له: مضموم، ومفتوح، ومكسور، وموقوف، فرقاً بين

---

[١] حسن الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي**، ص٥٤

[٢] الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٣٨

[٣] ينظر، المصدر السابق، ص٦٤-٦٥

[٤] الزجاجي، **الجمل في النحو**، ص٢٩١

[٥] حسن الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي**، ص٥٥

[٦] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

المعرب والمبني." [١] فالتسمية (مرفوع، مضموم . . .) فسّرت الفرق بين بابين نحويين هما باب المعرب وباب المبني، وهو في هذا تابع لما جاء في كتاب سيبويه.

وقد علل الزجاجي بالفرق صراحةً، قال: " وحَدُّها – يقصد لام الإيجاب – أن تكون فارقةً بين الإيجاب والنفي، نحو قولك: إنْ زيدٌ لَقائمٌ، قال الله تعالى:

– ﴿ إنْ كلُّ نفسٍ لَمّا عليها حافظ ﴾[٢]

والفرق بين لام الإيجاب وبين لامي الابتداء والتأكيد ثلاثة أشياء: أنها تدخل على الماضي، نحو قولك: إنْ زيدٌ لقامَ، والثاني: أنها تدخل على المفعول به، نحو قوله تعالى:

– ﴿ وإنْ وجَدْنا أكثرَهم لَفاسقين ﴾[٣]، والثالث: أنها تكون ملازمة، وتانِكِ لا تكونان على هذه الصورة."[٤]

والزجاجي استخدم صيغة الفعل في تعليله ستَّ مراتٍ فقط، بينما استخدم صيغة اسم الفاعل والمصدر في أغلب المواضع، فقال: " فارقاً "[٥]، " فرقاً "[٦]،" الفرق أو فرقٌ أو للفرق "[٧].

واستخدام الزجاجي لمصطلحات الفرق والفصل ومخافة اللبس مجتمعة في باب واحد دليل على ترادف هذه المصطلحات الثلاثة عنده. قال: " وجُعِلَتْ بعض الحروف على صورة واحدة، نحو: الباء والتاء والثاء، وجُعِلَتْ في الخط على صورة واحدة . . . إلّا أنهم فرّقوا بينها بالنقط،

---

[١] الزجاجي، **الجمل في النحو**، ص٢٦٢–٢٦٣

سورة الطارق، آية ٤

[٢] سورة الأعراف، آية ١٠٢

٣– الزجاجي، **حروف المعاني**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ط٢، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، ص٤٣

[٤] الزجاجي، الإيضاح، ص٩٧

[٥] الزجاجي، **الجمل في النحو**، ص٢٦٣، ص٢٧٤، ٢٧٥، ص٢٧٦، ص٢٧٧. وينظر: **الإيضاح في علل النحو**، ص٩٨، ١٢٥. وينظر: الزجاجي، **حروف المعاني** ، ص٤٥

[٦] المصدر السابق، ص٥٧، ص٣٧٩. وينظر، الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٤٣، ص٧٠، ص٧١، ص٩٧، ص١٢٤، ص١٢٥.

فكان ذلك أخفّ عليهم من أن يجعلوا لكل واحدٍ من هذه الحروف صورةً على حِدَةٍ فتكثر الصور. واعلم أنَّ الكُتَّابَ يزيدون في الكتاب ما ليس فيه ليفصلوا بين مشتبهين، وينقصون بعض الحروف إذا لم يخافوا لبساً، وكان فيما بقي دليل على ما أُلْقي، والعرب كذلك يفعلون، يحذفون بعض الكلمة اختصارا وإيجازا، إذا كان فيما بقي دليل على ما أُلْقي. قال الشاعر:

فإنَّ المنيَّةَ مَنْ يَخْشَها فسوف تصادِفُهُ أيْنَما[١]

يريد: أينما ذهب وأينما كان.[٢]

ووردت مرادفات الفرق عند الزجاجي بصيغ مختلفة، فقال: " فصلاً "[٣] و" ليفصلوا "[٤] و " للفصل "[٥] و" لالتبست "[٦] مسبوقة بلو، و" إذا خِفْتَ لبساً "[٧].

وربما كان الاختلاط مرادفاً آخر للفرق؛ لأنه يحمل معنى الالتباس، والالتباس من المصطلحات المرادفة للفرق. قال الزجاجي: فإن قال قائل: فهلّا جعلوا الواو للرفع، وجعلوا الياء للجر؛ لأنها على بابها، وأسقطوا الألف؟ الجواب أنْ يُقال: ذلك غير جائز لعلتين. إحداهما: أنّا لو جعلنا الواو للرفع لاختلطت التثنية والجمع كما ذكرنا، والأخرى: أنّا لو فعلنا ذلك كنا قد

١- البيت من قصيدة من المتقارب للنمر بن تولب العُكْلي مطلعها:

سلا عن تَذَكُّرِهِ تُكْتَما وكان رهيناً بها مُغْرَما

يُنظر: **ديوان النمر بن تولب**، جمع وشرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١،١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م، ص١١٦

٢- الزجاجي، **الجمل في النحو**، ص٢٧٣-٢٧٤

٣- المصدر السابق، ص٢٧٤

٤- المصدر السابق، الصفحة نفسها.

٥- الزجاجي، **حروف المعاني**، ص٤١

٦- الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص١٢٨

٧- الزجاجي، **الجمل في النحو**، ص١٧٧

أسقطنا الألف من دلالات الإعراب، وهي إحدى الدعائم الثلاث التي هي أصل تولُّد الحركات، وذلك غير جائز."[١]

التعليل بالفرق عند أبي علي الفارسي

عَلَتْ منزلة أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي المتوفّى سنة(٣٧٧)ه في النحو، حتى فُضِّلَ على المبرد.[٢] وقد تعددت مؤلفاته فتناولت القراءات واللغة والنحو والصرف، فبعضها كان على شكل مسائل متفرقة سميت بأسماء البلدان التي أُلِّفَتْ فيها كالبصرية والشيرازية والعسكرية والكرمانية والحلبية[٣] ومنها ما سميت بأسماء الأشخاص كالعضدية.[٤]

والمتتبع لمسائل أبي علي الفارسي لا يجده يحفل بالتعليل بالفرق كثيراً، ففي المسائل البصريات ذكر الفرق مرتين إحداهما: قول الكسائي: " إنما تركوا الهمز – في مثل قوله: أريتُكَ زيدا، هل قام–؛ ليفرّقوا بينه وبين رأي العين."[٥]

كما ذكر الفارسي مصطلح الفصل، قال: قال أبو الحسن: " زعم يونس أن ناساً من العرب يفتحون اللام التي في مكان (كَيْ)، وزعم خلف الأحمر أنها لغة لبني العنبر ، وقد سمعت أنا ذلك من العرب ، وكُسِرَتْ في الإضافة للفصل بينها وبين لام الابتداء."[٦]

١- الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص١٢٥-١٢٦

٢- ينظر، الأنباري، **نزهة الألباء**، ص٢٣٤

٣- ينظر، محمد المختار ولد اباه، **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**، ص١٨٦

٤- ينظر، الفارسي، **المسائل العضديات**، ص١٤، مقدمة التحقيق

٥- الفارسي، **المسائل البصريات**، ص٤٠٧، وينظر، ص٧٩٤

٦- المصدر السابق، ص٥٥٠

وفـي المسـائل العضـديات ورد مصـطلح الفصـل مـرة واحـدة[١]، وفـي المسـائل المنثـورة ورد مصطلح الفرق مرتين[٢] والفصل مرة واحدة[٣]. أما في المسائل الشيرازيات والمشكلة والحلبيات فلم يرد مصطلح الفرق أو أي من مرادفاته حسب اطلاع الباحث.

وقد ورد عند أبـي علـي التعبير بـالفرق بقولـه:(خولِفَ) ، قـال: " اعلم أنّ (لا) تنصـب بهـا النكرة، وفي موضعها وجهان: فأحدهما: أنك إذا قلت: لا رجلَ، كان هذا نفياً لا إيجاب لـه، وإذا كان نفياً لا إيجاب له، وسائر النفي لـه إيجاب، خولِفَ به سائر النفي فبُنِيَ. والثاني: أنـه جواب لقولـك: هـل مـن رجلٍ؟ فلمـا كـان جـواب شـيء قد عمل فيـه حـرفٌ وَجَبَ أن يكـون ممـا عمـل فبُني."[٤]

أما في الإيضاح فلم يقع الباحث على استخدام أبي علي الفارسي مصطلح الفرق أو أي من مرادفاته. لكنـه فـي التكملـة يـورد الفرق والفصـل للتعبيـر عن الفكرة نفسـها، قـال: " وهـاء التأنيث تـدخل فـي الأسـماء علـى سـبعة أضـرب: الأول منهـا: دخولهـا علـى الصـفات فرقـاً بـين المـذكر والمؤنث، وذلك إذا كانـت جاريـةً علـى الأفعـال نحـو: قـائمٍ وقائمـةٍ، وضـاربٍ وضـاربةٍ، فالتـاء فـي الصفة هنا مثل التاء في قامتْ وضربتْ في الفصل بين القبيلين."[٥]

١- أبو علي الفارسي، **المسائل العضديات**، تحقيق: علي جابر المنصوري، دار الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، ص٦٩

٢- أبو علي الفارسي، **المسائل المنثورة**، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان، ط١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م، ص٧٤وص٢٥٧-٢٥٨

٣- المصدر السابق، ص١٤٠-١٤١

٤- المصدر السابق، ص٨٨

٥- أبـو علـي الفارسـي، **التكملـة**، تحقيـق: كـاظم بحـر المرجـان، عـالم الكتـب، بيـروت، ط٢، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م ص٣٥٣

والفارسي عنْوَنَ بالفرق بابين من أبواب التكملة[١]، كما تردد مصطلح الفصل ثلاث مرات أخريات[٢]،أما مصطلح اللبس فقد تردد ست مرات[٣].

وفي التعليقة على كتاب سيبويه قال أبو علي:" لو لم يدخل النون في (لأفعلَنَّ) لالتبس الفعل المستقبل بفعل الحال، وكذلك اللام في (إنْ كان ليفعلُ) لو لم يَثْبُتْ لالتبس الإيجاب بالنفي، فهاتان الزيادتان ثبتتا للفصل بين المعاني."[٤] .

والفارسي في الفقرة السابقة يستخدم الفصل وعدم اللبس للتعبير عن الفكرة نفسها، كما استخدمهما في مواضع أخرى،[٥] باعتبارهما مصطلحين مرادفين للفرق الذي يرد مرتين فقط في كتابه،[٦] وهذا قليل قياساً بحجم كتاب التعليقة، فهو في أكثر تعليلاته بالفرق ومرادفاته يذكر ما أورده سيبويه في كتابه من آراء،[٧] أو آراء المبرد[٨] أو أبي بكر ابن السراج[٩]

التعليل بالفرق عند ابن جني

صَحِبَ أبو الفتح عثمان بن جني المتوفّى سنة ٣٩٢هـ أبا علي الفارسي أربعين سنة، وتتلمذ علي يديه.[١٠] فأخذ منه ومن غيره من العلماء ثروة لغوية ونحوية؛ جعلته يُشغل الناس بمؤلفاته

١- أبو علي الفارسي، **التكملة**، ص٣٦١وص٣٦٥

٢- المصدر السابق، ص١٩٧، ص٣١١، ص٥٨٧

٣- المصدر السابق، ص٢٠٤، ص٢٥٠، ص٢٦٨، ص٣٦٦، ص٥٨٦، ص٥٩٩

٤- أبو علي الفارسي، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، دار الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، ج١، ص١٨٩

٥- المصدر السابق، ج١، ص٤٤، ص٣٥٦، ص٣٦٣، ص٣٥٦، وينظر،ج٢، ص٢١٢، وينظر،ج٣،ص٣٤٦، وينظر، ج٤، ص٨٣،ص١١٦،ص١٧٢ص١٨٢ص٢٠٤،ص٢٠٥

٦- المصدر السابق، ج٣، ص٥٤وص٢٦١

٧- ينظر مثلاً، **التعليقة**،ج١،ص٣٢-٣٣،ص٣٦٢-٣٦٣، ج٢، ص٢١٢،ج٣، ص٢١٨،ج٤، ص٥٥،ص٩٩، ج٥، ص٩٣،ص١٣٠

٨- المصدر السابق، ج١، ص٢٤٣، ج٣، ص١٩٩وص٣٠٠، ج٤، ص٧٥

٩- المصدر السابق ،ج١، ص٢٤٣، ج٣، ص٣٥١

١٠- ينظر، ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، تحقيق إحسان عباس، ص١٥٨٩

الصوتية والتصريفية والنحوية[١]التي اتسمت بالشمولية، فأبْرَزَ خصائص اللغة، وبنظرته العميقة إلى اللغة فسَّرَ ظواهرَها من حيث الصلة بين الألفاظ والتراكيب والدلالات. [٢]

والنظرة العميقة إلى اللغة عند ابن جني كشفت أسرار النحو وسبرت أغواره؛ فكانت علل النحو عنده ضربين: علة موجبة وأخرى مجوزة لوجه غير نافية لغيره. [٣] وعلة الفرق عنده تتراوح بين هذين الضربين، فإمّا أن يكون الفرق ضرباً من الاتساع والتصرف، وإمَّا أنه يؤدي إلى الاطراد في القاعدة النحوية.

والاستحسان والتصرف يتمثل في " تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة؛ نحو: الفتوى، والبَقْوى، والتّقْوى، والشَّرْوى، ونحو ذلك؛ ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واوا من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفــرق بين الاســم والصفة. وهذه ليست علة معتدة." [٤]

وقـــــال بعد ذلك: " ولسنا ندفع أن يكونوا قد فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه."[٥] فالفرق هنا سببٌ؛ لإجازته الحكم النحوي لا وجوبه. أما الاطراد فيتمثل في رفع الفاعل ونصب المفعول، فالفرق هنا علة وليس سبباً؛ لأنه " أدّى إلى إيجاب حكم نحوي ثبت بالسماع المطَّرد عن العرب."[٦]

١- ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، مقدمة المحقق، ص٢٨

٢- ينظر، محمد المختار ولد إباه، **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**، ص١٩٤

٣- ينظر، حسن الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي**، ص٦٥-٦٦

٤- ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص١٣٤-١٣٥

٥- المصدر السابق،ج١، ص١٣٥.

٦- حسن الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي**، ص٦٦، وينظر في تمثل علة الفرق عند ابن جني، **الخصائص**،ج١، ص١٠، ص١٥٠، ص٢٣٥. وج٢، ص١٥، ص١٦، ص٢٣١.ج٣، ص١١٠، ص١٢٧، ص١٣٩. وينظر، **سر صناعة الإعراب**، ج١، ص١١، ص٣٢٥، ص٣٢٨، ص٣٢٩، ص٣٤٢، ص٣٧٦، ص٣٧٨، ص٤٧٠، ص٤٧٦، ص٤٨٨، ص٤٩٤، ص٥٤٣، ص٥٦٥، ص٥٨٧، ص٥٩١، ص٦١٤، ص٦٧٥، ص٧٣٣. وينظر، **اللمع في العربية**، تحقيق فائز حسن، دار الأمل، إربد، ط٢، الإصدار الثاني،١٤٢١هـ ٢٠٠١م، ص٨٧.

وكما أورد ابن جني مصطلح الفصل[١] – كما في الفقرة السابقة – من مرادفات الفرق، فقد ورد عنده استخدام مصطلح اللبس أمنِهِ أو مخافة الوقوع به، قال:" وأمّا قوله سبحانه:﴿ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ ﴾[٢]، وقوله: ﴿ آلله أَذِنَ لكم ﴾[٣] فإنّما جازَ احتمالهم لقطع همزة الوصل مخافة التباس الاستفهام بالخبر".[٤]

وابن جني يعبر عن الفرق بقوله (لئلّا يشبه)، قال: " وإنما جاء – التنوين – لمعنى في بعض الأسماء، وهي المفردة المنصرفة، وتبع أيضاً الحركات اللاحقة بعد تمام الحرف نحو: رجلٍ وامرأةٍ وإيهٍ وصهٍ وغاقٍ، فلما تبع الحركة اللاحقة للكلمة، ولم يكن مبنياً معها، ولم يلحق سائر الكلم ضعف في المرتبة، فحذف في الخط لئلا يشبه النون الأصلية، نحو: قَطَنٍ ورَسَنٍ، أو الملحقة الجارية مجرى الأصلية، نحو: رَعْشَنٍ وضَيْفَنٍ وحَلْبَنٍ وعَلْجَنٍ وفِرْسِنٍ، وكذلك أيضاً حُذِفَ من اللفظ في الوقف، فقالوا: هذا صالحْ، ومررت بجعفرْ، ولم يقفوا عليه لما ذكرناه من كراهيتهم شَبَهه بحرف الإعراب."[٥] فكأنه قال: حذف في الخط للفرق بينه وبين النون الأصلية، وكذلك لم يقفوا عليه للفرق بينه وبين حرف الإعراب. وقد يكون لابن جني فضل السبق؛ إذ أصَّلَ للنحو على مذهب أصول الكلام والفقه.[٦] ومع هذا فإنه في مصنفاته الثلاثة التي استعرضها الباحث

١- ينظر، ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص١١٢، ج٢، ص٣٢٨، وينظر، **سر صناعة الإعراب**،ج٢، ص٤٧٥، ص٤٩٢

٢- سورة الأنعام، آية ١٤٣

٣- سورة يونس، آية ٥٩

٤- ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ج١، ص٣٤٠، وينظر، المصدر نفسه، ج١، ص٣٢٦، ص٣٧٧، وينظر، **الخصائص**،ج١، ص١٤٢، ص١٤٦، ج٣، ص١٣٩-١٤٠، وينظر، **اللمع في العربية**، ص٦٩-٧٠، ص١٣٥.

٥- ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ج٢، ص٤٩١، وينظر، **اللمع في العربية**، ص١١٨

٦- ينظر، ابن جني، **الخصائص**، خطبة المؤلف، ص٢

لم يستخدم مصطلح الفرق بالكثرة التي تُلْحَظُ عند غيره من العلماء ومَرَدُّ ذلك لأسباب ربما يكون منها:

- الخصائص كتاب أصول عامة في اللغة رسم خريطتها، فلم يستعرض إلّا ما دعته الحاجة لشرح موضوعاته من المادة النحوية.
- سر صناعة الإعراب موضوعه منصَبٌ على حروف المباني، وما سوى ذلك فهو تعزيز وخدمة يقتضيها موضوع بحثه.[١]
- اللمع في العربية كتاب موجز تعليمي وإن اشتمل في ثلثيه الأولين أغلب أبواب النحو، وفي ثلثه الأخير بعض موضوعات الصرف.[٢]

التعليل بالفرق عند عبد القاهر الجرجاني

يمثل أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني المتوفى سنة٤٧١هـ[٣] مرحلة جديدة في الدراسات اللغوية العربية هي مرحلة الشروح؛ فقد شرح الإيضاح والتكملة لأبي علي الفارسي، بعد أن تعرَّفها عن طريق أستاذه المعروف بأبي الحسين محمد بن الحسين الفارسي المتوفّى سنة٤٢١هـ وهو خال عبد القاهر الجرجاني[٤].

١- ينظر، ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، مقدمة المحقق،ص١٨-١٩

٢- ينظر، ابن جني، **اللمع في العربية**، مقدمة المحقق.

٣- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة،، ط١، ١٤٠٦هـ ١٠٨٦م، ج٢، ص١٨٩، وينظر، السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم**، دار الفكر، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، ج٢، ص١٠٦

٤- ينظر، ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، تحقيق إحسان عباس، ص٢٥٢٤

وعبد القاهر الجرجاني في مصنّفاته أعاد تنظيم النحو وتقسيمه، فقرر المبادئ العامة، ثم وسّعها ليبحث بعد ذلك فيما وراء القاعدة النحوية.[١]

وعلة الفرق ترد عند الجرجاني في عدد مــن المواقع. قال:" وأمّا سبب بنائه علـــى الحركة – يقصد الاسم – فما ذكرنا من أنّهم يجعلون الحركة دليلاً على التمكن، وفرقاً بين ما يكون فيه البناء عارضاً وبين ما يكون عريق البناء، وذلك أنّ قبلُ وبعدُ وأولُ وعلُ تعرب كلها. تقول: جئتُكَ من قبلِ زيدٍ ومن بعدِهِ وقبلَهُ وبَعْدَهُ، وجئتُكَ أولَ رجلٍ، وهذا أولُ رجلٍ، ومررتُ بأوّلِ رجلٍ، ويقولون: من عَلٍ فيجرونه، كما يقولون: هذا حَكَمٌ، ورأيتُ حكماً ومررتُ بحكمٍ. فإذا أُريدَ بناءُ هذه الكلم التي أُعْرِبَتْ في مواضع بُنِيَتْ على الحركة فرقاً بينها وبين كمْ وما أشبهه مما ليس له تَمَكُّنٌ."[٢]

وحول الفكرة نفسها عبَّرَ الجرجاني عن التعليل بالفرق بالمخالفة. قال: " فأما العلة في بنائه – يقصد الاسم كأوّل وقبلُ... – فهي أنّ أوّل يضاف تقول: جئتُكَ أوَلَ القومِ، وأوَلَ رجلٍ، وكذا تقول: قبلَ زيدٍ وبعدَ عمرو، ثم يُحذَفُ المضاف إليه في اللفظ، ويراد المعنى ليبقى الاسم الأمكن العاري من أسباب منع التصرف بغير تنوين، وذلك مخالفةٌ للأسماء فيُبْنى حتى يُتَخَلَّصَ من هذا الخلاف."[٣]

والتعليل بالفرق عادةً يَرِدُ بسبب حصول لبس ما لولا هذا التعليل لحصل الوقوع فيه، لكن الجرجاني يعلل بالفرق دون حصول لبس. قال: " ... علمتَ أنّ نحو ذاهبٍ وضاربٍ فرع على يذهب ويضرب في تَحَمُّلِ الضمير، وإذا كان فرعاً لم يجرِ مجراهُ في التصرُّف، فإذا جرى اسم

١– ينظر، حسن الملخ ، **نظرية التعليل في النحو العربي**، ، ص٦٩-٧٠

[٢] عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر مرجان، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية،١٩٨٢، ج١، ص١٤٦

[٣] المصدر السابق، ج١، ص١٤٥

الفاعل على غير مَنْ هو له أُبْرِزَ الضميرُ، وإنْ لم يحصلْ لبسٌ، ليُفَرِّقَ بين الفرع والأصل، فيقال: هندٌ زيدٌ ضاربتُهُ هي، البتّةَ، وإن كان لا يجب ذلك في الفعل. إذ لا يجب أن تقول: هندٌ زيدٌ تضربُهُ هي، بل يجوز أن تقول: تضربه، وتسكت."[١] وورد استخدام مصطلح الفرق في مواضع أخرى.[٢]

واستخدم الجرجاني مصطلح الفصل في التعليل، قال:" وأمَا دخول التاء على الاسم الموضوع للمؤنث مع اختصاص الصيغة كـ (ناقة ونعجة)، فَلِفَرْطِ العناية بالفصل بين القبيلين حتى إذا ذُكِرَ كأنّ في لفظه ما هو علم للتأنيث. وليس هذا بواجب في القياس، ولا مردود وإنما هو من الجائز الذي مجراه مجرى المباح لواضع اللغة."[٣] فالحرص على البيان وزيادة التأكيد[٤] جعل النحاة يعللون الأصل، مع أنّه لا يُعَلَّل.[٥]

كما ورد مصطلح أمن اللبس أو مخافته عند عبد القاهر الجرجاني، قال:" والألف تثبت في (انصُرانِّ) لئلّا يلتبس بالمفرد، بخلاف الألف في (انصُرُنَّ) لالتقاء الساكنين، والضمة والكسرة

١- عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ج١، ص٢٦٧

٢- ينظر، المصدر السابق، ج١، ص١٤٢، ص١٩٢، ص٢١٢، ص٢٦٥، ص٢٩٠،ص ٤٩١، ج٢، ص٧٦٧، ص٧٨٨، وينظر، المقتصد في شرح التكملة، ج١،ص ٣٩٦، ص٤٨٥، ص٤٨٨، ص ٧١٢، ص٧٢٣، ص٨٥٠، ج٢، ص٩٦٧، ص٩٦٨، ص١٤١١، ص١٤٤٥، ص١٥١٧، ١٥٢٢، ص١٥٤٠، وينظر، **المفتاح في الصرف**، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، ط١، ص٨٥

٣- عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح التكملة**، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة الرسائل الجامعية، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م، ص٧١٢، وينظر تعليله بالفصل أيضاً، المصدر السابق، ج١، ص٢٦٥، ص٢٧٢، ص٣٨٧، ص٤٨٨، ص٥٦٥، ص٦٨٨، ص٧٢٣، ص٧٣٨، ص٧٤٦، ص٧٩٤، وينظر ،ج٢، ص٨٩٣، ص٩٩٢، ص١٣٩٢، ص١٤١١، ص١٥٢٢. وينظر، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ج١، ص٧٣، ص٧٤، ص١٦١، ص١٨٢، ص١٨٥، ص١٨٨، ص٤٩١، وينظر، ج٢، ص٧٨٩.

٤- ينظر، السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج١، ص٦٧

٥- ينظر الزجاجي، **الجمل في النحو**، ص٢٦٠-٢٦١

فيهما يدلان على الواو والياء المحذوفتين، وبفتح الراء في المذكر، وتُكسر في المؤنث احترازاً عن الالتباس."[١] كأحد مرادفات الفرق.

التعليل بالفرق عند أبي البركات الأنباري

أدَّبَ عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ[٢] النحو، بعد أن كانت المصنفات النحوية تتصف بيُبْس الأسلوب، وجفاف العرض المؤديان إلى إملال القارئ.[٣]

وقد نَظَّرَ الأنباري للعلة النحوية في كتابيه الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو للعلة النحوية، وجاء أسرار العربية تطبيقاً لها،[٤] كما كانت مسألة الخلاف التي بنى عليها كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين أثراً للعلة النحوية.[٥]

وعلة الفرق واحدة من العلل التي تتردد عند الأنباري، وقد جمع الأنباري بين الفرق والفصل وإزالة اللبس في فكرة واحدة. قال في تأييده البصريين في أن الأسماء الستة معربة من جهة واحدة: " لأن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنىً، وهو الفصل،[٦] وإزالة اللبس،[٧]

١- عبد القاهر الجرجاني، **المفتاح في الصرف**، ص٦٨-٦٩

٢- القفطي، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، ج٢، ص١٧١

٣- ينظر، **الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، مقدمة الإغراب، ص٢٢

٤- الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، **أسرار العربية**، تحقيق/ محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، مقدمة المحقق، ص١١

٥- ينظر، حسن الملخ، **نظرية النعليل في النحو العربي**، ص٧٥

٦- ينظر تعليله بمصطلح الفصل، أسرار العربية، ص١٢٨، وينظر، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص٦١٥

٧- ينظر تعليله بإزالة اللبس، **أسرار العربية**، ص٣٤، ص٣٧-٣٨، ص٦٤، ص٩٤، ص١٢٦، ص١٨٥، ص١٩٨، ص٢٠٢، وينظر **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص٢٧٨، ص٤٠٥-٤٠٨، ص٤٩٥، ص٥١٠، ص٥٢٥، ص٥٤٦، ٦٤٠

والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك، وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد...."[١]

وفي سبب بناء قبلُ وبعدُ على الحركة يعبر الأنباري عن الفرق[٢] بمرادف آخر وهو الميز. قال: " وإنما بُنيا على حركة لأن كل واحد منهما كان له حركة إعراب قبل البناء، فوجب أن يُبْنيا على حركة تَمَيُّزاً لهما على ما بُني وليس له حالة إعراب نحو: مَنْ وكَمْ."[٣]

وفي سبب بناء المنادى المفرد المعرفة يستخدم الأنباري مصطلح تفضيل: مصدر فَضَّلَ، مرادفاً للفرق. قال:" فإنْ قيل: لِمَ بُنيَ على حركة؟ قيل لأن له حالة تمكن فبل النداء، فبُنيَ على حركة تفضيلاً على ما بُنيَ وليس له حالة تَمَكُّن."[٤] فإن ذكرت علة التفضيل عند الأنباري تُذكر كعلة مرادفة للفرق، فإنها في موقع آخر لا يراد بها الفرق، قال: " فإن قيل: فلم قلتم: إن الأصل في الجمع المذكر السالم أن يكون لمن يعقل؟ قيل: تفضيلاً لهم لأنهم المقدمون على سائر المخلوقات بتكريم الله تعالى لهم وتفضيلهم إيّاهم. قال تعالى:[٥]﴿ ولقد كرّمْنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضّلناهم على كثير ممن خلَقْنا تفضيلا ﴾"[٦]

١- الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ص١٦.

٢-- ينظر تعليله بالفرق، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ص٥٧، ص١١٢، ص١٢٢، ص١٥٥، ص٢٧٥، ص٢٧٨، ص٢٨٠، ص٣٢٦، ص٤٦١، ص٥١٠، ص٦٢٤، ص٦٤٠، وينظر، **أسرار العربية**، ص٤٠، ص٥٠، ص٨١، ص٩٤، ص١٨٥، ١٨٧، ص١٩٨,

٣- الأنباري، **أسرار العربية**، ص٣٧

٤- المصدر السابق، ص١٢٦

٥- سورة الإسراء، آية ٧٠

٦- ينظر، الأنباري، **أسرار العربية**، ص٥١

سمات التعليل بالفرق في مرحلة النضج والازدهار

التعبير بمصطلحات جديدة ترادف الفرق

ظهرت في هذه المرحلة بعض المصطلحات التي تدل على التعليل بالفرق ، فالزجاجي يعبر بقوله: لاختلطت[١] للتعبير عن التعليل بالفرق ومثل ذلك التعبير بـ: (خولِفَ) قال أبو علي الفارسي:" اعلم أنّ (لا) تنصب بها النكرة، وفي موضعها وجهان: فأحدهما: أنك إذا قلت: لا رجلَ، كان هذا نفياً لا إيجاب له، وإذا كان نفياً لا إيجاب له، وسائر النفي له إيجاب، خولِفَ به سائر النفي فبُنيَ. والثاني: أنه جواب لقولك: هل من رجلٍ؟ فلما كان جواب شيء قد عمل فيه حرفٌ وَجَبَ أن يكون مما عمل فبُني."[٢] واستخدم لفظ المخالفة عند عبد القاهر الجرجاني[٣] ومن المصطلحات المرادفة أيضا: لئلا يشبه[٤]، واستخدم الأنباري مصطلح تفضيل كمرادف آخر للفرق.[٥]

بيان تأثير علة الفرق في الأحكام النحوية المختلفة

ازدهرت في هذه المرحلة بعض المؤلفات التي تُنَظِّرُ للتعليل النحوي كأصول ابن السراج، وإيضاح الزجاجي، ومؤلفات ابن جني، وغيرها مما لم يصل إلينا، فأصبحت النظرة إلى العلة النحوية أشد عمقاً.

وبينما كانت علة الفرق في مرحلة النشوء والتكوين أقرب إلى التعليمية؛ فما هي إلا بيان وتوضيح لإزالة اللبس في أكثرها، فقد أصبح للفرق تأثير في الحكم النحوي، ويظهر ذلك مثلاً

١- ينظر، الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص١٢٦

٢- أبو علي الفارسي، **المسائل المنثورة**، ص٨٨

٣- ينظر، عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ج١، ص١٤٥

٤- ينظر، ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ج٢، ص٤٩١

٥- الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، **أسرار العربية**، ص٣٧

فيما يورده ابن جني في أنَّ علة الفرق عنده إما أن تكون لمجرد الاتساع والاستحسان والتصرف فلا يعتد بالفرق هنا، أو أن يحدث الفرق أثراً واضحاً كالاطراد الذي يسببه رفع الفاعل ونصب المفعول.

ومثل هذا بينه عبد القاهر الجرجاني إذ علل تحمل اسم الفاعل الضمير إذا أجري على غير من هو له للفرق بين الأصل والفرع وإن لم يحدث لبس. وجاءت علة الفرق عند عبد القاهر الجرجاني في تعليل الأصل لتثبيت الحكم النحوي ولفرط العناية حين علل بالفرق دخول التاء على الاسم الموضوع للمؤنث مع اختصاص الصيغة في (ناقة ونعجة).

ثالثاً: مرحلة المراجعة والاستقرار

التعليل بالفرق عند أبي البقاء العُكْبَري

طَبَّقَ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَري المتوفى سنة٦١٦ه[١] ما نظَّرَهُ أبو البركات الأنباري للعلل النحوية[٢]، وعنوان كتابه اللباب في علل البناء والإعراب يدل على ذلك؛ إذ ضمّنَ كتابه أبواب النحو كلها.[٣]

وعلة الفرق من العلل التي استخدمها العكبري في توضيح كثير من الأحكام النحوية، قال: "وقالوا: (بِمَ) و(لِمَ) فحذفوا الألف من (ما) الاستفهامية مع حرف الجر فرقاً بينها وبين الخبرية."[٤] وهذا الفرق في الإملاء حاصل بتأثير من النحو.

١- ينظر، ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، ص١٥١٥

٢- ينظر، حسن الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي**، ص٧٧

٣- ينظر، المرجع السابق، ص٣٠

٤- أبو البقاء العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج٢، ص٣٧١

وقال: "اعلم أنهم يزيدون في الخط حروفاً للفرق، وكان ذلك يحتاج إليه قبل حدوث الشكل والنقط، ثم استمر أكثرهم عليه، ومنهم من يقول: يزاد للتوكيد. فمما زيد للفرق كتابتهم(عمراً) بالواو في الرفع والجر إذا لم يُضَفْ ليفرّق بينه وبين(عُمَر)."[١]

وفي الباب نفسه يعبر العكبري عن الفرق بقوله: (تشتبه). قال: "ومن ذلك كتابتهم (كفروا) و(وَرَدوا) بالألف في الجمع لئلا تشتبه واو الجمع بواو العطف، ثم طردوا ذلك في جميع واوات الجمع، ومنهم من لا يكتبها البتة. ومن ذلك زيادتهم الألف في (مائة) لئلا تلتبس بـ (منه).ومن ذلك (الربوا) تكتب بالواو لئلا تشتبه بـ(الزنا)."[٢]

وفي المثال السابق وضّح العكبري المفهوم النحوي لقضية دوران العلة مع المعلول حيث يطَّرِدُ الحكم في كل المواضع إذا ثبتت العلة في موضع؛[٣] فثبات الألف في الأفعال المسندة إلى واو الجماعة فرقاً بينها – أقصدُ الواو – وبين واو العطف جعلها تثبت في واوات الجمع. نقول: جلسوا و قعدوا. ومن ذلك قول العكبري أيضاً:"أن الواو في مستقبل وعد ووزن حُذِفَتْ منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحو: يَعِدُ، ثم حُذِفَت مع بقية حروف المضارعة مع عدم العلة ليكون الباب على سنن واحد ... ."[٤]

ويورد العكبري مصطلح(الميز) بوصفه مرادفاً للفرق، قال: "وتنوين الصرف والتنوين الفارق بين المعرفة والنكرة نحو (صهٍ) من خصائص الأسماء؛ لأن ما دخلا له يختص بالأسماء، وهو

١- البقاء العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب** ، ج٢، ص٤٨٧

٢- المصدر السابق، ج٢، ص٤٨٧-٤٨٨

٣- ينظر، حسن الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي**، ص٧٦

٤- أبو البقاء العكبري، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، ص١٨٩

الصـرف، وتمييـز المعرفـة مـن النكـرة."[١] والتنـوين أهـمُّ الفـوارق بـين الممنـوع مـن الصـرف والمصروف، إذ يأتي التنوين ففي كل الحالات، أمّا الكسرة فتأتي في حالة الجر فقط.

كما يورد مصطلح الفصل والميز في قوله: "والإعراب معنى لا لفظٌ لأربعة أوجه: أحدها أن الإعراب هو الاختلاف على ما سبق في حده، والاختلاف معنى لا لفظ. والثاني: أنه فاصل بين المعاني، والفصل والتمييز معنى لا لفظ."[٢]

التعليل بالفرق عند الرضي الأستراباذي

ضَنَّتْ كتب التراجم بالتعريف بمحمد بن الحسن الأستراباذي المتوفى سنة ٦٨٦هـ[٣]، لكن شهرته التي جابت الآفاق جاءت من شرحه الشافية والكافية، وهما لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن عمر المتوفّى سنة ٦٤٦هـ[٤].

والرضي علَّل بّالفرق بعض الأحكام النحوية في شرح الكافية، قال: " ثم نقول: إنَّ نحو: لم يغزُ ولم يخشَ ولم يرمِ: مبنيٌ، كاغزُ واخشَ وارمِ وإنما حُذِفَ الآخِرُ ليكون فرقاً بين المعرب المقدر إعرابه وبين المبني، وذلك لأنك تحذف في الفعل محل الإعراب، إذا كان حرفاً يوهِم سكونُهُ أنه لاستثقال الحركة عليه، لا للبناء، أي حرف العلة، ليكون تنبيهاً على أنه: كما ليس فيه بظاهر، ليس بمقدَّرٍ أيضاً لزوال محل الإعراب أي الحرف الأخير بلا علة، بخلاف: يا شجي، ولا فتى، فإنك أبقيت حرف الإعراب ليكون مقدّراً فيه."[٥]

١- العكبري، **التبيين عن مذاهب النحويين**، ج١، ص٤٧

٢- المصدر السابق، ج١، ص٥٣-٥٤

٣- ترجم له السيوطي، **بغية الوعاة**، ج١، ص٥٦٧ – ٥٦٨

٤- المصدر السابق، ج٢، ص١٣٤ – ١٣٥

٥- الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ج٢، ص٧٩٩. وينظر تعليله بالفرق في شرح كافية ابن الحاجب، ج١، ص٧٩، ص٨٥، ص١٣٧، ص٤١١، ص٤١٤، ص٤١٦، ص٥٠١، ص٥٤٣، وينظر

كما أوردِ الرضي مصطلح اللبس[١] في حديثه عن الترخيم، وينسب التعليل هنا للكوفيين قال: " وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم، لئلا يلتبس بالمذكر، وكذلك لا يجيز بعضهم ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة الضم، لئلا يلتبس بالمفرد، ولا يُجوِّزُ ترخيم جمع المذكر السالم مطلقاً، وكذا لا يُجوِّزُ ترخيم المنسوب مطلقاً، نحو: يا زيدي، إذ لو ضُمَّ لالتبس بنداء المنسوب إليه، ولو كُسِرَ لالتبس بالمضاف إلى الياء."[٢]

كما أورد الرضي مصطلح (الاشتباه) في نقله رأي سيبويه حول الفكرة السابقة، قال: "وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو: قائمة وقاعدة – غيرَ عَلَمٍ – على لغة الضم، لأن له مذكراً فيشتبه به."[٣]

وقد ورد قوله: (خولف) فيما عزاهُ إلى سيبويه في قوله: " إنما حذف التنوين من المنفي لأن(لا) لا تعمل إلا في النكرة،(ولا ومعمولها) في الابتداء، فلما خولف بها عن حال أخواتها، خولف بلفظها."[٤] فسيبويه جعل (لا) مع اسمها كخمسةَ عشرَ[٥]

ومن الملاحظ – عند تتبع مصطلح الفرق ومرادفاته عند الرضي في شرحه للكافية – عدم ذكره لمصطلح الفصل الذي يُعَدُّ من مرادفات مصطلح الفرق في التعليل النحوي.

شـــرحه، ج٢، ص١٢٢، ص١٤٤، ص٦٠١، ص٦٨٩، ص٦٩٠، ص٦٩٥، ص٧٤١، ص٨٠٠، ص٨١٤، ص٨١٥، ص١٢٣٢، ص ١٢٨٢.

١- اعتل الرضي باللبس خوفه أو أمنه في شرحه للكافية في مواضع عديدة: ينظر، شرحه السابق الذكر، ج١، ص٧٩، ص٣٠٠، ٤٦٧، ص٤٩٥، ص٤٩٧، ص٥٠٠، ص٥٠١، ص٩٤٤، ص٩٤٥

٢- الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ج١، ص٤٨٣

٣- المصدر السابق، الصفحة نفسها. وينظر تعبير الرضي بقوله: (فقد يشتبه)، المصدر السابق، ص٦٥١، وينظر تعليل المبرد الذي يورده الرضي، ج٢، ص٥٠٠،

٤- المصدر السابق، ج١، ص٨١٥

٥- ينظر، سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص٢٧٤

التعليل بالفرق عند أبي حيان الأندلسي

اتسعت دائرة البحث عند أبـي حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ[١]" لتشمل معارف الثقافة الإسـلامية وعلومها ،"[٢] فألف فـي النحو مطولاته المشـهورة، وفـي كتابيـه التـذييل والتكميـل والارتشـاف اسـتخدم مصـطلح الفصـل مـرة واحـدة – حسـب علـم الباحث–كمرادف لمصطلح الفرق.

قـال: " أصل دخولها – يقصد التاء – في فصل وصف المؤنث من وصف المذكر فـي نحو: ضاربة وضارب، وفي فصل الآحاد المخلوقة من أجناسها نحو: دُرَّةٌ و دُرٌ، تمرة وتمر ... وقد تأتي لفصل الأسماء الجامدة نحو: امْرُؤٌ وامرأةٌ ، ورَجُلٌ ورَجُلَة ... وهو قليل لا ينقاس ... ولِفَصْلِ الآحاد المصنوعة قالوا: عِمامَةٌ و عِمام، وسفينةٌ وسفين ...[٣]

وفي الباب نفسه يعلل أبو حيان بالفرق: "... وللفرق بين الواحد والجمع في الصفات نحو: ... وجَمّالٌ وجَمّالةٌ ووارِدٌ ووارِدَةٌ ... وللفرق بين المُقَيَّدِ والمَطْلَقِ نحو: ضَرْبَةٌ وضَرْبٌ، وللفرق بين الاسم والصفة نحو: رَمْيَةٌ ورَمْيٌ، وشاة ذبيحةٌ وشاة ذبيحٌ، فَرَمْيَةٌ وذبيحَةٌ اسم لما يُرْمى ولما يُذْبَحُ، ورَمْيٌ وذبيحٌ صفتان ... وللفرق بين المذكر والمؤنث في العدد نحو: ثلاثة رجال وثلاثُ جَوارٍ ... "[٤]

---

[١] السيوطي، **بغية الوعاة** ج١، ص٢٨٠

[٢] محمد المختار ولد إباه، **تاريخ النحو العربي**، ص٣٢٨

[٣] أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، ص٦٣٧

[٤] أبـو حيـان الأندلسـي، المصـدر السـابق، ٦٣٧–٦٣٨، وينظـر ورود التعليـل بـالفرق مـثلاً لا حصـراً عنـد أبـي حيـان، ارتشـاف الضـرب، ج١، ص٢٧٨، ج٢، ص٥٢٢، ص٥٣٨، ص٥٤٨، ج٣، ص١٢٦٢، ص١٢٧٢، ص١٣٤٢،ج٤، ص١٨٥٣، ج٥، ص٢٢٣٨، وينظر، **التـذييل والتكميـل فـي شـرح التسـهيل**، ج١، ص٢٩، ص٢٤٥، ص٢٩٥، ج٢، ص١٣٢، ص١٣٦ج٣، ص٢٦، ص٢٢٠، ج٤، ص١٦، ٢٣٦، ج٥، ص٧، ص٩٧، ج٦، ص٢١، ص١٦٣.

كما أورد أبو حيان مصطلح اللبس كمرادفٍ للفرق، قال: " ... وحرف الجزم لا يحذف الحرف الأصلي ولا الملحق بالأصلي، فكان القياس أن يحذف الجازمُ الضمةَ المقدرة في الحروف، لكن يبقى المجزوم بصورة المرفوع لو اقتصر على ذلك، فحذف الجازمُ الضمةَ المقدرةَ، وحُذِفَت هذه الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع، لكون الصورة تكون واحدة، فلذلك قلنا ان هذه الحروف تُحذف عند الجازم لا بالجازم."[١]

الملاحظ أن أبا حيان يذكر الآراء المختلفة للعلماء ثم يرجح بينها أكثر الأحيان، أما تعليلاته بالفرق فهي قليلة وهذا الأمر ينطبق على ابن هشام المتوفى سنة ٧٦١هـ[٢] فالتعليل بالفرق قليل الذكر والسبب في رأي الباحث ربما يرجع إلى استقرار المصطلح.[٣]

ومن مرادفات الفرق عند أبي حيان قوله: " وقوله– يقصد ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢هـ–[٤]: أو للاستغناء يعني أنَّ المتكلم إذا عَبَّرَ عن نفسه في الرفع فبتاء مضمومة، وفي غيره ياءٌ، وفي الخطاب تاءٌ مفتوحةٌ في الرفع، وكافٌ مفتوحة في غيره في التذكير، ومكسورة في التأنيث، فأغنى ذلك عن إعرابه لحصول الامتياز بذلك."[٥] فحصول الامتياز كما يسميه أبو حيان تعليل بالفرق.

١- أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، ج١، ص٢٠٣

٢- السيوطي، **بغية الوعاة**، ج٢، ص٦٩

٣- ينظر، ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج١، ص١١٧، ج٢، ص٥٤٨، ج٣، ص٢٨٥، ج٤، ٢٧٨، ص٣٧٠، ص٤٣٤، ج٥، ص٣٠٤، ص٦٤٤، ج٦، ص٢٥٥، وينظر، ابن هشام، **شرح اللمحة البدرية**، ص٢٦١-٢٦٢، ص,٣٢٩

٤- السيوطي، **بغية الوعاة**، ج١، ص١٣٤

٥- أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**،ج٢، ص٢٨٤

التعليل بالفرق عند السيوطي

مال جلال الدين عبد الرحمن بن محمد السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ[١] إلى جمع آراء العلماء في كتابه همع الهوامع على جمع الجوامع[٢]؛ لذا فإن التعليل بالفرق عند السيوطي ترديد في أغلبه لرأي من سبقه من العلماء يرجح بعضها أو يترك هذه التعليلات دون إبداء رأيه الخاص.

قال في همع الهوامع: "وإذا أُريد بالغيبة الأنثى زيد على الهاء ألفٌ نحو: ضربها، ومرَّ بها. هذا هو الصحيح كما قال أبو حيان؛ إذ الألف زائدة تقوية لحركة الهاء لما تحركت بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث."[٣] فالتعليل بالفرق هنا لأبي حيان الذي يؤيده السيوطي أحياناً.[٤]

ومع هذا فالسيوطي يعلل بالفرق ومرادفاته بعض الأحكام. قال:" وكنوا عن علم ما لا يعقل بالفلان في المذكر، والفلانة في المؤنث فزادوا (أل) فرقاً بين العاقل وغيره "[٥] والسيوطي يذكر الفرق صراحة أيضاً، لكنه يسكت عن ذكر صاحب الرأي أو ربما تكون هذه التعليلات فكرته هو فقد وصل منزلة عالية في علوم متعددة، واللغة من العلوم التي برع فيها.[٦]

كما ترد عند السيوطي مرادفات الفرق المختلفة. قال:" واختار ابن مالك في شرح التسهيل بقاء الضم في العلم، والنصب في النكرة المعينة لأن شبهها بالمضمر أضعف. وعندي عكسه وهو اختيار النصب في العلم، لعدم الإلباس فيه، والضم في النكرة المعينة، لئلا يلتبس بالنكرة

١- ترجم السيوطي لنفسه في **حسن المحاضرة** ج١، ص١٤٢- ١٤٣

٢- ينظر، محمد المختار ولد إباه، **تاريخ النحو العربي**، ص٣٥٨

٣- السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٠٠

٤- ينظر مثلاً، المصدر السابق، ج١، ص١٦١، ص١٧٨،

٥- المصدر السابق، ج١، ص٢٥٥-٢٥٦، وينظر، المصدر نفسه، ج١، ص١٠، ص٤٦، ص١١٠، ص١٦٤، ص١٩٤، ص٢١٩، ج٢، ص١٨١، ج٣، ص٧٢، ص٢٥٠، ج٤، ص٤٠٥، ج٥، ص٢٥٩، ص٣٠٧، ج٦، ص١٣٣، ص١٥٧، ص٣٢٨.

٦- ينظر، محمد المختارولد إباه، **تاريخ النحو العربي**، ص٣٥٧

غير المقصودة إذ لا فارق حينئذ إلا الحركة، لاستوائهما في التنوين، ولم أقف على هذا الرأي لأحد"[١]

والسيوطي لم يورد مصطلح الفصل في همع الهوامع إلا في مرات قليلة – حسب اطلاع الباحث – مرة عزى فيه الرأي لسيبويه، قال:" وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو: **(قفا)** و(عصا)، قال: – يقصد سيبويه – أرادوا أن يفصلوا بينها وبين بنات الياء وهو قليل"[٢] ومرة أسند القول للأخفش وابن قتيبة [٣] وفي مرة ثالثة لم يحدد السيوطي فيه مصدره.[٤] كما عبر عن الفرق بقوله: لئلا يشتبه[٥] وهو قول أبي حيان، كما عبر برفع التوهم[٦] مرادفاً للفرق.

١- السيوطي، **همع الهوامع**، ج٣، ص٤٢-٤٣، وينظر، المصدر نفسه، ص٣٨، ج٤، ص٢٠٧، ج٦، ص٣٢، ص١٥٧، ص,٣٣١

٢- السيوطي، **همع الهوامع**، ج٦، ص١٨٥

٣- ينظر، المصدر السابق، ج٦، ص٣٢٥

٤- ينظر، المصدر السابق، ج٦، ص٣٢٥

٥- ينظر، المصدر السابق، ج٦، ص٣١٦

٦- ينظر، المصدر السابق، ج٢ ص١٢٦

سمات التعليل بالفرق في عصر المراجعة والاستقرار

اتساع نطاق التعليل بالفرق ليشمل جوانب أخرى غير الأحكام النحوية

اتسع نطاق التعليل بالفرق ليشمل الإملاء مثلاً، كما في تعليل زيادة بعض الحروف في الكتابة كالألف في (ذهبوا) و (مائة) والواو في (عَمْرو) الفرقُ كما بيَّن العكبري،[١] وعلة زيادة (أل) في الفلان والفلانة الفرق بين العاقل وغيره.[٢]

قلة استخدام مصطلح الفصل المرادف للفرق في هذه المرحلة

انحسر استخدام مصطلح الفصل في مرحلة المراجعة والاستقرار، إذ لم يقع لي استخدام الرضي لمصطلح الفصل في شرحه للكافية، وورود الفصل عند أبي حيان والسيوطي لا يكاد يُذْكَرُ، بينما اعتمد العلماء على استخدام مصطلح الفرق مع الاستعانة ببعض المصطلحات[٣] الأخرى – على قلة – قياساً بالفرق.

١-- ينظر التعليل بالفرق عند العكبري في هذه الدراسة

٢- ينظر، الرضي الأسترابازي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ج٢، ص٥٢٠، ص٥٦٧، وينظر، التعليل بالفرق عند السيوطي في هذه الدراسة

٣-- من هذه المرادفات التعبير بـ (خولف) ينظر، الرضي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ج، ص٨١٥، ومنها (الاشتباه) ينظر، أبو البقاء العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج٢، ص٤٧٨ – ص٤٨٨، وينظر، الرضي، **شرحه لكافية ابن الحاجب**، ج١، ص٤٨٣، ص٦٥١، وينظر، السيوطي، **همع الهوامع**، ج٢، ص١٢٦

الفصل الثاني

تجليات التعليل بالفرق في النحو العربي

- تجليات التعليل بالفرق في أقسام الكلام
- تجليات التعليل بالفرق في الجملة الاسمية ونواسخها
- تجليات التعليل بالفرق في المفعولات وأشباهها
- تجليات التعليل بالفرق في المجزومات
- تجليات التعليل بالفرق في التوابع

تجليات التعليل بالفرق في أقسام الكلام

الكلمة في اللغة العربية على ثلاثة أقسام:

- اسم
- فعل
- حرف

قال سيبويه:" فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل."[١] وقد أجمع العلماء على هذه القسمة.[٢] غير أنَّ السيوطي في ترجمته لأحمد بن صابر أبي جعفر النحوي قال: الذاهبُ – يقصد أبا جعفر النحوي – إلى أنَّ للكلمة قسماً رابعاً، وسمّاه الخالفة.[٣]

وقد تجلى التعليل بالفرق في أقسام الكلمة الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، فقد حَدَّ[٤] العلماء كلاً من الأقسام الثلاثة بحدود تُظهر ما تشترك به هذه الأقسام، ولكن مع هذا الاشتراك إلا أنَّ ثمة ما يميز كل قسم عن الآخَرَيْنِ.

فقد نَصَّ العكبري على هذا، قال: "وإنما فُرِّقَ بين هذه العبارات – يقصد الاسم والفعل والحرف – في التسمية لاختلاف المُعَبَّرِ عنه"[٥] كما علل سبب تسمية كل من الاسم والفعل والحرف بهذه الأسماء الخاصة بوجهين، قال:" وإنما خص كل واحد منها بالاسم الذي وضعوه له

١- سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٢

٢- ينظر، ابن هشام الأنصاري، **شرح اللمحة البدرية**، ص٢٥١

٣- ينظر، السيوطي، **بغية الوعاة**، ج١، ص٣١١، والخالفة: أسماء الأفعال، وقد سميت بذلك لأنها تخلف الأفعال في الدلالة على مقاصدها. محمد سمير مجيب اللبدي، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، ص٧٧

٤- الاسم: ما دل على معنى في نفسه ولم يقترن بزمان

الفعل: ما دل على معنى في نفسه واقترن بزمان

الحرف: ما دل على معنى في غيره. السيوطي ، **همع الهوامع**، ج١ ، ص٧

٥- العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج١، ص٤٤

لوجهين: أحدهما: أنَّ المراد الفرق بين الأسماء ليحصل العلم بالمسميات، وأي لفظ حصل بهذا المعنى جاز. والثاني: أنهم خصوا المخبر عنه وبه الاسم، لأنه سما، أي: علا القسمين الآخَرَينِ، إذ كان أحدهما يخبر به فقط – يقصد الفعل – والآخر لا يخبر به ولا عنه – يقصد الحرف – وسموا ما يخبر به فعلاً؛ لأنه مشتق من المصدر الذي هو فعل حقيقة... وسمي القسم الثالث حرفاً لأنَّ حرف كل شيء طرفه، والأدوات بهذه المنزلة؛ لأنَّ معانيها في غيرها، فهي طرف لما معناه فيه."[١]

وقال العكبري:" للاسم حَدٌّ عند المحققين، لأنه لفظ يقع فيه اشتراك، والقصد من الحد تمييز المحدود عمّا يشاركه."[٢]

والعلماء بينوا هذه الميزات، فللاسم خواص تميزه عن غيره ، وعلامات يعرف بها:

ومن هذه الميزات:

- النداء
- التنوين.

جاء في اللباب في علل البناء والإعراب:" وتنوين الصرف والتنوين الفارق بين المعرفة والنكرة، نحو: (صهٍ) من خصائص الأسماء؛ لأنَّ ما دخلا له يختص بالأسماء وهو الصرف، وتمييز المعرفة من النكرة."[٣]

- التعريف
- الإسناد إليه
- الإضافة

١- أبو البقاء العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج١، ص٤٤ – ٤٥

٢- المصدر السابق، ج١، ص٤٥

٣- المصدر السابق، ج١، ص٤٧

- الجر وحرفه
- عود ضمير إليه
- مباشرة الفعل.[١]

كما يُعَلَّلُ بالفرق اختلاف الحركات التي تلحق ضمير الفاعل في قولنا: صُمْتُ، صُمْتَ، وصُمْتِ، فالتاء:" مضمومة للمتكلم، مفتوحة للمخاطب، مكسورة للمخاطبة، وفُعِلَ ذلك للفرق"[٢] والتعبير بالمضمومة والمفتوحة والمكسورة للمبني، أما المعرب فيقال للذي تلحقه الضمة مرفوعاً والذي تلحقه الفتحة منصوباً والمجرور تلحقه الكسرة وهذه التسمية للفرق.[٣]

والفرق يعلل أحكاماً تتعلق بالفعل ففي تقسيم الأفعال قال السيوطي:" أحدها: الماضي، ويتميز بـ (نا) الفاعل وتاء التأنيث الساكنة ...الثاني: الأمر، وخاصته أنْ يفهم الطلب ويقبل نون التوكيد ... والأمر مستقبل أبداً ... الثالث: المضارع، ويميزه افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة: الهمزة والنون والتاء والياء ..."[٤] وهذا التصريح بألفاظ: يتميز، خاصته، ويميزه، ما هي إلا تعليل بالفرق. كما يتميز كل فعل عن الآخر بالزمن الذي يقترن به.

كما أنَّ التغيُّرَ الذي يُحدثه بناء الفعل للمجهول بضم أول الفعل الماضي وكسر ما قبل الآخر، وضم أول المضارع وفتح ما قبل الآخر يبرره التعليل بالفرق،[٥] الفرقِ الذي يزيل اللبس بين الفاعل ونائبه، وبين الماضي المبني للمجهول والأمر في حالة الوقف أو الاتصال بما قبله

١- ينظر، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٩- ص١٥

٢- المصدر السابق، ج١، ص١٩٤

٣- ينظر، سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٣

٤- المصدر السابق، ج١، ص ١٥-١٦

٥- ينظر، ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج١، ص٧٣، ص٧٧

كما في: إلا استُخْرِجَ، أو بين الماضي في حالة الوقف ومضارع ما هو مطاوع له، كما في: تُكُلِّم ونحوه.[١]

كما يبرر الفرق التغير الذي يصيب الفعل المضارع في الرفع والنصب والجزم؛ فحركة آخر الفعل المضارع تميز حالة الفعل إن كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً للتمييز بين المعاني المختلفة، وبالفرق برر أبو حيان حذف آخر الفعل المضارع المعتل المجزوم إذ لو بقيت هذه الحروف دون حذف" لالتبس المرفوع بالمجزوم – لو بقيت – لاتحاد الصورة."[٢]

والفرق – كما يغلب على ظن الباحث – علة بناء الفعل الماضي على الفتح إذ الأصل أن يُبْنى على السكون؛ " فأصل البناء السكون "[٣] ولكنه بُنيَ على الفتح للفرق بينه وبين فعل الأمر.

وبالفرق تُعَلَّلُ أحكامٌ متعددة فيما يتعلق بالحروف، وما فتح همزة إنَّ أو كسرها إلا للتمييز بينهما إذ لكل واحدة موقعها وخواصها، قال العكبري:" وإنما فَرَّقوا بينهما لافتراقهما في المعنى والتباس المعنى في بعض المواضع، ففرَّقوا في الحركات ليزول اللبس، ألا ترى أنَّك إذا قلت: أوّلُ ما أقول إنّي أحمد الله، يحتمل معنيين:

أحدهما: أنْ تجعل الحمد أول كلامك.

والثاني: أنْ تجعل الحمد هو الذي تحكيه بقولك: (أقولُ)، وليس هو نفس الأول، فعند ذلك يُحتاجُ إلى الفرق بينهما ليتضح المعنى..."[٤]

١- ينظر، الرضي، **شرح الرضي**، مجلد٢، ص٩٦٠-٩٦١

٢- السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص١٧٨

٣- عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ج١، ص١٢٥

٤- أبو البقاء العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج١، ص٢٣٣

وفتح لام المستغاث عِلْته الفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله، قال السيوطي: "والتعجب بالنداء على وجهين:

أحدهما: أنْ ترى أمراً عظيماً، فتنادي جنسه، نحو: يالَلْماءِ

والآخَرُ: أنْ ترى أمراً تستعظمه، فتنادي مَنْ له نسبة إليه أو مُكْنَةٌ فيه، نحو: يا لَلْعلماءِ.

وعلة فتحُ لام المستغاث، الفرق بينه وبين المستغاث من أجله، وأجري المتعجب منه مجراه؛ لمشاركته في المعنى؛ لأنَّ سببهما أمرٌ عظيم عند المنادى."(١)

أما أل التعريف التي تختص بالاسم فقد فرقت في الكناية عن العاقل وغيره، ففي همع الهوامع: " وكَنّوا عن علم ما لا يعقل (بالفلان) في المذكر و (الفلانة) في المؤنث، فزادوا (أل) فرقاً بين العاقل وغيره."(٢)

والفرق يبين علة دخول حروف الجر وعملها، فهذه الحروف دخلت الأسماء – في الجملة الفعلية – لأنَّ الأفعالَ التي سبقتها أفعالٌ لازمةٌ، فإذا احتاجت مفعولاً فإنما تصله بواسطة أحرف الجر، ومن هذه الأفعال مثلاً:

مرَّ، ذهبَ، نزلَ، عَجِبَ، نَظَرَ

فنقول: مَرَّ محمدٌ بجارِهِ، ولا نقول: مَرَّ محمدٌ جارَهُ.

ونقول: عَجِبْتُ من زيدٍ، ولا نقول: عجبتُ زيداً.

فالفرق بين الأفعال المتعدية وبين الأفعال اللازمة هو علة دخول هذه الحروف. قال ابن جني: " ولمّا احتاجت هذه الأفعال – يقصد الأفعال اللازمة – إلى هذه الحروف لتوصلها إلى بعض الأسماء جُعِلتْ تلك الحروف جارّة، وأعملت هي في الأسماء، ولم يُفْضَ إلى الأسماء النصب

١- السيوطي، **همع الهوامع**، ج٣، ص٧١ – ٧٢

٢- المصدر السابق، ج١، ص٢٥٥ – ٢٥٦

الذي يأتي من الأفعال؛ لأنّهم أرادوا أنْ يجعلوا بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره فرقاً؛ ليميزوا السبب الأقوى من السبب الأضعف، وجُعِلتْ هذه الحروف جارة ليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوي – يقصد الفعل المتعدي – ولما هجروا لفظ النصب لما ذكرنا لم يبقَ إلّا الرفع والجر، أمّا الرفع فقد استولى عليه الفاعل، فلم يبق إذن إلّا الجر، فعدلوا إليه ضرورة... "[١] وهذه الضرورة الفرق.

ومن التعليل بالفرق قول أبي الحسن علي بن عيسى الرماني ٣٨٤هـ[٢]:" ... وإنما كسرت – يقصد الباء – لتكون على حركة معمولها، وحركة معمولها الكسر، ولا يُعْتَرَضُ على هذا بالكاف؛ لأنَّ الكاف قد تكون اسماً، وهم اعتزموا على أنْ يفرِّقوا بين حركة ما لا يكون إلّا حرفاً نحو: (الباء) و (اللام)، وحركة ما قد يكون اسماً كالكاف."[٣]

١- ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ص١٢٤ – ١٢٥

٢- ترجمته في **بغية الوعاة**، ج٢، ص١٨٠ – ١٨١

٣- أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، **معاني الحروف**، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جِدَّة، ط٢، ١٤٠١هـ ١٩٨١م، ص٣٦

تجليات التعليل بالفرق في الجملة الاسمية ونواسخها

تتكون الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر مرفوعين، ولكل من المبتدأ والخبر سماته الخاصة التي ينماز بها عن الآخر، ومن هذه السمات أنَّ " الأصل تعريف المبتدأ؛ لأنه المسند إليه، فحقه أنْ يكون معلوماً؛ لأنَّ الإسناد إلى المجهول لا يفيد. وتنكير الخبر؛ لأنَّ نسبتَهُ من المبتدأ نسبةُ الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير، فرُجِّحَ تنكير الخبر على تعريفه..."[١] وهذا – حسب ظن الباحث – تعليل بالفرق.[٢]

والتعليل بالفرق يظهر صراحة في نواسخ[٣] الجملة الاسمية. ففي باب ما الحجازية، قال السيوطي: " زعم الكوفيون أنَّ ما لا تعمل شيئاً في لغة الحجازيين ، وأنَّ المرفوع بعدها باقٍ على ما كان قبل دخولها، والمنصوب على إسقاط الباء؛ لأنَّ العرب لا تكاد تنطق بها إلّا بالباء، فإذا حذفوها عوّضوا منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر، وليفرّقوا بين الخبر المقدَّر فيه الباء وغيره، ورُدَّ بكثير من الحروف الجارة حُذِفَتْ ولم يُنْصَبْ ما بعدها."[٤] فالتعليل بالفرق هنا جاء رفداً وتأكيداً لعلة أخرى هي علة التعويض.

وبالفرق عُلِّلَتْ زيادة الباء في خبر ليس وما، كما في قوله تعالى:

﴿ أليس الله بكافٍ عبدَهُ ﴾[٥]

وقوله تعالى:

١- السيوطي، **همع الهوامع**،ج٢، ص٢٨

٢- قد يُنَكَّر المبتدأ، وقد يُعَرَّفُ الخبر، ولكل مسوغات ذكرها النحاة في مؤلفاتهم، ينظر، المصدر السابق، ج٢، ص٣ – ص٦٠ وينظر، أبو البقاء العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج١، ص١٢٤ – ص١٤٧، وينظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**،ج١، ص٢٢٥

٣- سميت نواسخ لأنها تنسخ الحكم الثابت – زمانا أو احتمالا أو إثباتا أو نفيا – قبل دخولها. ينظر، ابن هشام، **شرح اللمحة البدرية**، ج٢، ص٥

٤- السيوطي، **همع الهوامع**، ج٢، ص١١٠

٥- سورة الزمر، آية ٣٦

﴿ وما ربك بغافلٍ عمّا يعملون ﴾[١]

" وفائدة زيادتها رَفْعُ تَوَهُّمِ أنَّ الكلام موجب، لاحتمال أنَّ السامع لم يسمع النفي أوّل الكلام، فيتوهمه موجباً، فإذا جيءَ بالباء ارتفع التوهم، ولذا لم تدخل في خبرهما الموجب، فلا يجوز: ليس زيدٌ إلّا بقائم، ولا ما زيدٌ إلّا بخارج."[٢]

وقد علل ابن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣هـ[٣] تقدُّمَ المنصوب على المرفوع فيما تدخل عليه إنَّ وأخواتها بالفرق بينها وبين الفعل. قال: " وإنما قُدِّمَ المنصوب فيها على المرفوع فرقاًبينها وبين الفعل، فالفعل من حيث كان الأصل في العمل جرى على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب، إذ كانت رتبة الفاعل مقدمة على المفعول، وهذه الحروف لما كانت في العمل فروعاً على الأفعال ومحمولةً عليها، جُعِلَتْ دونها بأنْ قُدِّمَ المنصوبُ فيها على المرفوع حطّاً لها عن درجة الأفعال، إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع، وتقديم الفاعل أصلٌ."[٤]

وفي باب كان وأخواتها قال ابن يعيش: " قيل لمرفوعها (اسم) ولمنصوبها (خبر)، فرقوا بينهما وبين الفاعل والمفعول.[٥]

وبالفرق تُعَلَّلُ التأثيرات المختلفة التي تحدثها النواسخ في الجملة بشكل آخر – كما يرى الباحث–، فكان وأخواتها وما ألحقت بها " ترفع المبتدأ ويصير اسمها وتنصب الخبر ويصير خبرها."[٦]

١- سورة الأنعام، آية ١٣٢

٢- السيوطي، **همع الهوامع**، ج٢، ص١٢٦

٣- موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي المشهور بابن يعيش، ترجمته في **بغية الوعاة**، ج٢، ص٣٥١-٣٥٢

٤- ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٢٥٤ – ص٢٥٥

٥- ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٤، ص٣٣٦

٦- ابن جني، **اللمع في العربية**، ص١٩

وإنَّ وأخواتها وما ألحقت بها عملها العكس للزومها المبتدأ والخبر كما تلزمهما كان[١] " فتنصب المبتدأ ويصير اسمها وترفع الخبر ويصير خبرها."[٢] أما ظنَّ وأخواتها فإنها تدخل على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر، وتنصبهما مفعولين[٣].

فالمبتدأ والخبر إذن مرفوعان، وكان تُغَيِّرُ الخبرَ لحالة النصب؛ للفرق بينها وبين المبتدأ والخبر المرفوعين، واسم إنَّ المنصوب وخبرها المرفوع، واسم ظنَّ وخبرها المنصوبَيْنِ، وإنَّ تَغَيِّرُ المبتدأَ لحالة النصب؛ للفرق بينها وبين المبتدأ والخبر المرفوعين واسم كان المرفوع وخبرها المنصوب، واسم ظنَّ وخبرها المنصوبَيْنِ، ولم يبقَ لظنَّ إلّا أنْ تغيرهما معاً لحالة النصب أو الجر، أما الجر فللأسماء وظنَّ تدخل على الجملة الاسمية، فإن أبقتهما – أقصد المبتدأ والخبر – مرفوعين لالتبس بالمبتدأ والخبر وإنْ غيرت أحدهما للرفع والآخر للنصب لالتبست بكان وإنَّ فنصبتهما معاً للفرق.

كما علل النحاة لزوم اللام لثاني جزأي ما تدخل عليه إنْ المخففة بالفرق بينها وبين إنْ النافية، قال السيوطي: " وإذا أُهْمِلَتْ لزمت اللام في ثاني الجزأين بعدها فرقاً بينها وبين (إنْ) النافية لالتباسها حينئذٍ بها نحو: إنْ زيدٌ لقائمٌ، ومن ثم لا تلزم مع الإعمال، لعدم الإلباس."[٤] فإنْ هنا ليست النافية إنما هي المخففة أهمل عملها، ووجود اللام دل على ذلك.

وفي شرح باب النفي استخدم أبو علي الفارسي لفظ(خولِفَ) للدلالة على التعليل بالفرق، قال:" اعلم أنَّ (لا) تنصب بها النكرة، وفي موضعها وجهان:

١- ينظر، السيوطي، **همع الهوامع**، ج٢، ص١٥٥

٢-ابن جني، **اللمع في العربية**، ص١٩

٣- السيوطي، **همع الهوامع**، ج٢، ص٢٢٢

٤-السيوطي، **همع الهوامع**، ج٢، ص١٨١

فأحدهما: أنك إذا قلت (لا رجلَ) كان هذا نفياً لا إيجاب له، وإذا كان نفياً لا إيجاب له، وسائر النفي له إيجاب، خولفَ به سائر النفي فَبُنيَ.

والثاني: أنّه جواب لقولك: هل من رجلٍ؟ فلما كان جواب شيءٍ قد عمل فيه حرفٌ وجب أنْ يكون مما عمل فبُنيَ."[١]

تجليات التعليل بالفرق في المفعولات وأشباهها

المفعولات هي: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه. أمّا أشباه المفعولات فهي: الحال، والتمييز، والاستثناء، والمنادى. وتسمى المفعولات وأشباهها أيضاً الفضلات.

وقد خصّصَ السيوطي الكتاب الثاني من همع الهوامع للفضلات، والمفعولات وإنْ اشتركت في أنَّ كلاً منها فضلة حكمها النصب أو اشتركت في التسمية بجزئها الأول، إلّا أنها تتمايز بالجزء الثاني، وهذه التسميات المختلفة للفرق بينها، فلكل واحدة من هذه المفعولات دلالة تختلف عن الأخرى. قال السيوطي:" إنما سُمّيَ مفعولاً مطلقاً؛ لأنّه لم يُقَيَّد بحرف جر كالمفعول به، وله، وفيه، ومعه. والمصدر هو المفعول حقيقة؛ لأنّه هو الذي يُحْدثه الفاعل، أمّا المفعول به فمحل الفعل، والزمان: وقت يقع فيه الفعل، والمكان: محل الفاعل والمفعول والفعل، والمفعول له علة وجود الفعل، والمفعول معه مصاحب للفاعل أو المفعول."[٢]

---

[١]- أبو علي الفارسي، **المسائل المنثورة**، ص٨٨

[٢]- السيوطي، **همع الهوامع**، ج٣، ص٩٤

وقد تجلّى التعليل بالفرق في المفعولات وأشباهها في أقوال النحاة صراحة، فالمفعول به ينصب للفرق بينه وبين الفاعل،[١] والمفعول به يجيء للفرق بين الفعل اللازم والفعل المتعدي، قال ابن يعيش:" وقوله – يقصد الزمخشري ت ٥٣٨هـ[٢] مصنف المفصل – هو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي، يعني أنَّ اعتبار المتعدي إنما هو بالمفعول به؛ لأنَّ جميع الأفعال لازمها ومتعديها يتعدى إلى المصدر، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، أمّا المفعول به فلا يصل إليه إلّا ما كان متعدياً..."[٣]

وفي باب المفعول فيه، قال ابن أبي الربيع الإشبيلي المتوفى سنة ٦٨٨هـ[٤]:"اعلم أن (وَسْط) إذا كان ظرفاً فتكون السين ساكنة، فتقول: جلست وَسْطَ القوم، وإذا كانت اسماً كانت السين مفتوحةً، فتقول: جلست في وَسَطِ القوم، هذا هو الظاهر من كلام سيبويه."[٥] ففي هذا المثال وإنْ لم يُصَرَّحْ بالفرق إلا أنَّ تسكين السين أو فتحها إنما جاء ليحدث الفرق بين الكلمتين في المعنى.

وفي باب المنادى، قال الكسائي:" المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده من العوامل اللفظية. ولا يعني أنّ التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ، بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يُبْنى، فلا بد فيه من الإعراب. ثم قالوا: لو جَرَرْناه[٦] لشابه المضاف إلى ياء

٣- ينظر، ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص ٤٩، وينظر، أبو البقاء التكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج١، ص١٥٢

١- محمود بن عمر بن أحمد أبو القاسم الزمخشري جار الله، ترجمته في **معجم الأدباء** ص٢٦٧٨ – ٢٦٩١

٢- ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج١، ص٣٠٨

٣- ترجمته في **بغية الوعاة**، ج٢، ص١٢٦

٤- عبيد الله بن أحمد ابن أبي الربيع الإشبيلي، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م، ص٨٨٠-٨٨١ ، وينظر ، سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤١١

٥- في النص: جَرَّدناه

المتكلم إذا حُذِفت الياء، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه، ولم ننونه ليكون فرقاً بينه وبين ما رُفِعَ بعامل رافع."[١]

وما بناء الاسم المتمكن على الحركة في النداء إلّا للفرق بينه وبين الأسماء غير المتمكنة كـ مَنْ و إذ.[٢] وأمّا بناؤه على الضم فلأوجه، منها: " الوجه الأول: أنه لو بني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف، ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى النفس، وإذا بطل بناؤه على الكسر والفتح بني على الضم. والوجه الثاني: أنه بني على الضم فرقاً بينه وبين المضاف؛ لأنه إن كان المضاف مضافاً إلى النفس كان مكسوراً، وإن كان المضاف إلى غيرك كان مفتوحاً، فبني على الضم لئلّا يلتبس بالمضاف؛ لأنَّ الضملا يدخل المضاف."[٣]

ومما جاء تعليلاً بالفرق – حسب ظن الباحث – قول ابي البركات الأنباري: " فإنْ قيل: فما العامل في الحال النصب؟ قيل: ما قبلها من العامل، وهو على ضربين: فعل، ومعنى فعل، فإنْ كان فعلاً، نحو: جاء زيدٌ راكباً، جاز أنْ يتقدم الحال، نحو: راكباً جاء زيدٌ؛ لأنَّ العمل لمّا كان متصرفاً تصرَّف عمله فجاز تقديم معموله عليه، وإنْ كان العامل فيه معنى فعل، نحو: هذا زيدٌ قائماً، لم يَجُزْ تقديم الحال عليه، فلو قلت: قائماً هذا زيدٌ، لم يجز؛ لأنَّ معنى الفعل لا يتصَرَّف تصرفَه؛ فلم يجُزْ تقديم معموله عليه."[٤]

٦- الرضي، **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، ج١، ص ٤١٠-٤١١

١- ينظر، السيوطي، **همع الهوامع**، ج٣، ص٣٨

٢- أبو البركات الأنباري، **أسرار العربية**، ص١٢٦

٣- أبو البركات الأنباري، **أسرار العربية**، ص١١٢

وفي باب المستثنى، قال السيوطي:" ولمّا كانت – يقصد إلّا في الاستثناء المنقطع – لا يقع بعدها إلا المفرد بخلاف (لكن) فإنه لا يقع بعدها إلا كلام تام لقبوه بالاستثناء تشبيهاً بها إذا كانت استثناءً حقيقةً، وتفريقاً بينها وبين لكن. "(١)

كما عُلِّلَ تنكير الحال بالفرق بينه وبين النعت عند نصب صاحب الحال في نحو:

أَكَلَ زيدٌ الثمرةَ ناضِجَةً

أو في حالة خفاء الإعراب، كما في:

جاءت ليلى مسرعةً

وبالفرق يُعَلَّلُ نصبُ تمييز كم الاستفهامية و جرُّ تمييز كم الخبرية. قال أبو البركات الأنباري: " فإن قيل: فلِمَ كان ما بعدها – يقصد كم – في الاستفهام منصوباً ، وفي الخبر مجروراً؟ قيل: للفرق بينهما، فجُعِلَت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده، وفي الخبر بمنزلة خبر يجر ما بعده؛ وإنما جُعِلَتْ في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده؛ لأنها في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد للقليل والكثير؛ لانَّ المستفهم يسأل عن عدد كثير و قليل، ولا يفهم مقدار ما يستفهم عنه، فجعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير، وهو من أحد عشر إلى تسعين، وهو ينصب ما بعده؛ فلهذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوباً، وأما في الخبر فلا تكون إلّا للتكثير، فجعلت بمنزلة العدد الكثير، وهو يجر ما بعده، ولهذا كان ما بعدها

٤- السيوطي، **همع الهوامع**، ج٣، ص٢٥٠

مجروراً في الخبر؛ لأنها نقيضة(رُبّ) وربَّ تجر ما بعدها، وكذلك ما حمل عليها.[١] ولو قيل بأنَّ العلة في نصب تمييز كم الاستفهامية وجر تمييز كم الخبرية الفرقُ كان كافياً.

ومثال ذلك:

- كم قصيدةً قرأتَ؟
- كم قصيدةٍ تُطْرِبُ.

فالأولى استفهامية تمييزها منصوب، والثانية خبرية تمييزها مجرور للفرق بين التمييزين.

تجليات التعليل بالفرق في المجزومات

الجزم حالة إعرابية خاصة بالفعل المضارع،" فقد "خُصّ به ليكون به كالعوض عَمّا فاته من المشاركة في الجر ليكون لكل واحد من صنفي المعرب – الاسم والفعل المضارع – ثلاثة أوجه من الإعراب."[٢]

والجزم يكون بأدوات مخصوصة، فإمّا أنْ تجزم هذه الأدوات فعلاً واحداً، وإمّا أن تجزم فعلين. والأدوات التي تجزم فعلاً واحداً هي: لمْ و لمّا ولام الأمر و لا الناهية، أمّا الأدوات التي تجزم فعلين، فمنها: إنْ و مَنْ و متى وإيّانَ و مهما و أينما ومهما، وغيرها.[٣]

والفرق يظهر في حدِّ كل أداة من هذه الأدوات، فلكل أداة من هذه الأدوات المختلفة سمات خاصة تنفرد بها عن باقي الأدوات، وكل واحدة من هذه الأدوات قد تضيف معنًى إضافياً.

١- ينظر، أبو البركات الأنباري، **أسرار العربية**، ص ١٢٢

٢-- السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص ٦٥

٣- تعداد هذه الأدوات مبثوث في مضانّ النحو المتعددة.

مثال ذلك:

- لمْ يأتِ محمدٌ

- لمّا يأتِ محمدٌ.

ففي معنى المثالين السابقين معنًى تضيفه (لمّا) لنفي الفعل، وهو تَوَقُّعُ أنْ يأتيَ محمدٌ.

قال تعالى:

﴿ قالت الأعراب آمنا قل لمْ تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا **ولمّا** يدخُلِ الإيمانُ في قلوبكم وإنْ تطيعوا الله ورسولَه لا يَلِتْكُم من أعمالكم شيئاً إنَّ اللهَ غفورٌ رحيم ﴾[١]

فقد قال الزمخشري: ما: في (لمّا): من معنى التوقع دالٌ على أنَّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعد.[٢]

يظهر التعليل بالفرق في المجزومات، والجزم لا يكون إلا بالأفعال.

وأدوات الشرط عوامل وهوامل، فمن العوامل مثلاً: (إنْ) ومن الهوامل: (لو) " وإنما لم تعمل – وفيها معنى الشرط – لمخالفتها حروف الشرط وذلك أنها لا تَرُدُّ الماضي مستقبلاً كما يفعل حرفُ الشرط. ألا ترى أنّكَ تقولُ: إنْ قُمْتَ غداً قُمْتُ معك، في معنى: إنْ تَقُمْ غداً أَقُمْ معك، ولا تقول: لو قُمْتَ غداً أَقُمْ معك، وإنما تقول: لو قُمْتَ أمس لَقُمْتُ معك."[٣] فعدم عملها للفرق بينها وبين أدوات الشرط الأخرى.

ومن التعليل بالفرق – كما يغلب على ظنِّ الباحث – عدم المجازاة بـ (كيف) للفرق " لأنّها نقصت عن سائر أخواتها؛ لأنَّ جوابها لا يكون إلّا نكرة؛ لأنَّها سؤال عن الحال، والحال لا يكون إلّا نكرة، وسائر أخواتها تارةً تُجابُ بالمعرفة، وتارةً تُجابُ بالنكرة، فلمّا قَصُرَتْ عن أحد الأمرين

١- سورة الحجرات، آية ١٤

٢- ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج٣، ص٤٨٢، وقد أشار المحقق إلى أنَّ أبا حيان تَعَقَّب الزمخشري في هذا الرأي فقال: أنَّ (لمّا) تنفي ما كان متصلاً بزمان الإخبار ولا تدل على ما ذكر الزمخشري.، ينظر تعليق المحقق في المصدر السابق، الصفحة نفسها

٣- أبو الحسن الرماني، معاني الحروف، ص١٠٢

ضَعُفَتْ عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة."[١] كما قصرت عن نظائرها بعدم جواز الإخبار بها وعَوْدِ الضمير إليها، فلم تتصرف تصرف نظائرها في المجازاة بها.[٢]

وفي باب أدوات الشرط الداخلة على فعلين، قال عمر بن محمد المعروف بالشَّلَوْبين المتوفى سنة ٦٤٥هـ[٣] في شرح المقدمة الجزولية الكبير: " وأما السبب الذي في كون الفعل الماضي لفظاً ومعنى تلزمه قد كما أشار المؤلف[٤] إلى هذا بقوله: ولا بد مع هذا من(قد) فهو الفرق بين الماضي الذي يجيء في موضع الجواب وليس بجواب وبين الماضي الذي يجيء في موضع الجواب وهو جواب والإشعار بأنّ أحدهما جواب والآخر ليس بجواب، والذي هو جواب منهما هو مثل قولك: إنْ قامَ زيدٌ قامَ عمروٌ، والماضي فيه بمعنى المستقبل، والذي ليس بجواب منهما هو مثل قولك: إنْ فعلَ زيدٌ اليوم كذا فقد فعل عمرو كذا أمسِ، فأرادوا أنْ يُشْعِرُوا بأنّ أحدهما جواب، والآخر ليس بجواب، فالذي هو جواب منهما لم يُدْخِلوا فيه(قد) لأن الماضي فيه بمعنى المستقبل، وقد تحقيق للمضي، والذي ليس بجواب منهما أدخلوا فيه قد وحققوا فيه المضي بها للدلالة على أنه ليس بجواب، فقالوا: إنْ فعلَ زيدٌ كذا فقد فعل عمرو كذا أمس."[٥]

ومن تجليات التعليل بالفرق في المجزومات قول الرضي : " ثم نقول: إنَّ نحو: لم يغزُ ولم يخشَ ولم يرمِ: مبنيٌ، كاغزُ واخشَ وارمِ وإنما حُذِفَ الآخِرُ ليكون فرقاً بين المعرب المقدر إعرابه وبين المبني، وذلك لأنك تحذف في الفعل محل الإعراب، إذا كان حرفاً يوهِم سكونُهُ أنه لاستثقال الحركة عليه، لا للبناء، أي حرف العلة، ليكون تنبيهاً على أنه: كما ليس فيه بظاهر، ليس

١- أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص ٥١٢

٢- ينظر، المصدر السابق، الصفحة نفسها.

٣- السيوطي، **بغية الوعاة**، ج٢، ص٢٢٥

٤- عيسى بن عبد العزيز أبو موسى الجزولي المتوفى سنة ٦٠٧هـ ، ترجمته في **بغية الوعاة**، ج٢، ص ٢٣٦

٥- الشلوبين، عمر بن محمد، **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، تحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م، ج٢، ص٥٢٩

بمقدَّرٍ أيضاً لزوال محل الإعراب أي الحرف الأخير بلا علة، بخلاف: يا شجي، ولا فتى، فإنك أبقيت حرف الإعراب ليكون مقدّراً فيه."[١]

وتعليل الرضي السابق – أقصد حذف آخر الفعل المضارع المعتل – للفرق صحيح. ولكن، لِمَ لا يكون الحذف للفرق الذي تحدثه العواملُ في الفعل المضارع المعتل الآخر في حالتي الرفع والجزم، لا البناء؛ لأنَّ الفعل المضارع مُعربٌ لا مبنيٌ باتفاق جمهور النحاة.[٢]

وقد يكون تخصيص المضارع بالجزم للفرق بينه وبين الاسم، فالاسم يدخله الجر، والجر لا يدخل الفعل المضارع؛ لأنه فرع فأعطي ما هو فرع على الإعراب وهو الجزم.[٣] تنبيهاً على أنّ " الأصل في الأفعال البناء".[٤]

تجليات التعليل بالفرق في التوابع

التوابع هي: النعت والعطف والتوكيد والبدل، ولكل واحد من هذه التوابع حَدٌّ يُعَرَفُ به، ومع أنّها تشترك في أكثر السمات فيما بينها إلّا أنَّ لكل تابع من هذه التوابع ما يختصُّ به من السمات؛ لتفارقه إلى معنى يؤديه كل واحد منها.

فالنعتُ له أغراضه: أحدها: "الفرق بين مشتركين في الاسم"[٥] قال ابن يعيش:" وقوله – يقصد الزمخشري – الذي تُساقُ له الصفة التفرقة بين المشتركين في الاسم، يريد: أنَّ الصفة

---

[١] الرضي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ج٢، ص٧٩٩

[٢] المصدر السابق، ص٧٩٨، وينظر رأي أبي حيان الذي أورده السيوطي في **همع الهوامع**، ج١، ١٧٨

[٣] ينظر، العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**،ج١، ص٦٥

[٤] السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، قرأه وعلّق عليه: محمد سلميان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٦م، ص٣٢٨

[٥] أبو البقاء العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج١، ص٤٠٤

تزيل الاشتراك الجنسي، نحو: رجل و فرس ، والاشتراك العارض في المعارف، وقيل إنها للتخصيص في النكرات، وللتوضيح في المعارف على ما ذكرناه ولما كان الغرض بالنعت ما ذكرناه من تخصيص النكرة وإزالة والاشتراك العارض في المعرفة، وجب أن يُجْعَلَ للمنعوت حالٌ تعرَّى منها مُشارِكُهُ في الاسم، ليتميَّزَ به."[١] فإذا قيل:

- جاء زيدٌ.

ولم يكن في ذهن السامع ما يزيل الاشتراك بين الزيود الذين يعرفهم بقيت الجملة مبهمة إلى أنْ يُخَصَّصَ زيدٌ بصفة فارقة، فإذا قيل:

- هذا زيدٌ الطويلُ.

زال الاشتراك وعُرِفَ أيُّ الزيود هو المقصود.

والتوكيد له أغراضه وأهم هذه الأغراض: " الإيضاح والبيان، وإزالة اللبس."[٢] وإذا أُكِّدَ الضمير المرفوع بالنفس والعين فالأفضل الفصل، نحو:

- قمْ أنتَ نفسُكَ
- قُمْتَ أنت نفسُكَ
- قاما هُما نَفْسُهما

لئلا يلتبس بنحو: هند ذهبت نفسُها، أو عَيْنُها، لاحتمال أنْ يُظَنَّ أنها ماتت أو عَمِيَتْ.[٣] فالتعليل بالفرق هنا معنوي، والتأكيد بالنفس والعين للفرق بينه – أقصد التوكيد – وبين النعت وعطف البيان، لغلبة الاسمية إذ يليان العوامل كما في نحو:

- طابتْ نَفْسُهُ

١- ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٢، ٢٣٣

٢- ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٢، ص٢٢٣

٣- ينظر، السيوطي، **همع الهوامع**، ج٥، ص١٩٧

- نزلتُ بنفسِ الجبلِ
- أخرجَ اللهُ نفسَهُ [١]

أّما كُلُّ – إنْ اعتُرِضَ بأنها ترد للتأكيد دون فَصْلٍ– بأنها تلي العوامل في نحو:

– جاءني كلُّ القومِ

– رأيتُ كلَّ القومِ

– مررتُ بكلِّ القوم

فقد غلب عليها التأكيد إذ أشبهت أجمعين لما لها من الدلالة على الإحاطة والعموم.[٢]

وأمّا في البدل " فالغرض منه الغرض في الصفة"[٣] مع بعض الفروق فمنها أنَّ الصفة تتبع الموصوف تعريفاً وتنكيراً، والبدل لا يُشترط به ذلك، كما أنَّ الصفة تكون بالمشتق، والبدل بغيره.[٤]

وفي العطف يلاحَظُ أنَّ كل حرف من حروفه وُضِعَ لمعنى يغاير ما وُضِعَ له غيره، لذا أنكر البصريون مجيْ أو بمعنى الواو أو بل؛ لئلا تلتبس ببعضها، وتسقط فائدة الوضع، وضعِ هذه الحروف لمعانيها المختلفة التي تؤديها في الجملة.[٥]

من تجليات التعليل بالفرق في العطف أنَّ حرف الواو" يقترن بإمّا ولكن، ولا – إنْ سبِقَتْ بنفي ولم تُقْصَدِ المعية – نحو:

– ما قام زيدٌ ولا عمرو

ليفيد أنَّ الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق، ومنه:

١– ينظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٢، ص٢٢٤

٢– ينظر، المصدر السابق، الصفحة نفسها.

٣– أبو البقاء العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج١، ص٤١٠

٤ ينظر، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

٥- ينظر، المرجع السابق، ص٤٢٤

﴿ وما أولادُكم ولا أموالُكم بالتي تُقرّبُكم ﴾[١]

إذْ لو لم تدخلْ (لا) لاحتمل أنّ المراد نفي التقريب دون الافتراق."[٢] فالفرق معنوي

ومن تجليات الفرق في العطف أيضاً أنَّ (حتى) " إذا عطفت بها على مجرور، قال ابن عصفور: الأحسن إعادة الجار؛ ليقع الفرق بين العاطفة والجارّة، وقال ابن الخباز: لزم إعادة الجارِّ، فرقاً بينها وبين الجارة، وقال ابن مالك: لزم إعادة الجار ما لم يتعين العطف مثل ذلك: عجبتُ من القوم حتى بنيهم."[٣]

١- سورة سبأ، آية ٣٧

٢- السيوطي، همع الهوامع، ج٥، ٢٢٧

٣- المرادي، الجنى **الداني في حروف المعاني**، ص٥٥١

الفصل الثالث

أثر التعليل بالفرق في النحو العربي

أولاً: الآثار الإيجابية

- **تعليم النحو:**

يُعَدُّ تعليم النحو أثراً من الآثار الإيجابية للتعليل بالفرق، وعلة الفرق واحدة من علل عديدة " تَطَّرِدُ على كلام العرب، وتنساقُ إلى قانون لغتهم"،[١] والانسياق إلى قانون اللغة يتمثل في" المعيارية الوسيلةِ الناجحةِ في تعليم النحو ".[٢]

تصدَّرت علة الفرق كتاب سيبويه، فقال مخاطباً:" وإنما ذكرت لكَ ثمانية مجارٍ لِأُفَرِّقَ بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لِما يُحْدِثُ فيه العامل – وليس شيء منها إلّا وهو يزول عنه – وبين ما يُبْنى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدَثَ ذلك فيه من العوامل..."[٣]، فالتعليل بالفرق هنا معيارٌ واضحٌ وحَدٌّ فاصِلٌ يُكْسِبُ المتعلِّمَ معرفةً بخصوصية كلٍّ من البناء والإعراب،" فالنصب والجر والرفع والجزم"[٤] للمعرب من كلام العرب،" والفتح والضم والكسر والوقف"[٥] للمبني منها.

---

[١]- الدينوري، أبو عبد الله الحسين بن موسى ت ٤٩٠هـ، **ثمار الصناعة في علم العربية**، تحقيق: حنا حداد، عمان، ط١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، ص٣٣

[٢]- حسن الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي**، ص ١٨٨

[٣]- سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص ١٣

[٤]- المصدر السابق، الصفحة نفسها

[٥]- المصدر السابق، الصفحة نفسها

ومن ذلك أيضاً حَدُّ ابن السراج للاسم في قوله: " وإنّما قلت: ما دلَّ على معنى مفرد لِأُفَرِّقَ بينه وبين الفعل، إذ كان الفعل يدل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ، وإمّا حاضر، وإمّا مستقبل."(١).

وقد بين الزجاجي فائدة تقسيم الكلمة إلى: اسم، وفعل، وحرف، واختصاص كل واحدة من هذه الكلمات بسمات خاصة، ومن هذه الفوائد:" أنْ يَسْهُلَ على مُتَعَلِّمِ العربية التوصل إليها إذا قُسِّمَتْ هذه الأشياءُ وفُصِلَتْ، وحصل لكل نوع منها ما ينفرد به وما يُشْرِكُهُ فيه غيره."(٢)

كما يُسَهِّلُ التعليل بالفرق معرفة الحروف المتماثلة في الخط، فالباء والتاء والثاء تكتب بصورة واحدة ونقطت بطرق مختلفة في عدد النقط ومكانها، وهذا ينطبق كذلك على السين والشين، والدال والذال، والطاء والظاء والراء والزاي، قال الزجاجي: " فَرَّقوا بينها بالنَّقط؛ فكان ذلك أخفَّ عليهم من أنْ يجعلوا لكل واحدة من هذه الحروف صورةً على حِدَة؛ فتكثر الصور."(٣)

والفرقُ أَلْزَمَ الكُتّابَ زيادة بعض الحروف رسماً لا نطقاً، ومن ذلك زيـــــادة (الألف) في: (مائة) فرقاً بينها وبين (مِنْهُ) لئلا تشتبه على القارئ، وزيادتها – أقصد الألف – أيضاً بعد واو الجماعة كما في نحو: (ذهبوا) للفرق بينها وبين (واو) الفعل المضارع المسند إلى المفرد كما في نحو: (يسمو) و (يدعو). (٤)

١- ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج١، ص ٣٦
٢- الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص ٤٤
٣- الزجاجي، **الجمل في النحو**، ص ٢٧٣ – ٢٧٤
٤- ينظر، المصدر السابق، ص٢٧٤

" ومما زادوا فصلاً بين مشتبهين زيادتهم (الواو) في (عَمْروٍ) في حال الرفع والخفض؛ فرقاً بينه وبين (عُمَر)، فإذا صاروا إلى النصب، قالوا: رأيتُ عَمْراً، فلم يزيدوا (الواو)؛ لأنَّ (الألف) قامت مقامها."[١]

وكما تزاد بعض الحروف للفرق، فقد يُحْذفُ بعضها الآخر أيضاً للفرق، ومن ذلك (الواو) و (الألف) و (الياء) في نهاية الأفعال المضارعة في حالة الجزم، فالأفعال: (يخشى) و (يصفو) و (يرمي) في حالة الرفع تُعربُ بضمة مقدرة، وفي حال الجزم تُحذف حروف العلة من أواخرها:

- لم يَخْشَ
- لم يَصْفُ
- لم يَرْمِ

وهذا الحذف – ربما – يكون للفرق بين حالتي الرفع والجزم.

أمّا الأفعال المضارعة التي تلحقها ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة فإنَّ نونها تُحذَفُ من آخرها في حالتي النصب والجزم، كما في قوله تعالى:

﴿ لَنْ تنالوا البِرَّ حتى تنفقوا مِمّا تُحِبونَ وما تُنْفِقوا مِنْ شَيءٍ فإنَّ اللهَ به عليمٌ ﴾ [٢]

وهذا الحذف قد يفسره الفرق بين هذه الأفعال، الفرقُ بين حالة الرفع وحالتي النصب والجزم، فالفعل: (تحبونَ) مرفوع والفعل: (تنالوا) منصوب والفعل: (تنفقوا) مجزوم.

ومن مظاهر الحذف التي يناسبها التعليل بالفرق – كما يغلب على ظنِّ الباحث – حذف النون من آخر الجمع المذكر السالم، والمثنى، كما في الأمثلة التالية:

١- الزجاجي، **الجمل في النحو**، ص ٢٧٤

٢- سورة آل عمران، آية ٩٢

- الموظفونَ نشيطون.

- موظفو الجامعة نشيطونَ.

- الموظفانِ نشيطانِ.

- موظفا المقسم نشيطانِ.

فحذف النون هنا قد يفسره الفرق بين المضاف وغير المضاف في جمع المذكر السالم والمثنى.

ومن الحالات التي يساعد بها التعليل بالفرق على التعلم صياغةُ اسم الفاعل، واسم المفعول من الفعل غير الثلاثي نُطقاً وكتابةً،[١] فعند صياغة اسم الفاعل من كلمة: (دَرَّسَ) يُكْسَرُ ما قبل الآخِر: (مُدَرِّسٌ)، وعند صياغة اسم المفعول من الفعل نفسه يُفْتَحُ ما قبل الآخِرِ: (مُدَرَّسٌ)، وما هذه المخالفة في حركة ما قبل الآخِرِ إلّا للفرق بين الصيغتين. كما أنَّ لكل من الصيغتين دلالة معنوية تغاير الأخرى؛ فالتعليل بالفرق يُكْسِبُ المُتَعَلِّمَ مهارةِ صياغة اسم الفاعل واسم المفعول من الفعل غير الثلاثي والتمييز بينهما.

وهذا ينطبقُ على بناء الفعل للمجهول، قال ابن السراج: " ... وإنّما قلت: على الفعل الذي بُنيَ للفاعل؛ لأُفَرِّقَ بينه وبين الفعل الذي بُنيَ للمفعول، إذ كانوا قد فَرَّقوا بينهما فجعلوا (ضَرَبَ) للفاعل مفتوح الفاء، و(ضُرِبَ) للمفعول مضموم الفاء مكسور العين، وقد جُعِلَ بينهما في جميع تصاريف الأفعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها، وما فيه زائد منها فروقٌ في الأبنية.[٢]

---

[١] ينظر، الرضي الاستراباذي، **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، ج٢، ص ٧٤٢

[٢] ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج١، ص ٧٣

- **طرد القواعد:**

طَرْدُ القواعد أثرٌ إيجابي للتعليل بالفرق، يدل على انتظام القاعدة النحوية فيؤدي إلى تعليم النحو بصورة سليمة، فالطرد وتعليم النحو بينهما بعض التلازم،" والاطراد: يشير إلى دوران العلة مع معلولها."[١]

ففي حَدِّ العلماء لأقسام الكلمة مثلاً، نَصَّ بعض العلماء على علة الفرق لتمييز كل قسم من الأقسام الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، " والقَصْدُ من الحَدِّ تمييزُ المحدود عَمّا يشاركه"[٢] فاشتراك هذه الأقسام في كون كل منها كلمة لا يُلْغي افتراقَ كلٍّ قسم عن الآخَرَينِ. وحَدُّ كُلِّ قسم من أقسام الكلمة بما يميزها "حَفِظَ اطراد العلة."[٣]

ومن حفظ اطراد العلة رفع المثنى بالألف ورفع جمع المذكر السالم بالواو[٤]، إذ لم يُجْعَلِ رفع المثنى بالواو وجمع المذكر أيضاً بالواو مثلاً، ولم يُفَرَّقْ بينهما بفتح ما قبل الواو في المثنى في نحو:

- جاءني الزيدَونِ

وضم ما قبل الواو في الجمع وانفتاح النون،([٥]) فهذا الفرق غير لازم لسقوط النون في حالة الإضافة في نحو: جاءني أخواكَ، وأما انضمام النون فغير لازم أيضاً لانفتاح النون في جمع الأسماء المقصورة، مثل:

---

[١]- حسن الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي**، ص١١٠

[٢]- أبو البقاء العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ص ٤٥

[٣]- حسن الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي**، ص ١١٧

[٤]- ينظر، الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص ١٢٤

[٥]- الواو حركة فهي ضمة طويلة، وكلام الزجاجي – رحمه الله – فيه نظر، وإنما تمثَّل الباحث بهذا لبيان اطراد القاعدة من عدمه.

– موسى: موسَوْن

– عيسى: عيسَوْن.

فكان هذا الفرق غير ثابت[١]، ولا يؤدي إلى اطراد القاعدة بخلاف الفرق برفع المثنى بالألف وجمع المذكر السالم بالواو، إذ يؤدي ذلك إلى الاطراد.

وطرد القواعد دليل على صحة العلة أيّ علة،[٢] وشرطٌ فيها،[٣] فكل مثنى يرفع بالألف، وكل جمع مذكر سالم يرفع بالواو. وكل فاعل حقُّهُ الرفعُ وكل مفعول حقه النصب، وحتى تَسْلَمَ علةُ الفرق وتطرد لا بد من ثبات الحكم.

أمّا في نحو:

– صاحَبَتْ موسى ليلى

وإنْ لم تظهر حركات الإعراب،[٤] إلّا أنَّ القرينة في هذا المثال حفظت الفاعل من المفعول وأُعْرِبا بحركات مُقَدَّرة، مع الحِفاظ على علة رفع الفاعل ونصب المفعول، فلم يلتبس الفاعل بالمفعول في هذا المثال وما يشبهه من أمثلة، كما في نحو:

– أكلَ الكمثرى موسى.

ولكن، قد يحدث أنْ يفرض النظام اللغوي التزام الرتبة درءاً للبس، وهذا يعني أنَّ العلامة الإعرابية غدت عاجزة عن تأدية الوظيفة الدلالية؛ فتأتي الرتبة لتسد هذا الفراغ الوظيفي الحادث بغية الوفاء بمطلب اللغة الأوّل، وهو التواصل والإبانة."[٥] ففي المثال:

١– ينظر، الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص ١٢٤، ص١٢٥

٢– ينظر، السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص٣٣٠

٣– ينظر، حسن الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي**، ص١٧٠

٤– ينظر، أبو البقاء العكبري، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، ص ٤٠٢

٥– مهدي أسعد عازر، **ظاهرة اللبس في اللغة العربية، جدل التواصل والتفاصل**، دار وائل للنشر، عمّان ، ط١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م، ص٦٨

- زارَ موسى عيسى.

لمْ تؤدِّ العلامة الإعرابية وظيفتها الدلالية؛ لعدم ظهورها على آخر كلٍّ من الفاعل والمفعول به؛ فجاءت الرتبة لتؤدي هذا المطلب، فيكون(موسى) في هذا المثال: فاعلاً، (وعيسى) يكون: مفعولاً به. قال ابن عقيل:" يجب تقديم الفاعل على المفعول به، إذا خيفَ التباس أحدهما بالآخَر، كما إذا خفيَ الإعراب فيهما، ولم توجد قرينة تُبَيّنُ الفاعل من المفعول."(١)

و إذا كان أمنُ اللبس في:

- أكل الكمثرى موسى

قد فتح باب الجواز فتقدَّم المفعول وتأخَّرَ الفاعل؛ فَسُمِحَ بنقل القاعدة من الأصل إلى الفرع، فإنَّ اللبس المحتمل كما في:

- زار موسى عيسى،

يعيد القاعدة إلى الأصل، وينقل حكمها من الجواز إلى الوجوب أو المنع، وجوبِ تقدُّمِ الفاعل وتأخر المفعول به.(٢)

وفي المثال السابق ألغيت حرية الجملة في جواز تقدم المفعول به، وتأخر الفاعل؛ لزوال علامات الإعراب، وبقي الفارق بين الفاعل والمفعول به، حيث قُدِّمَ الفاعل وأُخِّرَ المفعول به وجوباً. " وهو بالنسبة إلى ما يلتبس قليل جداً، فحُمِلَ على الأصل المعلَّلِ ليطَّرِدَ البابُ."(٣)

١- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الخير، بيروت، ط٢، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، ج١، ص٤٠٤

٢- ينظر، مسعود بودوخة، **دفع اللبس وأثره في القاعدة النحوية**، مؤتمر: نظرية النحو العربي بين الموروث والمستحدث، جامعة آل البيت، الأردن، ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م.

٣- أبو البقاء العكبري، **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان، سوريا – حلب ، ط١٤١٢،١هـ ١٩٩٢م، ص ٩٥

ومن ثبات الحكم تحريك وسط ما كان على وزن (فَعْلَة) عند جمعه جمع تأنيث؛ للفرق بين الاسم والنعت في نحو:

- طَلْحَة: طَلَحات

- جَفْنَة: جَفَنات

وكل ما جاء على هذا الوزن أيضاً يُحرَّك أوسطه للفرق، طرداً للباب.[١]

ثانياً: الآثار السلبية

- **المبالغة في التعليل**

الفرق علة من جملة علل ذكرها النحاة لتقوية حججهم لتسويغ مختلف الأحكام النحوية. لكن، هل وُفِّقَ العلماء في اختيار العلة المناسبة لكل حكم يعلل؟ أغلب الظن أنهم وُفِّقوا لذلك، ومع هذا لا بد من بعض المبالغة في بعض العلل.

وعلة الفرق استُخدمت كثيراً في مؤلفات النحاة التي وصلت إلينا – وإنْ كان الحكم بالكثرة لا يخلو من خطورة – إلا أنَّ الباحث يكاد يؤمن بذلك، ومع هذا فإنَّ بعضاً من تعليلات النحاة – وأخص التعليل بالفرق – ربما وصل إلى حد المبالغة فيه.

ومن ذلك تعليل الفراء: " أنَّ نون التثنية إنما دخلت للفرق بين رفع الاثنين ونصب الواحد، ومعنى ذلك أنّكَ إذا قلت: عندي رجلانِ، فلولا النون لالتبس بقولك: ضربتُ رجلا، إذا جاءت

١- ينظر، المبرد، **المقتضب**، ج٢، ص١٨٦

النون أَعْلَمَتْكَ أنَّ الكلمة مثناةٌ، وأنّها ليست واحداً منصوباً."[1]، مما جعل ابن جني يقول: بأن هذا التعليل " على نهاية الخَطَلِ والضعف والفساد."[2] وقد أبطله ابن جني بعدة وجوه.[3]

ومن المبالغة في التعليل بالفرق ما ذهب إليه الكوفيون من أنَّ المنادى المُعَرَّف المفرد مُعْرَبٌ مرفوع بغير تنوين. " قالوا: إنّما قلنا ذلك؛ لأنّا وجدناه مفعول المعنى؛ فلم نخفضه لئلا يشبه المضاف إلى المتكلم، ولم ننصبه لئلّا يشبه ما لا ينصرف، فرفعناه بغير تنوين، ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح.[4] والاسم الممنوع من الصرف يرفع بغير تنوين، كما في نحو:

- عمَرُ ثاني الخلفاء الراشدين.

ويُرفَعُ برافع صحيح.[5] وكل مرفوع أو منصوب أو مجرور لا بد له من عامل، وما قيل لا نظير له كما يقول الأنباري.[6]

ومن ذلك أيضاً تعليل حذف الواو من(يَعِدُ) و (يَزِنُ) فرقاً بين اللزوم والتَّعدي في الأفعال. والمبالغة في ذلك وبطلانه يتضح بـ (وَكَفَ)[7] ومضارعه: يَكِفُ وهو فعل لازم، وكذلك: وَنَمَ([8]) ومضارعه:

---

[1]- ينظر،أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، ص٥٧٠-٥٧١

[2]- ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ص٤٧٠

[3]- المصدر السابق،ص٤٧٠-٤٨٠، وينظر رد العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج١، ص١٠٩

[4]- ينظر، أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص٢٧٥

[5]- ينظر، أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، ص٢٨٠

٦- ينظر، المصدر السابق ، الصفحة نفسها.

[7]- وَكَفَ: سالَ، ينظر، إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، دار الدعوة، اسطنبول، تركيا، ط٢، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م، مادة (وَكَفَ)

[8]- وَنَمَ: سَلَحَ، ينظر، المرجع السابق، مادة (وَنَمَ)

يَنِمُ.[١] أما علة الحذف في مثل هذه الحالة فلاستثقال وجود الواو والياء والكسرة في هذا البناء.[٢]

" وزعَمَ الفراء أنَّ (زالَ) التي هي ناقصة مُغَيَّرَةٌ (زالَ) التامة بنوها على فَعِلَ بكسر العين بعد أنْ كانت مفتوحة العين؛ فرقاً بين التمام والنقصان، فعينُها (واو)"[٣] ففيه مبالغة، بل إنَّه " باطلٌ – في رأي أبي حيان – ؛ لأنه لم يوجد فعل من باب (كان) وأخواتها إلّا ووزنه في حال نقصانه كوزنه في حال تمامه، فتبَيَّنَ أنَّ (زالَ) الناقصة ليست من: زالَ: يزولُ، ولا من زالَ: يزيلَ – على حدِّ زَعْمِ ابن خروف ت٦٠٩هـ[٤] – ؛ لأنَّ مضارعها ليس كمضارع واحد منهما، والصحيح – وهذا قول أبي حيان – : أنَّها قسمٌ ثالث وأنَّ معناها معنى (بَرِحَ) وعينها (ياء) لقولهم: زايلته أي: بايَنْتُه، وقالوا أيضاً: زَيَّلْتُه."[٥]

وأما أنْ يكون الفرق بين الاسم والفعل علة زيادة الألف في صياغة اسم الفاعل من الأفعال المعتلة، نحو: باع وقال وخاف[٦] فمبالغ فيه؛ فالاسم والفعل بينهما فروق واضحة غير هذا الذي ذُكِرَ، كما أنَّ هذه الألف تزاد في الأفعال المعتلة والصحيحة على السواء، كما في نحو:

شَرِبَ: شارِبٌ

كَتَبَ: كاتِبٌ

سَمِعَ: سامِعٌ

١- ينظر، الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص٦٢٥ – ٦٢٦

٢- ينظر، زيد القرالة، **الحركات في اللغة العربية**، دراسة في التشكيل الصوتي، عالم الكتب الحديث، إربد، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م، ط١، ص١٢٧

٣- أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، ج٤، ص١٢٢

٤- أبو الحسن علي بن محمد بن علي، ترجمته في **بغية الوعاة**، ج٢، ص٢٠٣

٥- ينظر، أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، ج٤، ص١٢٢-١٢٣

٦- ينظر، أبو البقاء العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج٢، ص٤١١-٤١٢

ومن المبالغة أيضاً تعليل ضم الميم في (مُنْذُ) للفرق بين حالة الإفراد والتركيب، إذ أصلها كما يدعي الكوفيون (مِنْ) و(إذ) حُذِفَتِ الهمزةُ ووصلت (مِنْ) بالذال.[١] وهذا تَكّلُّفٌ واهٍ كما يقول المرادي المتوفى سنة ٧٤٩هـ[٢] وإنما (منذ) بسيطة مضمومة الميم وكسرها لغة لسُليم.[٣] وهذا من تعليل الوضعيات الذي ذكره أبو حيان الأندلسي. وفيما يماثل هذه التعليلات إنما هو " تَخَرُّصٌ عن العرب في موضوعات كلامها؛ فالأولى الإضراب عن هذه التعاليل."[٤]

وبعدُ، فعلة الفرق كباقي العلل" قد تفقد قدرتها على الإقناع، أو يُحْكَمُ عليها بالفساد، أو يرفضها بعض النحاة، فتكون العلة قد فتحت باباً واسعاً من أبواب الخلاف النحوي."[٥]

- **الخلاف النحوي**

الخلاف ظاهرة طبيعية في كل المجالات، والخلاف النحوي دليل اهتمام وزيادة توثق من أحكام النحو المختلفة، على أنَّ هذا الخلاف لم يكن على القواعد التي تنتظم اللغة، إنما في ذلك المستوى المتقدم من النحو، وهو التعليل.[٦]

والتعليل بالفرق قد يؤدي إلى الخلاف، فلكل عالم وجهة نظر قد تلتقي مع وجهة أخرى أو وجوه، وقد تخالف." ومن حق أي نحوي أنْ يبين وجهة نظره في الوسيلة الأنجح لتحقيق غايات النحو."[٧]

١- ينظر، الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص٣٢٦

٢- ترجمته في **بغية الوعاة**، ج١، ص٥١٧

٣- ينظر، المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص٥٠١

٤- السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٩٧

٥- حسن الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي**، ص١٠٢

٦- ينظر، المرجع السابق، ص١٩٥

٧- المرجع السابق، ص ١٧١ – ١٧٢

ومن ذلك أن جمهور النحاة اتفقوا على سمة اختصاص الأسماء بالتنوين، كما اتفقوا على أنَّ التنوين إنما دخل هذه الأسماء لعلة الفرق، لكنهم من بَعْدُ اختلفوا بين طرفي الافتراق، فقيل: أنه " زيدَ علامة على خفة الاسم، وتمكنه في باب الاسمية، وهو قول سيبويه، وذلك أنَّ ما يشبه الفعل من الأسماء يثقل، ولا يحتمل الزيادة، وما يشبه الحرف يُبْنى، وما عُرّي من شبههما يأتي على خِفَّتِهِ. فالزيادة عليه تُشْعِرُ بذلك، إذ الثقيل لا يُثَقَّلُ."[١] وكلام سيبويه يقصد به: الفرق بين المنصرف من جهة، وبين الممنوع من الصرف والأسماء المبنية من جهة أخرى.

أمَا الفراء فقد جعل التنوين للفرق بين المنصرف وغير المنصرف، وهذا الرأي يرجع إلى قول سيبويه كما يقول العكبري.[٢]

وقيل: دخل " للفرق بين الاسم والفعل"[٣] وعدم تنوين غير المنصرف دليل بطلان هذا الرأي، كما أنَّ الفوارق بين الاسم والفعل غير الذي ذُكِر، فلا حاجة لأن يكون التنوين فارقاً بينهما.[٤] وعزي هذا الرأي للفراء.[٥] وعبارة العكبري:" وهو قول الفراء وهذا يرجع إلى قول سيبويه"[٦] ربما تكون دليلاً على أنَّ الفراء يقصد ما شُبِّهَ بالفعل من الأسماء ولم ينصرف.

ومن ذلك أيضا دخوله فرقاً بين" المفرد والمضاف،"[٧] وغير المنصرف والمعرف بـ **(أل)** يكونان مفردين ولا ينونان، كما يفارق المفردُ المضافَ بالسكوت على المفرد، بينما لا يحسن

١- أبو البقاء العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج١، ص ٧٥

٢- ينظر، المصدر السابق، الصفحة نفسها

٣- المصدر السابق، ج١، ص ٧٥

٤- ينظر، المصدر السابق، الصفحة نفسها

٥- الزجاجي، **الإيضاح في النحو**، ص٩٧، السيوطي، همع **الهوامع**، ج٤، ص٤٠٥

٦- أبو البقاء العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب** ، ج١، ص ٧٥

٧- المصدر السابق، ج١، ص ٧٦، وقال الزجاجي: هو رأي لبعض الكوفيين، ينظر، الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص ٩٧، وقال السيوطي بأنه رأي قطرب والسهيلي، ينظر، **همع الهوامع**، ج٤، ص٤٠٥

السكوت على المضاف والمضاف إليه لأنهما كجزء واحد، لذا رُدَّ هذا الوجه من التعليل.[١] أما المعرف بـ (أل) فلا يضاف إلا بعد سقوطها، فلا يجوز اجتماعهما كما لا يجوز اجتماع التنوين والإضافة.[٢] كما يدخل التنوين " للفرق بين الأسماء المعرفة والنكرة في بعض الأسماء الخاصة."[٣]

كما عُلِّلَ اختلافُ حركة التاء المفردة اللاحقة للأفعال بالفرق، لكنَّ هذا الاتفاق قاد إلى خلاف في سبب تخصيص حركة الضم للمتكلم، والفتح للمخاطب، والكسر المخاطبة على وجوه. قال السيوطي: " خُصَّ المتكلمُ بالضمِّ؛ لأنه أولٌ عن المخاطب، فكان حظه من الحركات الحركة الأولى– يقصد الضمَّ – وقيل: أنه إذا أخبر لا يكون إلّا وحداً، وإذا خاطب فقد يخاطب أكثر من واحد، فأُلزِم الحركة الثقيلة مع اسمه، والخفيفة مع الخطاب؛ لأنّه أكثر ويعطف بعضه على بعض، وكسروا المؤنث؛ لأنَّ الكسرة من علامات التأنيث، وقيل: لأنَّه لمْ يبقَ حركةٌ غيرها."[٤] وبعد هذه الآراء التي ساقها السيوطي، قال: " قال أبو حيان: وهذه التعاليل لا يُحتاجُ إليها؛ لأنَّها تعاليل وضعيات، والوضعيات لا تُعلَّلُ."([٥])

كما عُلِّلَتْ زيادة الألف بعد واو الجماعة اللاحقة للأفعال لإحداث الفرق، واختُلِفَ في طرفي الافتراق. أهما الاسم والفعل – على رأي الكسائي ([٦])– أم بين الواو الساكنة و الواو المتحركة – وهو رأي الفراء –، أم بين الواو الأصلية وبين الواو الزائدة – على رأي بعضهم –

١- ينظر، أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص ٧٦

٢- ينظر، المصدر السابق، ص٧٧ – ٧٨

٣- الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص ٩٨

٤- السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص ١٩٤

٥- ينظر، المصدر السابق، ص١٩٥

٦- أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، ترجمته في **بغية الوعاة**، ج٢، ص١٦٢ – ١٦٣، والسيوطي لم يحدد سنة وفاته، قال: قيل: سنة ثنتين أو ثلاث، وقيل: تسع وثمانين ومئة، وقيل: ثنتين وتسعين.

كما يقول السيوطي [١]، وهذه التعليلات وإنْ كانت لإثبات صحة مذاهب العلماء المختلفة، إلّا أنَّها تؤدي – أحياناً – إلى كَدِّ ذهن المتعلم وإثقال النحو – على رأي بعض العلماء – [٢] بما لا فائدة منه.

التعليل بالفرق وأصول النحو

قام التعليل بالفرق على ثنائية قائمة على التفسير والتقنين، فهو:" تفسير اقتراني يقوم على المباينة والوضوح بين ظاهرتين نحويتين وقع بينهما اشتراك ما."[٣] أما أصول النحو، فهي:" الأدلة (الإجمالية) والقواعد الممهدة لاستنباط الحكم النحوي من هذه الأدلة والقواعد."[٤].

وأما أدلة النحو الإجمالي فأصول وفروع:

- الأصول: السماع والقياس
- والفروع: الإجماع واستصحاب الحال والاستحسان.[٥]

١- ينظر، السيوطي **همع الهوامع**، ج٦، ص٣٢٤ – ٣٢٥

٢- لابن الطراوة والسهيلي وابن مضاء وأبي حيان آراء في التعليل النحوي بمجمله بحجة تيسيره على المتعلمين – كما يقول أستاذي حسن الملخ – أما ابن الطراوة فقد كان يخالف النحاة في كثير من الأراء، وأما السهيلي فبتأثره بشيخه ابن الطراوة، وأما ابن مضاء وأبو حيان فبسبب تأثرهما بالمذهب الظاهري الذي ساد الأندلس. ينظر، حسن الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي**، ص ١٩٧ – ٢٠٩

٣- الصفحة السادسة من هذه الدراسة.

٤- ارتضى أستاذي حسن الملخ تعريف الدكتور مصطفى جمال الدين لأصول النحو في كتابه " رأي في أصول النحو" بعد تقييده بكلمة الإجمالية. حسن الملخ، **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي**، دار الشروق، عمان، ٢٠٠١م، ط١، ص١٣٨

٥- ينظر، المرجع السابق، ص ١٤٠

وأما القواعد الكلية فهي منظومة من القوانين التي سَنَّها النحاة تهدف لانضباط الأحكام النحوية، وهي كثيرة منتشرة في مؤلفات النحاة. ومنها:

- اختصار المختصر لا يجوز.[١]
- الأصل في الأفعال التصرف.[٢]
- الأفعال نكرات، والإضافة إليها لا تَصِحُّ.[٣]
- التثنية تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها.[٤]

وغير ذلك من الأحكام.

أولاً: التعليل بالفرق والسماع

انقطع السماع المحتج به، ولم يبقَ إلّا ما نُصَّ عليه، وحدُّ السماع بِحَدٍّ مانع جامع أمر لا يخلو من صعوبة – كما يقول أستاذي حسن الملخ – لسببين:

- عدم المعرفة بالحد المقبول به للسماع.
- أنَّ البحث في العدد المسموح به من السماع قد لا يزيدنا فائدة.[٥]

---

[١] السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ص٧٩

[٢]– المصدر السابق، ص١٥٤

[٣]– المصدر السابق، ص١٩٩

[٤]– المصدر السابق، ص٢٢٤

[٥]– ينظر، حسن الملخ، **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي**، ص١٤٤

أما مصادر السماع فالاتفاق[١] معقود على أنها تتمثل في:

- القرآن الكريم.
- الأحاديث الشريفة.
- ما سُمِعَ من العرب شعراً ونثراً.

والارتباط بين السماع والتعليل بالفرق جَلِيٌّ في بعض الأحكام، فقد ضُعِّفَتْ بعض التعليلات لورود ما يتعارض معها حيناً، وأُيِّدَتْ لورود ما يؤيدها حيناً آخر. فقد ضَعَّفَ ابن جني تعليل الفراء لدخول نون التثنية فرقاً بين رفع الاثنين ونصب الواحد بوجوه، منها: أنه إذا قيل أنَّ من العرب مَنْ يقف على ما فيه لام المعرفة في موضع النصب بالألف، في نحو: ضربت الرجلا، وأن هذه لغة بعض العرب، فهذا من الضعف والفساد، وبطلانه أن هذا من الشذوذ والقلة.[٢] كما احتُجَّ ببطلانه بقاعدة كلية،إذ الوقف عارض لا اعتداد به.[٣]

والتعليل بالفرق يُؤَيَّدُ بالسماع أحياناً فيثبت الحكم النحوي ويزداد قوةً، ومن ذلك زيادة الباء في خبر (ليس) و(ما) للفرق بين المثبت والمنفي، إذ قد يُحْتَمَلُ أنَّ السامع لم يسمعْ أول الكلام فيظنه موجباً؛ فيأتي الفرق بدخول الباء لرفع هذه التوهم.[٤]

وهذا التعليل يؤيده السماع. قال الله تعالى:

﴿ أليس الله بكافٍ عَبْدَهُ ﴾[٥]

---

[١]- اختُلِفَ فيما يؤخذ من هذه المصادر: أما القراءات فشاذها ومتواترها حجة في إثبات صحة القواعد، وبعض العلماء لا يحتج بالحديث لأسباب حددوها، أما ما سمع عن العرب فقد حدد بإطارين زماني ومكاني. وهذا كله لزيادة الاحتياط في ضبط اللغة واطراد قوانينها.

[٢]- ينظر، ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ص ٤٧٠ – ٤٧١

[٣]- ينظر، أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، ج١، ص٢٩٨

[٤]- ينظر، السيوطي، **همع الهوامع**، ج٢، ص١٢٦

[٥]- سورة الزُّمَر، من آية ٣٦

وقال الله تعالى:

﴿ وما ربُّكَ بغافلٍ عَمّا يعملون ﴾[١]

ومن ارتباط التعليل بالفرق والسماع إعادة الجارِّ مع(حتى) العاطفة للفرق بينها وبين (حتى) الجارّة، كما في نحو:

– مَرَرْتُ بالقوم حتى بزيدٍ.[٢]

والغريب أنَّ الكوفيين – مع قياسهم على القليل – أنكروا تَعَيُّنَ (حتى) لقلته، وفي رأيهم أنَّ (حتى) لا يُعْطَفُ بها، وحملوا مثل:

– جاء القوم حتى أبوكَ

على إضمار العامل بعدها وقالوا بأنَّ (حتى) ابتدائية.[٣]

وقد حَسَّنَ ابن هشام العطف دون إعادة الجار[٤] في قول الشاعر:

جودُ يُمْناكَ فاضَ في الخَلْقِ حتى بائسٍ دانَ بالإساءةِ دينا[٥]

ورَدَّه أبو حيان بأنها هنا محتمله.[٦]

ومع أنَّ الغايةَ المهمة لتعليل اختلاف الحركات الفرقُ بين المعاني المختلفة، إلاَّ أنَّ ثمة ما يخرج عن هذا التصور الكلي؛ فلا تكون العلامة الإعرابية دليلة المعاني كما في عكس علامة

١- سورة الأنعام، من آية ١٣٢

٢- ينظر، ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج٢، ص٢٨٤، وينظر، السيوطي، **همع الهوامع**، ج٥، ص٢٥٩ – ٢٦٠

٣- ينظر، السيوطي، **همع الهوامع**، ج٥، ص٢٦٠

٤- ينظر، ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج٢، ص٢٨٤

٥- قائل البيت مجهول، ومعناه أنَّ جوده عَمَّ مَنْ أساء ومَنْ لم يُسئ، والشاهد فيه جواز العطف بـ(حتى) على المجرور دون إعادة الخافض، ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج٢، ص٢٨٤

٦-ينظر، ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص٢٨٤ وينظر، السيوطي، **همع الهوامع**، ج٥، ص٢٦٠،

الإعراب فيما سُمِعَ، كما في نحو: " خَرَقَ الثوبُ المسمارَ و كسرَ الزجاجُ الحجرَ."[١] وهذان المثالان وما يشبههما من قبيل الترخص في العلامة الإعرابية، فاللبس مأمون لوجود القرينة المعنوية.[٢]

التعليل بالفرق والقياس

للقياس أربعة ([٣]) أركان:

- المقيس عليه (الأصل)
- المقيس (الفرع)
- الحكم
- العلة

وعلة الفرق تُثَبِّتُ الحُكْمَ النحوي للفرع؛ " لافتقاره إلى الأصل "،[٤] أمّا الأصل فلا يُعلَّلُ؛[٥] "

١- ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج٦، ص٧٢٥

٢- ينظر، الصادق محمد آدم سليمان، **البعد البلاغي الدلالي للترخص في قرينة المطابقة عند أمن اللبس**، مؤتمر: نظرية النحو العربي بين الموروث والمستحدث، جامعة آل البيت، الأردن، ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م.

٣- قال الأنباري: لا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم. **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م، ص٩٣، أما السيوطي فقد قدَّم الحكم على العلة، وحدد أن الأصل هو المقيس عليه والفرع هو المقبي، **الاقتراح في أصول النحو**، تحقيق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٦م، ص٢٠٨

٤- حسن الملخ، **نظرية الأصل والفرع**، ص١٥٩

٥- هذه إحدى القواعد الكلية التي لم يختلف العلماء فيها، لكنهم اختلفوا في بعض فروعها.

لأنه لا يفتقر لغيره."[١] والفرق بين الأصل والفرع علة يظهر دورانها في بعض الأحكام النحوية.

ومن ذلك وجوب تقديم المنصوب على المرفوع في معمولي (إنَّ)، وعدم مساواتها للفعل إذ يجوز تقدم المفعول على الفاعل أحياناً في الجملة الفعلية؛ لئلّا يُسَوّى بين الأصل والفرع، فانحَطَّتْ رُتْبَةُ (إنَّ) عن الفعل بحصول المخالفة،[٢] فقد جرت على غير قياس الفعل،[٣] وهذا تنبيه على فرعية (إنَّ).

وفي المقابل يُنَبَّهُ على أصل الحرف بعلة الفرق، فالألف إذا كانت منقلبة عن الواو ترسم بهيئة تخالف الألف المنقلبة عن الياء كما في نحو: رمى وغزا.[٤]

أمَّا (كان) فقد جرت على قياس الترتيب في تقديم المرفوع على المنصوب، فرفعت المبتدأ ونصبت الخبر تشبيهاً بالفعل من جهة اللفظ والتصرّف ودلالتها على الزمان دون الحدث، فلم تأخذ فاعلاً ومفعولاً لنقص دلالتها على الحدث، وسُمّيَ مرفوع (كان) اسماً ومنصوبه سمي خبراً؛ للفرق بينها وبين الفاعل والمفعول.[٥]

ومن مخالفة القياس للفرق تصغيرُ (عيدٍ)، فالأصل أنْ يُصَغَّرَ على (عُوَيْدٍ)؛ لاشتقاقه من العَوْدِ ولكنّهُ صُغِّرَ على (عُيَيْد) للفرق بينه وبين تصغير (عود)، وما ينطبق على تصغيرهما ينطبق على جمعهما أيضاً، إذ يختلفان، فجمع عيد: أعياد، وجمع عود: أعواد.[٦]

١- حسن الملخ، **نظرية الأصل والفرع**، ص١٥٩

٢- ينظر، الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ص١٥٥، وينظر، الأنباري، **أسرار العربية**، ص٩٤

٣- ينظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج١، ص٢٥٤ – ٢٥٥

٤- ينظر، العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج٢، ص٤٨١ – ٤٨٢

٥- ينظر، المصدر السابق، ج٤، ص٣٣٦

٦- ينظر، السيوطي، **همع الهوامع**، ج٦، ص١٣٣

العامل وتجليات الاتفاق والاقتران

لنظرية العامل أهمية أولاها العلماء في دراساتهم، فهي" أوسع مقولات النحو التفسيرية انتشاراً في النحو العربي."[١] ونظرية العامل لا بد لها من عنصرين متلازمين: عامل ومعمول، وقد اختلف العلماء في العامل على آراء متباينة تحكمهم بعض الأصول، لكنهم اتفقوا على أصل نظرية العامل.[٢]

ومن ذلك اختلافهم في عامل الرفع في المبتدأ على الوجوه التالية:

- الابتداء، وهو رأي جمهور البصريين.
- التجرد من العوامل وإسناد الخبر إليه، وهو قول المبرد وتبعه الزمخشري.
- ما في النفس من معنى الإخبار، وهو قول الزَّجَّاج.
- الخبر.
- العائد من الخبر. والقولان الأخيران يُنْسَبانِ للكوفيين.[٣]

وقد اتفقت بعض المؤثرات في دخولها على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر مرفوعين، وهذه المؤثرات تُغيِّرُ الحالة الإعرابية للمبتدأ والخبر، فالجملة الاسمية:

- زيدٌ مجتهدٌ

---

[١] حسن الملخ، **التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء – التحليل – التفسير**،دار الشروق، عمان، ١٤٢٤هـ٢٠٠٢م، ط١، ص٢١٣

[٢] ينظر، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[٣] ينظر، أبو البقاء العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج١، ص١٢٥ – ١٢٦

تدخل عليها كان أو إحدى أخواتها، فتبقي المبتدأ شكلاً على حاله في حالة الرفع ويتغير المسمى إذ تصبح كلمة (زيد) اسماً لها، وتغير الحالة الإعرابية للخبر، فتحمل علامة النصب، ويتغير المسمى إذ تصبح كلمة (مجتهد) خبراً لها.

وتَغَيُّرُ المسمى ينطبق على الجملة نفسها في حال دخول (إنَّ) أو إحدى أخواتها، و تُغيرُ الحركة الإعرابية للمبتدأ من الرفع إلى النصب، وفي حال دخول (ظَنَّ) أو إحدى أخواتها تُغّيَّرُ الجملة أيضاً، وتُغَيَّرُ الحالة الإعرابية للكلمتين معاً من الرفع إلى النصب، والجدول[١] التالي يوضح عملية التغيير وأثر العامل:

∅[٢]	زيدٌ	مجتهدٌ
كان	زيدٌ	مجتهداً
إنَّ	زيداً	مجتهدٌ
ظُنَّ	زيداً	مجتهداً

وخير ما تُعَلَّلُ به التغيرات الحاصلة في الأمثلة السابقة الفرق الفرقُ بين الحالة المراد تعليلها وبين الحالات الأخرى مجتمعةً، مع أنَّ بعض العلماء أشار إلى الفرق في تعليل عمل

١– أيّدَ أستاذي – حسن الملخ – رأي الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح لإثبات القول بالابتداء عاملاً في المبتدأ بالتمثيل بهذا الجدول. حسن الملخ، **التفكير العلمي عي النحو العربي**، ص٢١٥، وينظر، **نظرية التعليل في النحو العربي**، ص١٤٧

٢– تشير هذه العلامة إلى ما يُسَمَّى نظرية الصفر الإعرابي. ينظر، حسن الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي**، ص١٥٠ – ١٥٢

(إنَّ)، لكنه فرق بينها وبين الفعل ومن هؤلاء العلماء ابن السراج[١] والأنباري[٢] وابن يعيش[٣] والرضي[٤].

كما شُبِّهَتْ (إنَّ) بـ (كان) وعملت عملها معكوساً للفرق.[٥] ولهذا الرأي أشار الحديثي في واحد من احتمالين ذكرهما لتعليل عمل (إنَّ).[٦][٧]

١- ينظر، ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج١، ص٢٣٠

٢- ينظر، الأنباري، **أسرار العربية**، ص٩٤، وينظر، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص١٥٥

٣- ينظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج١، ص٢٥٤

٤- ينظر، الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، ج٢، ص١٢٣٢

٥- ينظر، أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، ج٥، ص٧

٦- ينظر، حسن الملخ، **تعليل عمل الحروف المختصة بين التشبيه والاقتران**، بحث منشور في مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد٣٧، العدد الثالث، ١٣٤٠هـ ٢٠١٠م، نقلاً عن الحديثي، الركني في تقوية الكلام النحوي، نسخة مخطوطة مصورة، ج١، ص١٨٧

٧- تشبيه (إنَّ) بالفعل فيه مبالغة وتكلف وتَزَيُّدٍ في التعليل وبعد في القياس؛ لذا اقترح أستاذي الأخذ بمبدأ اقتران العامل بديلاً عن الاختصاص لتفسير بعض الأحكام النحوية وتحقيق المخالفة بالفرق بديلاً عن الشبه،إذ اختصاص إنَّ بالاسم كما يدعي النحاة تصوّر غير دقيق؛ لأنها لا تدور معه وجوداً وعدماً، فهي مفتقرة إلى الخبر والجملة الاسمية بركنيها هي المخصوص بدخولها. ينظر، حسن الملخ، **تعليل عمل الحروف المختصة بين التشبيه والاقتران**، بحث منشور في مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد٣٧، العدد الثالث، ١٤٣٠هـ ٢٠١٠م

الخاتمة

وفي خاتمة هذه الدراسة يمكن إجمال أهم النتائج التي توصَّلت إليها، وهي

أولاً: التعليل بالفرق تفسير اقتراني يكون بين ظاهرتين نحويتين أو بابين نحويين.

ثانياً: التعليل بالفرق شامل لظواهر العربية، فقد تجلى ظهوره في نحوها وصرفها وإملائها، وغير ذلك أيضاً.

ثالثاً: مرَّ التعليل بالفرق بثلاث مراحل – حسب تقسيم الباحث:

- مرحلة النشوء والتكوين
- مرحلة النضج والازدهار
- مرحلة المراجعة والاستقرار.

رابعاً: لكل مرحلة من المراحل التي مر بها التعليل بالفرق سمات خاصة تنماز بها عن المراحل الأخرى.

خامساً: للفرق مصطلحات مرادفة كالفصل والتمييز وإزالة اللبس أو خوفه وغير ذلك.

سادساً: يُصَرِّحُ العلماء بالتعليل بالفرق في بعض المواضع، و في بعضها الآخر لا يصرحون وإنما يدل كلامهم على التعليل بالفرق.

سابعاً: علة الفرق تبدو قوية مقنعة أحياناً، تُثَبِّتُ الحكم النحوي، ولكنها بالمقابل قد تبدو ضعيفة غير قادرة على الإقناع.

ثامناً: يتجلى التعليل بالفرق في كثير من الأحكام النحوية، كأقسام الكلمة، والجملة الاسمية ونواسخها، والمفعولات وأشباهها، والمجزومات، والتوابع، وغير ذلك من الأبواب والأحكام التي تركها الباحث؛ لئلا تطول الدراسة.

تاسعاً: للتعليل بالفرق آثار إيجابية تتمثل في:

- تعليم النحو
- طرد القواعد

عاشراً: للتعليل بالفرق آثار سلبية تتمثل في:

- المبالغة في التعليل
- الخلاف النحوي مع أنَّ للخلاف جانباً إيجابياً يتمثل في الاجتهاد والنشاط للتعليل.

حادي عشر: اختلاف النحاة في التعليل مردُهُ التثبُّتُ من الأحكام النحوية المختلفة؛ بغية المحافظة على اللغة.

رابع عشر: للفرق ارتباط بالسماع والقياس بين التأييد والرفض.

ثالث عشر: للتعليل بالفرق أثر واضح في الأحكام النحوية المختلفة

وبعد، فأرجو أنْ يكون عملي المتواضع خالصاً لله تعالى ويكون لبنة في بناء العربية المتماسك، فإن وفقت في ذلك فالله الموفق لكل وإن أخطأت فمن نفسي.

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

أولاً – المصادر

– القرآن الكريم

١– الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ت ٥٧٧هـ

- **أسرار العربية**، تحقيق، محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م
- **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق ومراجعة: جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م
- **نزهة الألباء في تاريخ الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط٣، ١٤٠٥هـ .١٩٨٥م

٢– التهانوي، محمد علي: **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م

٣– ابن جني أبو الفتح عثمان ت٣٩٢هـ

- **الخصائص** ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٧١هـ ١٩٥٢م
- **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م

- **اللمع في العربية**، تحقيق فائز حسن، دار الأمل، إربد، ط٢، الإصدار الثاني،١٤٢١هـ ٢٠٠١م

٤- الجوهري، إسماعيل بن حماد ت٣٩٣هـ، **الصحاح، تاج اللغة، وصحاح العربية** تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت،ط٤ ،١٤١٠هـ ١٩٩٠م

٥- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف ت٧٤٥هـ

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٧هـ١٩٩٦م

٦- الخليل بن أحمد ت١٧٥هـ، **معجم العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، سلسلة التراث

٧- الدينوري، أبو عبد الله الحسين بن موسى ت ٤٩٠هـ، **ثمار الصناعة في علم العربية**، تحقيق: حنا حداد، عمان، ط١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م

٨- ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ت٦٨٨هـ، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: عيَاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ١٩٨٦م

٩- الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن ت٦٨٨هـ، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، تحقيق: حسن بن محمد الحفظي، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م

١٠- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى ت٣٨٤هـ ، **معاني الحروف**، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جِدَّة، ط٢، ١٤٠١هـ ١٩٨١م

١١- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن ت٣٧٩هـ، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٣٩٢هـ ١٩٧٣م

١٢- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحق ت٣٤٠هـ

- **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ١٩٧٩م
- **الجمل في النحو**، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م
- **حروف المعاني**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ط٢، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م

١٣- السيوطي، عبد الرحمن بن محمد ت٩١١هـ

- **الأشباه والنظائر** ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ،١٩٨٥م
- **الاقتراح في علم أصول النحو**، قرأه وعلّق عليه: محمد سلميان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٦م
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م
- **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب**، تحقيق: حسن الملخ و سهى نعجة، عالم الكتب الجديد، إربد، ط٢، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤١٣،١هـ١٩٩٢م

١٤- السيرافي، الحسن بن عبد الله ت٣٦٨هـ، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م

١٥- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل ت٣١٦هـ، **الأصول في النحو** ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٧هـ ١٩٩٧

١٦- سيبويه، عمرو بن عثمان ت١٨٠هـ ،**الكتاب** ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م

١٧- الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد الأزدي ت٦٤٥هـ، **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، تحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م

١٨- ابن الطيب الفاسي، محمد بن الطيب ت١١٧٠هـ، **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح**، تحقيق: محمود فجال يوسف ، ط٢، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي .

١٩- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت٧٦٩هـ، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الخير، بيروت، ط٢، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م

٢٠- عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ت٤٧١هـ

- **المفتاح في الصرف**، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، ط١
- **المقتصد في شرح التكملة**، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة الرسائل الجامعية، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م

- **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، العراق، ١٤٠٤هـ ١٩٨٢م

٢١- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ت٦١٦هـ

- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م
- **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، و دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م
- **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان، سوريا – حلب ، ط١٤١٢،١هـ ١٩٩٢م

٢٢- أبو علي الفارسي،

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد ت ٣٧٧هـ

- **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، دار الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م
- **التكملة**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م
- **المسائل البصريات**، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، مصر، ط١، ١٤٠٥هـ١٩٨٥م
- **المسائل العضديات**، تحقيق: علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط١ ، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م
- **المسائل المنثورة**، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان، ط١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م

٢٣- الفاكهي، عبد الله بن أحمد (ت٩٧٢هـ) **شرح الحدود في النحو**، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م

٢٤-- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد ت٢٠٧هـ، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م

٢٥- القفطي، جمال أبو الحسن علي بن يوسف ت٦٢٤هـ، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة،، ط١، ١٤٠٦هـ ١٠٨٦م

٢٦- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤١٠هـ١٩٩٠م

٢٧- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد ت٢٨٥هـ، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م

٢٨- المرادي، الحسن بن قاسم ت٧٤٩هـ، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م

٢٩- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم ت٧١١هـ، **لسان العرب**، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار صادر، بيروت

٣٠- النمر بن تولب العكلي، **ديوانه**، جمع وشرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م

٣١- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبدالله بن يوسف ت٧٦١هـ

- **شرح اللمحة البدرية في علم العربية**، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوري، عمان، ط١، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٧م

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، السلسلة التراثية، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م

٣٢- ابن الورّاق، محمد بن عبد الله ت٣٨١هـ، **علل النحو**، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م

٣٣- ياقوت الحموي ت٦٢٦هـ ، **معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، ،تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١،١٤١٣هـ ١٩٩٣م

٣٤- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت٦٤٣هـ، **شرح المفصل**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م

ثانياً: المراجع

١- إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، دار الدعوة، اسطنبول، تركيا، ط٢، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م

٢- إميل بديع يعقوب، **المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ ١٩٩١م

٣- حسن الملخ،

- **التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء – التحليل – التفسير**، دار الشروق، عمان، ط١، ١٤٢٤هـ .٢٠٠٢م
- **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي**، دار الشروق، عمان، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م
- **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م

٤- خديجة الحديثي، **المدارس النحوية**، دار الأمل ، إربد، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، ط٣

٥- زيد القرالة، **الحركات في اللغة العربية**، دراسة في التشكيل الصوتي، عالم الكتب الحديث، إربد، ط١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م،

٦- سمير استيتية، **الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية**، دار وائل للنشر، عمان، ط١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣

٧- عبد العزيز عتيق، **علم العروض والقافية**، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م

٨- محمد سمير مجيب اللبدي، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

٩- محمد المختار ولد إباه، **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩هـ٢٠٠٨م

١٠- مهدي أسعد عازر، **ظاهرة اللبس في اللغة العربية، جدل التواصل والتفاصل**، دار وائل للنشر، عمّان ، ط١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م، ص٦٨

١١- نوزاد حسن أحمد، **المنهج الوصفي في الكتاب** ، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م

١٢- مازن المبارك، **النحو العربي، العلة النحوية**، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٣٩٥هـ ١٩٧٤م

ثالثاً: الدوريات

١- حامد عبد الحسين كاظم و إدريس حمد هادي، **العلل الصرفية الدلالية في كتاب سيبويه،** مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العددان(٣. ٤) المجلد (٧) ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م

٢- حسن الملخ، **تعليل عمل الحروف المختصة بين التشبيه والاقتران،** بحث منشور في مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد٣٧، العدد الثالث، ١٤٣٠هـ ٢٠١٠م

٣- فضل الله النور علي، **الإعراب وأثره في المعنى،** مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد الأول، ١٤٣٢هـ يوليو ٢٠١٢م

رابعاً: وقائع المؤتمرات

١- الصادق محمد آدم سليمان، **البعد البلاغي الدلالي للترخص في قرينة المطابقة عند أمن اللبس،** أبحاث المؤتمر الدولي الثالث في اللغويات العربية، **نظرية النحو العربي بين الموروث والمستحدث،** ٢١ – ٢٢ نيسان ٢٠١٥م، جامعة آل البيت، الأردن، إعداد وتحرير: حسن خميس الملخ، عالم الكتب الحديث، إربد ، ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م.

٢- مسعود بودوخة، **دفع اللبس وأثره في القاعدة النحوية،** أبحاث المؤتمر الدولي الثالث في اللغويات العربية، **نظرية النحو العربي بين الموروث والمستحدث،** ٢١ – ٢٢ نيسان ٢٠١٥م، جامعة آل البيت، الأردن، إعداد وتحرير: حسن خميس الملخ، عالم الكتب الحديث، إربد، ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م.